یا حیُّ یا قیُّومُ

بسم اللہ الرحمٰن الرحیم

المنیبہ

مکتبہ رشیدیہ
سڑکی روڈ - کوئٹہ

وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا

نحمدہ اللہ علی طبع شرح ہدایۃ الحکمۃ للفاضل العلامۃ القاضی میر حسین غفر لہ رب المشرقین آمین

السعیدی

۱۳۰۹ھ

من القضاۃ ابن السید محمد وزیر الحیدرابادی اداھما اللہ فوز الابد

من تلامذۃ مولانا ابی الحسنات محمد عبد الحی اللکنوی رحمہ اللہ القوی مامر المولوی محمد خادم حسین الفرخی محلے

مکتبہ رشیدیہ — کوئٹہ

سترکی روڈ

فون ۸۴۳۲۹۳

بسم الله الرحمن الرحيم

الهداية أمر من لديه وكل شيء يعود اليه الحمد

الديباجة

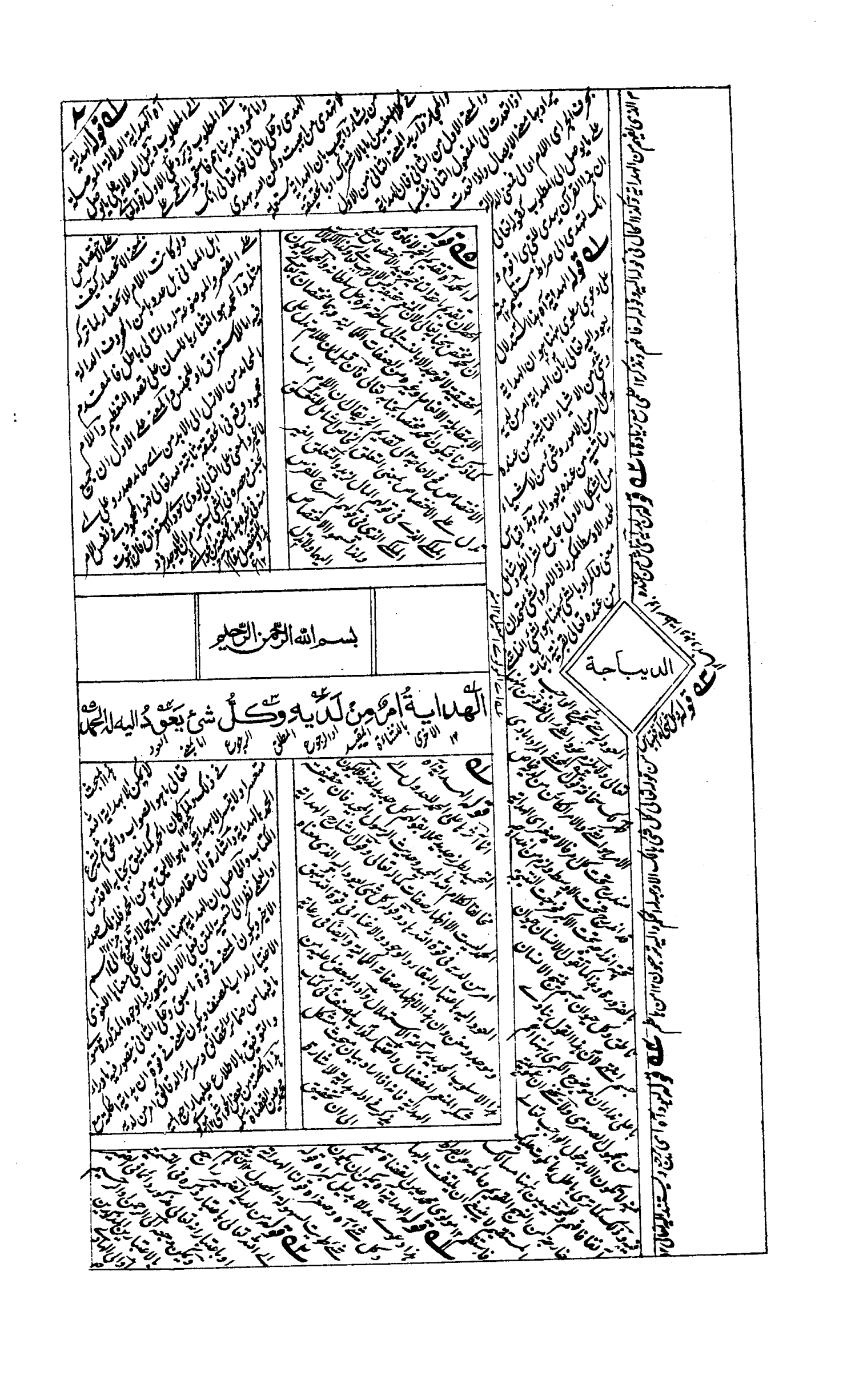

على ما انعم علينا سوابق النعم ولواحقها والهمنا شكر

مفعول له لـ ١٢ من الشكر او الحمد ١٢ الاحسان ١٢ نجم المنتهى

حقائق الحكم ودقائقها والصلوة على جميع الانبياء والاولياء

مفعول الهم ١٢ جمع حكمة ١٢ ١٢ الفاضل ١٢ والصديق ١٢ جمع الاول

الديباجة

Marginalia and commentary in Arabic and Persian surround the text.

خصوصاً على نبينا محمد ﷺ بجهات العلل التي ختم بها فصل الرسالة

(الوافر) هي المتوسط بين الإفراط والتفريط ١٢ منه

وعلى آله الواصلين واصحابه الكاملين وبعد فيقول العبد المعتصم

بلطفه الابدى حسين بن معين الدين الميبذى اصلح الله

حالهما ونور بالهما لما رأيت كمال عين الاعيان وهو نوع الانسان

بالالهام المعارف الالهية واحطار العلوم الحقيقية

بالارتقاء الى اعلام الفطنة والاهتداء الى

الديباجة

وجه تالیف الکتاب

اقسام الحکمة اذ بها یصیر الناظر فی حقائق الاشیاء بصیرا ومن یؤت الحکمة فقد اوتی خیرا کثیرا فشمرت عن ساق الجد لتحصیلها یا حثا عن لجاجها وتفصیلها اخذا لها عن جمع کثیر من العلماء وجم غفیر من الحکماء ابدا لله جلالهم وخلد ظلالهم ورسمت فی ایام التحصیل علی الکثرة کتبا اراقما کثیرة تعد للناظرین فیه بصیرة ومنه الهدایة للمحقق الکامل والمدقق الفاضل اثیر الدین مفضل ابن عمر الابهری قدس سره فالتمس منی بعض المتردین الی المشتغلین بقراءتها الذی ان اجعل لهم من الارقام المتعلقة بها شرحا وابین ما یلیق بکل مبحث منها تعلیقا وجرحا وقد کنت معتذرا بتراکم العوائق وافواج هموم هاوتلاطم العلائق

وجه تاليف الكتاب

وأواجر غموضها فكرروا الالتماس وزادوا في الاقتباس فرقمته على ما وافق مسؤلهم وطابق مأمولهم والمرجو من الطالبين لطريق الرشاد والشاربين لرحيق السداد ان ينظروا فيه بعين العناية والوداد ويغضوا عن التعرض للاعتراض بالجدال والعناد وما ابرئ نفسي ان الانسان يساوق السهو والنسيان على انه لا يسع المجال لتحقيق الصواب في كل باب وهذا اول ما صنفته فعفوا الشباب ومنه الاستعانة لفتح ابواب الهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية اعلم ان الحكمة

تعريف الحكمة

علم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وتلك الاعيان

التعريف نقيض
مستعلق بما تعلق به عليه ١٢

أما الأفعال والأعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا أولاً

فالعلم بأحوال الأول من حيث أنه يؤدي إلى صلاح المعاد

والمعاد يسمى حكمة عملية والعلم بأحوال الثاني يسمى حكمة نظرية

تقسيم الحكمة

تقسيم الحكمة

وكل منهما على ثلثة اقسام اما العملية فلانها اما علم بمصالح شخص
معين بانفراده ليتحلى بالفضائل ويتخلى عن الرذائل ويسمى تهذيب
الاخلاق واما علم بمصالح جماعة متشاركة في المنزل كالوالد
والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل

وأما علم بمصالح جماعة مشتركة في المدينة ويسمى السياسة المدنية ولما النظرية فلأنها اما علم باحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة كالالهة وهو العلم الأعلى ويسمى بالالهي والفلسفة الاولى والعلم الكلي وما بعد الطبيعة وقد يطلق عليه

تقسيم الحكمة

ما قبل الطبيعة ايضا لكنه نادر جدا واما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود

الخارجي دون التعقل كالكرة وهو العلم الاوسط ويسمى بالرياضي والتعليمي

واما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي والتعقل كالانسان

وهو العلم الادنى ويسمى بالطبيعي وقد جعل بعضهم ما لا يفتقر

الى المادة اصلا قسمين ما لا يقارنها مطلقا كالالهي والعقول

وما يقارنها لكن لا على وجه الافتقار كالوحدة والكثرة وسائر الامور

العامة فيسمى العلم باحوال الاول الهيا والعلم باحوال الثاني علما كليا

وفلسفة اولى واختلفوا في ان المنطق من الحكمة ام لا فمن فسرها

تقسيم الحكمة

بخروج النفس الى كمالها الممكن في جانبي العلم والعمل جعله منها بل
من القوة الى الفعل ١٢ النفس ١٢

جعل العمل ايضا منها وكذا من ترك الاعيان في
منها من ترك

تعريفها جعله من اقسام الحكمة النظرية

تقسيم الحكمة

تقسيم الحكمة

اذ لا يبحث فيه الا عن المعقولات الثانية التي ليس وجودها بقدرتنا
اى عن احوال المعقولات الثانية فلا يرد ان البحث عن الشئ عبارة عن جعله
محمولا والمعقولات الثانية موضوعات والموضوع لا يبحث عنه في العلم
واختيارنا واما من فسرها بما ذكرناه وهو المشهور فيما بينهم فلم يبعد
منها لان موضوعه وهو المعقولات الثانية ليس من اعيان
الموجودات المأخوذة في تعريفها وقد يقال على هذا
لا يكون العلم باحوال الامور العامة منها لانها
غير موجودة في الخارج على ما بينه المحققون

قوله اذ لا يبحث الخ شروع في الاستدلال على ان
المنطق من الحكمة النظرية وتقريره ان المنطق
كما يبحث فيه عن احوال ما ليس وجوده بقدرتنا واختيارنا
كذلك يبحث فيه عن ذلك فهو من الحكمة النظرية
الشارح البارع والكشف على بيان الصغرى بديهية لحصول الجزم
اذ يبحث فيه عن المعقولات الثانية آه وتحريره ان المنطق يبحث فيه
عن احوال المعقولات الثانية والمعقولات الثانية ليس
وجوده بقدرتنا واختيارنا فالمنطق يبحث فيه عما ليس
وجوده بقدرتنا واختيارنا وكما كانت هذه القضية
ضروية لا يحتاج الى بيان كذلك هذه القضية
لانحفاء امرها عن المقام فنقول او لا نوضح
توضيح المقدمة الاولى ما افاده الاستاذ

تقسيم الحكمة

وأجيب بان الامور العامة هناك ليست بموضوعات بل

محمولات تثبت للاعيان فان قولنا الوجود زائد في الممكن وقوته

قولنا الممكن موجود بوجود زائد والمصنف رتب كتابه على ثلاثة

اقسام الاول في المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم والثاني في الطبيعي

والثالث في الالهي بمعنى الاعم وليشتمل احتياجه الى الطبيعي فلذا اخره عنه

ترتيب الكتاب على الاقسام الثلاثة

بيان ترتيب الكتاب وما يتعلق به

وقيل اعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في علم الهيأة وعن اقسام الحكمة العملية بأسرها لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل وفيه بحث لانه ان اراد بالامور الموهومة ما لا يكون موجودا في نفس الامر ويخترعه الوهم فلا نسلم ابتناء الرياضي عليها اذ لا شك ان الكرة اذا حركت

قوله وقيل اعرض الخ اقول ان اريد بعلم الهيئة ما هو المتداول بين المتأخرين كما هو الظاهر فالامر كما ذكره لكن ليس فيه شيء من الامور الموهومة بل كلها امور متحققة في الخارج وان اريد به ما هو المتداول بين المتقدمين فالامر كما ذكره في بعض المباحث لكن ليس فيه ايضا شيء من الامور الموهومة بل كلها امور متحققة في الخارج وان اريد به ما هو المتداول بين المتوسطين فالامر كما ذكره في بعض المباحث ايضا لكن ليس فيه ايضا شيء من الامور الموهومة بل كلها امور متحققة في الخارج وان اريد به ما هو المتداول بين المتوسطين فالامر كما ذكره في بعض المباحث ايضا لكن ليس فيه ايضا شيء من الامور الموهومة بل كلها امور متحققة في الخارج

قوله اعرض عن الحكمة الرياضية الخ اقول ان اريد بعلم الهيئة ما هو المتداول بين المتأخرين كما هو الظاهر فالامر كما ذكره لكن ليس فيه شيء من الامور الموهومة بل كلها امور متحققة في الخارج وان اريد به ما هو المتداول بين المتقدمين فالامر كما ذكره في بعض المباحث لكن ليس فيه ايضا شيء من الامور الموهومة بل كلها امور متحققة في الخارج وان اريد به ما هو المتداول بين المتوسطين فالامر كما ذكره في بعض المباحث ايضا لكن ليس فيه ايضا شيء من الامور الموهومة بل كلها امور متحققة في الخارج

قوله وقيل اعرض الخ اقول ان اريد بعلم الهيئة ما هو المتداول بين المتأخرين كما هو الظاهر فالامر كما ذكره لكن ليس فيه شيء من الامور الموهومة بل كلها امور متحققة في الخارج وان اريد به ما هو المتداول بين المتقدمين فالامر كما ذكره في بعض المباحث لكن ليس فيه ايضا شيء من الامور الموهومة بل كلها امور متحققة في الخارج وان اريد به ما هو المتداول بين المتوسطين فالامر كما ذكره في بعض المباحث ايضا لكن ليس فيه ايضا شيء من الامور الموهومة بل كلها امور متحققة في الخارج

على مركزها فلا بد ان يفرض فيها نقطتان لاحركة لهما اصلا وهما
القطبان وان يفرض بينهما دائرة عظيمة في حاق الوسط وتكون
الحركة عليها سريعة وهي المنطقة وان يفرض عن جنبتيها دائرتان صغيرتان
موازيتان لها وتكون الحركة عليهما بطيئة بالقياس اليها بطوءا متفاوتا
جدا فيما هو اقرب الى القطب يكون ابطأ مما هو اقرب من المنطقة
فهذه وامثالها وان لم تكن موجودة في الخارج لكنها امور موهومة
متخيلة تخيلا صحيحا مطابقا لما في نفس الامر كما تشهد به الفطرة
السليمة وليست مما يخترعه الوهم كما ينبأ به الاغوال وان اراد بها
ما لا يكون موجودا في الخارج وان كان موجودا في نفس الامر
فلا نسلم ان الابتناء عليها يصلح علة للاعراض كيف وينضبط
بها احوال الحركات من السرعة والبطوء والجهة على الوجه المحسوس و
المرصود بالآلات الرصدية وينكشف بها احكام الافلاك والارض

مضامين الكتاب

مركز الكرة النقطة التي داخلها فيما دون جميع الخطوط الخارجة منها الى محيطها
القطبان نقطتان فرضيتان
الدائرة العظيمة
الوسط
الحركة
المنطقة
الدائرة الصغيرة

وما فيها من دقائق الحكمة وعجائب الفطرة بحيث يتحير الواقف

عليها في عظمة مبدعها قائلا ربنا ما خلقت هذا باطلا ومعنى

كون الشيء موجودا في نفس الامر انه موجد في نفسه فالامر هو الشيء

ومحصله ان وجوده ليس متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر

مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة

في حد ذاتها سواء وجد فارض اولم يوجد اصلا وسواء

فرضها اولم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا

في مضامين الكتابة

فكل موجود في الخارج موجود في نفس الامر بلا عكس كلي ومن

الذهن من وجه لامكان ملاحظة الكواذب ونوجبتا الخمسة

فيكون موجودا في الذهن لا في نفس الامر ومثلها تسمى ذهنيا

فرضيا ونوجبة الاربعة موجودة فيهما ومثلها تسمى ذهنيا

حقيقيا ولما نسجت عنا كب النسيان على القسم الاول ما كان مشهورا

وصار كان لم يكن شيئا مذكورا فاقصرت على شرح القسمين

الاخيرين معرضا في اكثر المباحث عما يرد على الشارحين

ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين

القسم الثاني في الطبيعيات

القسم الثاني في الطبيعيات قيل اي في مباحث الاجسام

القسم الثاني في الطبيعيات

هو العلم الذي ينظر في احواله في الاقسام ١٢

الطبيعية أقول الاولى أن يفسر بمباحث الحكمة الطبيعية ولعلك تقول

أن مباحث الاجسام الطبيعية هي بعينها مباحث الحكمة

الطبيعية لان الجسم الطبيعي موضوعها فالمال واحد فما وجه

اولوية ما ذكرت أقول لا نسلم ان المال واحد فان موضوع الحكمة

الطبيعية هو الجسم الطبيعي من حيث يستعد للحركة والسكون

لا مطلقا فليست مباحث الاجسام الطبيعية مطلقا هي مباحث الحكمة

الطبيعية بل من الحيثية المذكورة ولا دلالة للفظ الطبيعيات على

تلك الحيثية وان سلمناه فلا شك ان مقصود المصنف بيان

ان القسم الثاني في الحكمة الطبيعية فاذا امكن حمل كلامه على مقصوده

من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله على ما يؤل اليه وايضا يجب حمل

الالهيات فيما ياتي من قوله والقسم الثالث في الالهيات على مباحث الحكمة

الالهية قطعا فحمل الطبيعيات التي هي نظيرها على ما ذكرناه

اولى ليطابق النظيران وذكروا ان الجسم الطبيعي

القسم الثاني في الطبيعيات

القسم الثاني في الطبيعيات

جوهر قابل للانقسام في الجهات الثلث اقول فيه نظر لانهم ان اراد وا بالقابل للقابل بالذات فلا يصدق هذا التعريف على شئ من افراد المعرف اصلا لان القابل بالذات للانقسام في الجهات الثلث منحصر في الجسم التعليمي اي الكم القائم بالجسم السارى فيه في الجهات الثلث وقد صرحوا بذلك وان اراد وا القابل في الجملة يصدق التعريف على كل من الهيولى والصورة ايضا

فتحصل من هذا ان الجوهر القابل للانقسام في الجهات الثلث ان اريد به الجوهر الذي يقبل الانقسام في الجهات الثلث بالذات او بالواسطة لا يصدق على شئ من الهيولى والصورة وان اريد به ما يقبل الانقسام في الجهات الثلث في الجملة يصدق على كل من الهيولى والصورة ايضا

وهو مرتب على ثلثة فنون لان الاجسام منحصر في الفلكيات
اى القسم الثانى ١٢
والعنصريات والبحث اما عن احوال عامة لهما او خاصة باحدهما

الفن الاول فيما يعم الاجسام اى الطبيعية وهى المتبادر عند
اى فى الاحوال التى غير مختصة بالجسم دون تسيم ١٢
الاطلاق الى الفهم وكثيرهم على ان اطلاق الجسم على الطبيعى والتعليمى
بالاشتراك اللفظى وقد يقال ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة فان كان جوهرا
فطبيعى وان كان عرضا فتعليمى وهو مشتمل على عشرة فصول
الفن الاول ١٢

الفن الاول فيما يعم الاجسام

فصل في بطال الجزء الذي لا يتجزّى

وهو جوهر فرد ووضع لا يقبل القسمة قطعاً لا قطعاً ولا كسراً

ولا وهماً ولا فرضاً والقسمة الوهمية ما هو

بحسب التوهم جزئيا والفرضية ما هو بحسب فرض العقل كليا

فان قلت لا حاجة الى اقامة الدليل على بطلان هذا الامر اذ لا يتصور

شئ لا يمكن للعقل فرض قسمته غاية ما في الباب ان يكون المفروض

محال لا قلت المراد من قولهم انه لا يقبل القسمة الفرضية ان العقل

لا يجوز القسمة فيه اصلا لا انه لا يقدر على تقدير قسمته فلا شك

انه صالح للنزاع لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان يكون

الوسط مانعا عن تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل

الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة

في بطلان الجزء الذي لا يتجزى

محمد عين القضاة

في ابطال الجزء الذي لا يتجزى

وتداخل الجواهر اي دخول بعضها في حيز بعض بحيث يتحد ان

في الوضع والحجم محال بالبداهة وايضا فلا يكون وسط وطرف

وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما

فيأبى ما يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما يلاقي الطرف الآخر فينقسم لا

يقال هذا يستلزم لان يكون له نهايتان ويجوز ان يكون لشئ واحد

غير منقسم في ذاته نهايتان هما عرضان حالان فيه لانا نقول ان كانت

النهايتان حالتين في محل واحد بحسب الاشارة فتكون الاشارة الى

احد بهما عين الاشارة الى الاخرى فيلزم تلاقي الطرفين وان كانتا

حالتين في محلين متمايزين بحسب الاشارة فيلزم الانقسام ولو هما

اذ يمكن حينئذ ان يتوهم فيه شئ دون شئ كما يشهد به البداهة

في ابطال الجزء الذي لا يتجزى

ولانا لو فرضنا جزءا على ملتقى جزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما فقط
دليل ثان على ابطال الجزء الذي لا يتجزى ١٢

او مجموعهما او من كل واحد منهما شيء او واحدا منهما وبعضا من الآخر

الاول محال والا لم يمكن على الملتقى فتعين احد القسمين الاخيرين بل احد

الاقسام الاخيرة فيلزم الانقسام اي انقسام معا على الملتقى والكل او ما على الملتقى واحد

الجزئين لامحالة ينبغي ان يعلم ان هذين الدليلين يدلان على بطلان تركب الجسم

من الاجزاء التي لا تتجزى وتحريرهما بان يقال لو امكن تركب الجسم منها

لامكن وقوع جزء بين جزئين او على ملتقاهما والتالي باطل اما الملازمة فلان

فكذا المقدم ولا دلالة لهما على بطلان وجود الجزء في نفسه اذ ليس لنا

ان نقول لو امكن وجود الجزء في نفسه لامكن وقوع جزء بين جزئين

او على ملتقاهما لاحتمال ان يقتضي نوعه الانحصار في فرد

فعلى هذا انسب ان يقال في صدر البحث فصل في ابطال

تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى اقول

في ابطال الجزء الذي لا يتجزى

يمكن اقامة الدليلين على بطلان وجود الجزء في نفسه بان يفرض

الجزء بين الجسمين او على ملتقاهما كما لا يخفى على ذوي الافهام

فصل في اثبات الهيولى

ولا حاجة الى اثبات الصورة الجسمية لانها هي الجوهر

الممتد في الجهات الثلث ووجودها معلوم بالضرورة كل جسم من حيث

هو جسم فهو مركب من جزئين اي جوهرين يحل احدهما في الآخر

فصل في اثبات الهيولى

وانما قلنا من حيث هو جسم لانهم يثبتون له من حيث هو نوع من انواع

تصريح للجواب المشار اليه سابقا بقوله من حيث هو جسم ١٢ — اى المشائين فان الاشراقيين ينكرون الصورة النوعية ايضا ١٢

الجسم جزءً اخر حالاً مع الصورة الجسمية فى الهيولى ويسمى صورة نوعية و

اى عند الاكثرين والا فقد قال بعضهم ان الصورة النوعية حالة فى الصورة الجسمية والجسمية فى الهيولى الا ان يراد بالحلول اعم مما يكون بالواسطة ١٢

سيجئ بيانها وقد يقال الحلول اختصاص شئ بشئ بحيث يكون الاشارة

لما كانت معرفة حالية احد جزئى الجسم للاخر موقوفة على معرفة الحلول شرع فى تعريفه

الى احدهما عين الاشارة الى الاخر واعترض عليه بثلثة وجوه الاول

اى الشيئين ١٢

تعريف الحلول وما يتعلق به

تعريف الحلول و ما يتعلق به

انه لا يصدق على حلول اعراض المجردات فيها الا انها الاشارة اليها اشارة حسية والاشارة العقلية الى ذوات المجرد غير الاشارة العقلية الى عوارضها فان العقل يميز كلا منهما عن صاحبه بل الاتحاد في الاشارة العقلية اصلا بخلاف الاشارة الحسية فانها تنتهي الى الحال والمحل الحسيين معا الثاني انه لا يصدق على حلول الاطراف في محالها كحلول النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم لان الاشارة الى الطرف غير الاشارة الى الذي الطرف بما ذكره بعض المحققين من ان الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط

اى لا يصدق التعريف المذكور للحلول على الاعراض المجردات فيها لانها لا يشار اليها اشارة حسية ولا اشارة عقلية الى ذواتها المجردة عن المادة كالعقول والنفوس ١٢

محصله ان التعريف ليس بجامع ١٢

هو السيد السند ذكره في حاشيته على الشرح القديم للتجريد ١٢

Bibliotheca Alexandrina

الذي هي طرفه فان الاشارة الى الخط لا يجب ان تكون منطبقة عليه بل

الاشارة اليه قد تكون امتدادا خطيا موهوما اخذا من المشير منتهيا

الى نقطة منه فكان نقطة خرجت من المشير وتحركت نحو المشار اليه

فرسمت خطا انطبق طرفه على تلك النقطة من المشار اليه وقد تكون

امتدادا سطحيا ينطبق الخط الذي هو طرفه على ذلك الخط المشار اليه

فكأن خطا خرج من المشير ورسم سطحا انطبق طرفه على المشار اليه

والفرق بين الاشارتين ان الاولى اشارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا

والثانية بالعكس وكذا الاشارة الى السطح قد تكون امتدادا

خطيا منتهيا الى نقطة منه فتكون الاشارة الى تلك

النقطة قصدا والى الخط والسطح تبعا وقد تكون امتدادا

تعريف الحلول وما يتعلق به

تعريف الحلول وما يتعلق به

سطحيًا ينطبق طرفه على خطٍ من المشار اليه فيكون ذلك الخط مشارًا اليه

قصدًا وبالذات والنقطة والسطح تبعًا وبالعرض وقد تكون امتدادًا

جسميًا ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح المشار اليه فيكون السطح مشارًا اليه

قصدًا والخط والنقطة تبعًا وكذا الاشارة الى الجسم اما امتداد خطي

منته الى نقطة منه او امتداد سطحي ينطبق الخط الذي هو طرفه على خط

من ذلك الجسم او امتداد جسمي ينطبق السطح الذي هو طرفه على سطح من

الجسم المشار اليه وينفذ في اقطار المشار اليه بحيث ينطبق كل قطعة منه

على قطعة من الجسم المشار اليه انطباقًا وهميًا والحال في تعلق الاشارة قصدًا

وتبعًا على قياس ما عرفت ثم انك اذا فتشت حالك في الاشارة

الى المحسوسات ظهر لك ان الاغلب في الاشارة اليها هو

الامتداد الخطي ولذلك قيل الاشارة الحسية امتداد

خطي وهو مما اخذ من المشير منته الى المشار اليه اقول يمكن

ان يتكلف ويجاب عن الثالث بان مجرد الاتحاد في الاشارة لا يكفي
لحصول الحلول بل لا بد له من الاختصاص وهو منتف في الاطراف
اى الاختصاص ١٢
المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور ههنا ان لا يمكن
دليل الانحصار ١٢ لـ في تعريف الحلول ١٢
تحقق هذا الشيء بعينه نظرا الى ذاته بدون ذلك كما في العرض
لـ الحال كالسواد مثلا ١٢
بالنسبة الى موضوعه وقيل معنى حلول الشيء في الشيء ان يكون حاصلا
الفاعل ١٢ لـ المحل ١٢
فيه بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقا كما في حلول الاعراض في
الاجسام او تقديرا كحلول العلوم في المجردات اقول فيه نظر لانهم

لـ قوله ان يتكلف اه وجه التكلف ان المتبادر من اختصاص شيء بشيء
كالحيوانية والمعلولية مثلا او لا كالتداخل مثلا ان اختصاصه
وان لم يبلغ مبلغ الاحتياج لكنه لا يخرج عن مطلق الاختصاص
ايضا كما لا يخفى فتقييد الاختصاص بما ليس فيه الا تحاد في الاشارة يخرج عن الاختصاص
ذلك فتدبر فتخرج بهذا القيد والمعلولية وما يماثلهما
المتبادرة والا دلالة لفظ التعريف على ما ذكر في الشرح فان قلت
لا يكون الا تكلفا وبهذا الجواب تكلفا ايضا قلت الاختصاص
الاختصاص المذكور في المتن ظاهر اذا ادار و
عدم الانكار و

لـ قوله ان يتكلف اه وجه التكلف ان المتبادر من اختصاص شيء بشيء
كالحيوانية والمعلولية مثلا او لا كالتداخل مثلا ان اختصاصه
وان لم يبلغ مبلغ الاحتياج لكنه لا يخرج عن مطلق الاختصاص
ايضا كما لا يخفى فتقييد الاختصاص بما ليس فيه الا تحاد في الاشارة يخرج عن الاختصاص
ذلك فتدبر فتخرج بهذا القيد والمعلولية وما يماثلهما
المتبادرة والا دلالة لفظ التعريف على ما ذكر في الشرح فان قلت
لا يكون الا تكلفا وبهذا الجواب تكلفا ايضا قلت الاختصاص
الاختصاص المذكور في المتن ظاهر اذا ادار و
عدم الانكار و

تعريف الحلول وما يتعلق به

صرحوا بان الحال منحصر فی الصورة والعرض والمحل فی المادة و

الموضوع فلا یکون حصول الجسم فی المکان حلولا عندهم بل صرح بعضهم

وهذا التعریف صادق علیه اما اذا کان المکان هو البعد المجرد عن المادة

فظاهر واما اذا کان المکان السطح الباطن المجسم الحاوی للمماس السطح الظاهر من

الجسم الحاوی فلان الاشارة الی الجسم المحوی اشارة الی سطحه وبالعکس و

الاشارة الی سطحه اشارة الی السطح الذی هو مکانه لانطباقه علیه

وبالعکس فتکون الاشارة الی کل من المتمکن والمکان اشارة الی

الآخر وقد یفهم من ظاهر کلام المصنف فی الالهیات ان

تعریف المحلول وما یتعلق بهم

حلول شيء في شيء ان يكون مختصا به ساريا فيه ويرد عليه انه لا
يصدق على حلول الاطراف في محالها فان النقطة مثلا غير سارية في
الخط وايضا الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة في محالها وليست
سارية فيها اذ لا يمكن ان يقال في كل جزء من الاب جزء من الابوة
وقد يقال الحلول هو الاختصاص الناعت اي التعلق الخاص
الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للاخر والاخر منعوتا به
والاول اعني النعت حالا والثاني اعني المنعوت محلا للتعلق
بين البياض والجسم المقتضي لكون البياض نعتا وكون الجسم منعوتا

تعريف الحلول وما يتعلق به

حلول الجزء المتوهم
الحلول مطلقا يكون حاصل
التعريف ان حلول جوهر في جوهر ان اقتضى
سارية فيه خرج الاطراف حاصل
الاضافات في محالها فان كلا منهما خارج عن المعرف
بل لابد من اخراجها لصحة التعريف ويمكن الجواب ايضا
بان هذا تعريف للحلول السرياني فلا يرد عليه عدم صدقه على
حلول الاطراف وحلول الاضافات لوجوب
الاخر فانه منهما حتى يكون فانيا قول
كلا واحد من جزئي الجزئين
لا يقال التقسيم

ان الحلول مطلقا يكون حاصل
التعريف ان حلول جوهر في جوهر ان اقتضى
سارية فيه خرج الاطراف حاصل
الاضافات في محالها فان كلا منهما خارج عن المعرف
بل لابد من اخراجها لصحة التعريف ويمكن الجواب ايضا
بان هذا تعريف للحلول السرياني فلا يرد عليه عدم صدقه على
حلول الاطراف وحلول الاضافات لوجوب
الاخر فانه منهما حتى يكون فانيا قول
كلا واحد من جزئي الجزئين
لا يقال التقسيم

التعريف تقسيم للتعريف
الحلول تعلقا خاصا فتوارد
المتعلقين بذلك التعلق الخاص
الحال بالمحل

الحلول مطلقا يكون حاصل
التعريف ان حلول جوهر في جوهر ان اقتضى
سارية فيه خرج الاطراف حاصل
الاضافات في محالها فان كلا منهما خارج عن المعرف
بل لابد من اخراجها لصحة التعريف ويمكن الجواب ايضا
بان هذا تعريف للحلول السرياني فلا يرد عليه عدم صدقه على
حلول الاطراف وحلول الاضافات لوجوب
الاخر فانه منهما حتى يكون فانيا قول
كلا واحد من جزئي الجزئين
لا يقال التقسيم

التعريف تقسيم للتعريف
الحلول تعلقا خاصا فتوارد
المتعلقين بذلك التعلق الخاص
الحال بالمحل

تعريف المحلول وما يتعلق به

به بان يقال جسم ابيض ويرجع الى هذا ما قيل من ان المحلول اختصاصا

احد الشيئين بالآخر بحيث يكون الاول نعتا والثاني منعوتا وان لم

تكن ماهية ذلك الاختصاص معلومة لنا كاختصاص البياض

بالجسم لا الجسم بالمكان اقول هٰهنا بحث لان بين الفلك وكوكبه

والجسم ومكانه تعلقا خاصا مصححا لان يقال فلك مكوكب

وجسم متمكن كما ان بين البياض والجسم تعلقا خاصا مصححا لان

يقال جسم ابيض مع ان الكوكب غير حال في الفلك والمكان في الجسم قطعا

وانت تعلم انه اذا حمل الاختصاص على ما بيناه لا يرد عليه ذلك

لكنهم يكتفون لاثبات حلول شئ في شئ بمجرد التعلق الناعت كما

سيجئ ويسمى المحل الهيولى الاولى والمادة وانما قيدنا الهيولى بالاولى

لانها قد يطلق على الجسم الذى يتركب منه الجسم الآخر كقطع الخشب

التى تركب منها السرير ويسمى هيولى ثانية والحال الصورة الجسمية فان

قلت انهم عدوا مباحث الهيولى والصورة من الامور العامة فلم ذكرها المصنف ههنا قلت

ما يتعلق باثبات الهيولى

لانه سلك في التعليم مسلك المعلم الاول وقدم الطبيعي
على الالهي لما مر ولما كان موضوع الطبيعي الجسم الطبيعي المتالف عن
الهيولى والصورة فاورد تلك المباحث هنا لتحقيق ماهية الموضوع وتوضيحها
وانما قدم ابطال الجزء الذي لا يتجزى عليها لتوقفها عليه وذكرها حينئذ
لحاجتها لتوجيه ان تلك المباحث من الالهي ان الاحوال المذكورة فيها
لا تحتاج الى المادة في التعقل والوجود فان البحث هناك اما عن وجود
المادة والصورة او عن تلازمهما وتشخصهما ولكل من ذلك
غنى عن المادة اقول هذا الكلام مبني على ان الالهي علم
باحوال اشياء لا تفتقر تلك الاحوال في الوجود دين الى المادة

والظاهر من عبارة الكثر هو انه علم وجدانا حوال اشياء لا تفتقر تلك

الاشياء في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة فتوجيهه حينئذ

ان يقال لا شبهة في ان الهيولى لا تفتقر فيهما اليها ولا في ان الصورة لا

تفتقر اليها في التعقل واما ان الصورة لا تفتقر اليها في الوجود الخارجي

فلما يثبتون من ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في الوجود والبقاء

والصورة مفتقرة الى الهيولى في التشكل دون الوجود لئلا

يلزم الدور وقد يقرر هكذا انه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك

ماتعلق باثبات الهيولى

مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا كما هو عند

الحس والا فان لم تكن اجزاؤه اجساما لزم الجزء الذي لا يتجزى

او الخط الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في جهة واحدة

او السطح الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في جهتين واستحال

وجودهما بمثل ما مر في نفي الجزء وسيودة المصنف وان كانت اجزاؤه

برهان اثبات الهيولى

اجساما ننقل الكلام اليها ولا بد من ان ينتهي الى جسم لا منفصل فيه بالفعل

والا لزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال لانه يستلزم ان

يكون الجسم المركب منها غير متناه في المقدار ولا يتوهم من هذا القول مناف

لما صرحوا به من ان الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية اذ ليس معنى كلامهم انه

يمكن ان تخرج تلك الانقسامات الغير المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد منه

انه لا ينتهي في الانقسام الى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك

الجسم متصل واحد

برهان اثبات الهيولى

على قياس ما قال المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجود

متكلم العالم بعلم الكلام وهو علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته وفيه كلام من جهة الجامعية والمانعية

ما لا يتناهى في الخارج محال مطلقاً عندهم فليس معنى قولنا ان تاثير القدرة

لا يصل الى حد لا يمكن ان يتجاوزه بل كل مرتبة يصل اليها تاثير القدرة يمكن

وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما في الاعداد فانها لا تصل الى حد لا يمكن

الزيادة عليه وهم هنا بحث اذ لا يلزم من هذا الدليل ان تشاغل الاجسام القابلة

للانفكاك يجب ان يكون في نفسه منفصلاً بل غايته ما يلزم منه ان يجب انتهاؤها الى

اجسام لا منفصل فيها بالفعل ويجوز ان تكون هذه الاجسام المتصلة التي

تنتهي اليها الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك وكيف لا

وقد قال الذي مقر الطيس ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة لا تقبل

الانفكاك وان كانت قابلة للقسمة الوهمية فلا يدل الا ثبات المرام من نفي

قوله المقدورات الخ عبارة عن كون الشيء بحيث يتعلق به القدرة وهي

الفعل عند وجود صدوره بالقصد وعن الحكما وانما تكون الشيء بحيث يصح صدور

فعل وترك شيء ان شاء الفعل ۱۲ ع

قوله لا يقبل جميع المقدورات الخ

المتناهية بحيث يمكن تناول ما لا يتناهى في نفس الامر وهو محال عندهم

بالبديهة اي في نفس الامر وان كان ممكناً بالامكان الخاص عندنا

عليه الحاجب بالامكان العام فتدبر ۱۲ ع

برهان اثبات الهيولى

ان حتى ان الاتصال لا يبقى مع الانفصال الوهمي نقض للام فقد بان بطلانه وان

عنى انه لا يبقى معنى في الوهم فالملازمة ممنوعة ليس للاوجود الهيولى في الوهم

وهو غير المطلوب والمطلوب وجود الهيولى في الخارج وهو غير لازم

لزوم القسمة الى ما لا يتناهى في الخارج فافهم ۱۲ محمد افضل

قوله على ما قال الخ هذا على شرح المواقف

وهو الذي مع زيادة

وسماه بالقدسية اعتذاره

عنه نقل كسه بالنقل الجيد

والله اعلم ۱۲ ع

هذا الكلام مردود بوجه خرط القتاد قيل الظاهر اسقاط لفظ بعض من المتن

اى كلام ذى مقر الطيس ۱۲ منه

القائل السيد الشريف فى شرح هذا الكتاب ۱۲

اقول ليس له وجه ظاهر فانك تعلم ان اللازم من الدليل المذكور هو وجوب انتهاء

الاجسام القابلة للانفكاك الى اجسام متصلة فان ثم ان هذه الاجسام المتصلة

قابلة للانفكاك ثبت ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك كلها متصل واحد

اى من ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان يكون فى نفسه متصلا ۱۲

ويلزم من هذا اثبات الهيولى فى الاجسام كلها لان ذلك المتصل

اى قابلة الانفكاك

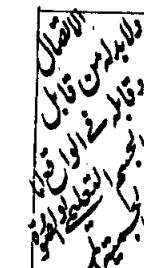

المناسب الاقتصار على قوله فذلك الجسم المتصل قابل للانفصال اى يطرء عليه

الانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو لمقدار اى الجسم

التعليم والصورة المستلزمة للمقدار ومعنى خروج السبيل الى الاول والثانى والا

لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة لان الاتصال

دليل اثبات الهيولى

عند فعلم ان الاتصال لازم للمقدار والصورة اذ انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ١٢

لازم للمقدار والصورة فانه اذا ورد الانفصال بعد مت هوية ما وحدث

هوية تان اخريان والقابل وما يليه يجب وجوده مع المقبول اذا كان

المقبول وجوديا او عدم ملكة والانفصال كذلك لان المراد منه

اما حدوث هويتين او عدم الاتصال عما من شانه هوية تعين

ان يكون القابل معنى اخر وهو المعنى من الهيولى

فالكون قابلا ٩٢

قوله فانه اذا ورد الانفصال الخ

من الصورة والمقدار لزم ان لا يتخصص لازم لزوال احدهما

والانفصال العدمي وذلك لان الكلام في كلا الامرين

الانفصال العدمي شيء ما بان الانفصال كان قابلا

آخران فلو لم يكن الانفصال والحالة هذه عدميا

حال الانفصال اعدما بان لا يكون هو بعينه متصلا

الانفصال ايضا بان الانفصال الاول عدمي

اشكل بعض الناس حين اتى بالكلية وحكم بعدم

الشيوعين الانفصال العدمي وهو ظاهر

الكسب من الانفصال الخ لكن لقائل ان يقول

وان كان كذلك فلا نسلم ان الانفصال

قوله

فانه حينئذ

برهان اثبات الهيولى

قال

الاتصال لازم للصورة

ليس كذلك فلو ورد الانفصال على

لزم اجتماع الاتصال والانفصال لانا

صفة لازمة للصورة وصفة الصورة ليست صفة للهيولى

الا مجازا فلزوم الاتصال ليس لزوما واسطة الصورة هنا

موضع التحقيق كما لو اجب قائلا والمحقق الاول قائما

متلازمان عندهم والوجوب لازم للواجب فالوجوب

لازم للقائم عندهم والوجوب لازم الاتصال

الاتصال للصورة كونه صفة لازمة لها وكما لا تنفك

من الصورة الى الهيولى تتصف الهيولى بالاتصال

بالاتصال آخر يضادها فمع انتفاء الاتصال

وليس في نسبتها صفة لازمة لها ليزول بانتفائها

قوله والقابل آه اشكل

وجوده بعد القبول وبعد القابل

لا نسلم كلا وجد

المقبول اذا كان

وجوديا فلا ضرورة في وجوده حين تحقق

القبول بل يجوز ان يكون ذلك الامر

قد انتفى ولكن ذلك الانتفاء انما يقتضي

وجود القابل مع القبول

وجوده حين القبول

وجوده حين تحقق

القبول بالضرورة

وجوده بعد القبول

وجوده بعد القابل

لا نسلم كلا وجد

ليست عدمية لان الاعدام للكلية

فلا يكون اعداما فرضية

عين الفضاء ١٢

برهان اثبات الهيولى

لا يخفى عليك انه لا اشعار في هذا الكلام الى ان الهيولى جوهر محل الصورة

والتقرير الجامع ما ذكره بعض المحققين من ان الجوهر الوحداني المتصل

انما قال جاعل لانه كما يدل على وجود الهيولى كذلك يدل على محليتها للصورة وكونها جوهرا

في حد ذاته لو كان قائما بذاته لكان تفريق الجسم الى جسمين أعداما

للجسم بالكلية وايجادا لجسمين آخرين من كتم العدم وذلك لان الجسم

المتصل في حد ذاته اذا كان ذا اجزاء مثلا واذا طرء عليه الانفصال

قوله لا يخفى عليك الخ

من توجهه ان محل الكلام ان الجسم المركب من الهيولى والصورة هل يدل على ان احدهما في الآخر او لا يدل على ذلك والمستدل انما يدعي الاول فكيف يتم الاستدلال بما ذكر على الثاني

قوله والتقرير الجامع الخ

اقول ان ما ذكره هذا المحقق لا يتم الا بعد ابطال ما ذكره الشارح من ان الجوهر الوحداني المتصل لا يقبل الانفصال الا بالعدم

قوله لان الجسم المتصل الخ

اقول ان ما ذكره الشارح من ان الجسم المتصل لا يقبل الانفصال الا بالعدم ممنوع بل يقبل الانفصال بالتفريق ايضا

قوله لان الجسم المتصل الخ

اقول ان ما ذكره الشارح من ان الجسم المتصل لا يقبل الانفصال الا بالعدم ممنوع بل يقبل الانفصال بالتفريق ايضا

قوله لان الجسم المتصل الخ

اقول ان ما ذكره الشارح من ان الجسم المتصل لا يقبل الانفصال الا بالعدم ممنوع بل يقبل الانفصال بالتفريق ايضا

وحصل هناك جسمان كل واحد منهما ذراع فحينئذ لا يكون ذلك

المتصل الوحداني الذي كان ذراعين بلا مفصل باقيا بذاته

ضرورة ولم يكن هذان الجسمان موجودين فيه والا لكان

ذا مفصل بالفعل لا متصلا في حد ذاته فقد عدم ذلك المتصل

بالكلية ووجد متصلان اخران من كتم العدم فالبد هناك

من شئ آخر مشترك بين المتصل الاول وهذين المتصلين وليس به

ان يكون ذلك الشئ باقيا بعينه في الحالتين لئلا يكون التفرق اعداما

بالكلية ايضا فيكون ذلك الباقي بعينه موجبا لارتباط القسمين

بذلك الجسم المقسوم ويكون هو مع المتصل الواحد

متصلا واحدا ومع المنفصلين منفصلا متعددا وكل من ذلك

المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشئ في نفسه واحدا ولا متعددا ولا

متصلا ولا منفصلا بل هو في ذلك تابع لذلك الجوهر المتصل في حد ذاته

برهان الهيولى

برهان اثبات الهيولى

فيكون واحدًا بوحدته ومتعددًا بتعدده ومتصلًا مع كونه

متصلًا واحدًا ومنفصلًا مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض

واذا كان ذلك الشيء مع المتصل الواحد متصلًا واحدًا ومع المتعدد

منفصلًا متعددًا كان المتصل الواحد والمتعدد مختصًا به تعالى

فيكون محلًا للمتصل الواحد حال الاتصال وللمنفصلين حال الانفصال فيكون

جوهرًا قطعًا فهذا الجوهر الذي هو محل للجوهر المتصل في حد ذاته هو

المسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل بتمام صورته الجسمية هو الجسم

المطلق المركب منهما اقول فيبحث اذًا بدليل بيان حلول الصورة الجسمية في

الهيولى من اثبات ان الصورة نفسها نعت للهيولى كما ان البياض نعت للجسم

ولا يجدي ما ذكره من ان الصورة واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة و

الكثرة والاتصال والانفصال والا لزم ان يكون الجسم حالًا في العرض

القائم به لان الجسم واسطة لاتصاف ذلك العرض بالتحيز بالعرض

اثبات الهیولی

وعلی ان یجاب عنہ بان حلول العرض فی شیٔ یقتضی ان یکون الاول نفسہ نعتاً للثانی وحلول الجوہر فی شیٔ یقتضی ان یکون جمیع النعوت الثابتۃ للاول ثابتۃ للثانی نعوتاً للثانی بالعرض والجسم ولیس بواسطۃ لاتصاف العرض بجمیع نعوتہ وقولہم الاختصاص الناعت یشمل القسمین واعلم ان ما ذکرنا ہو مذہب المشائین کارسطو والشیخین ابی نصر وابی علی واما الاشراقیون کالافلاطون والشیخ المقتول فذہبوا الی ان الجوہر الوحدانی المتصل فی حد ذاتہ قائم بذاتہ غیر حال فی شیٔ خارج عنہ ومتحیز بذاتہ وہو الجسم المطلق فہو عندہم جوہر بسیط لا ترکیب فیہ بحسب الخارج اصلاً وقابل

قولہ ویمکن ان یجاب عنہ بان حلول العرض فی شیٔ یقتضی ان یکون الاول نفسہ نعتاً للثانی الخ اقول ہذا انما یصح اذا کان الحلول بمعنی الاتصاف کما ہو المشہور بین المتکلمین واما اذا کان بمعنی القیام الانضمامی کما ہو المشہور بین الحکماء فلا یصح ہذا الجواب لان الجسم لا یتصف بالعرض بل العرض یقوم بالجسم قیاماً انضمامیاً فلا یلزم ان یکون الجسم نعتاً للعرض ولا العرض نعتاً للجسم فافہم

قولہ ولا یخفی ان ہذا انما یتم اذا کان الحلول بمعنی الاتصاف الخ اقول ہذا ایضاً لا یتم اذا کان الحلول بمعنی القیام الانضمامی کما ہو المشہور بین الحکماء فافہم

قولہ ولا یخفی ان ہذا انما یتم اذا کان الحلول بمعنی الاتصاف الخ اقول ہذا ایضاً لا یتم اذا کان الحلول بمعنی القیام الانضمامی کما ہو المشہور بین الحکماء فافہم

قولہ ویمکن ان یجاب عنہ بان حلول العرض فی شیٔ یقتضی ان یکون الاول نفسہ نعتاً للثانی الخ اقول ہذا انما یصح اذا کان الحلول بمعنی الاتصاف کما ہو المشہور بین المتکلمین واما اذا کان بمعنی القیام الانضمامی کما ہو المشہور بین الحکماء فلا یصح ہذا الجواب لان الجسم لا یتصف بالعرض بل العرض یقوم بالجسم قیاماً انضمامیاً فلا یلزم ان یکون الجسم نعتاً للعرض ولا العرض نعتاً للجسم فافہم

قولہ ولا یخفی ان ہذا انما یتم اذا کان الحلول بمعنی الاتصاف الخ اقول ہذا ایضاً لا یتم اذا کان الحلول بمعنی القیام الانضمامی کما ہو المشہور بین الحکماء فافہم

اثبات الهيولى

لطريان الاتصال والانفصال معيقائه في حالتين في حد ذاته وهو من

حيث جوهره وذاته يسمى جسما ومن حيث قبوله للصورة النوعية التي للانواع الجسمية

هيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان تكون الاجسام

كلها مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اى الصورة الجسمية

اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل او لم تكن والاول محال والا استحال حلولها

في المحل المستلزم لافتقارها اليه لان الغنى بالذات عن الشيء استحال حلوله فيه فتعين

افتقارها بذاتها الى المحل وفيه نظر لانه لا يلزم على تقدير عدم الغنى الذاتي الا افتقار الذا

لاحتمال ان لا يكون الشيء غنيا لذاته عن المحل ولا محتاجا لذاته اليه بل بعرض

كل منهما لامر خارجي قال شارح المواقف لا واسطة بين الحاجة والغنى

الذاتيين فان الشيء اما ان يكون لذاته محتاجا الى المحل او لا واذا لم يكن محتاجا اليه

لذاته كان مستغنيا عنه في حد ذاته اذ لا معنى للغنى الذاتي سوى عدم الحاجة

اقول فيه بحث لانه ان اراد من المستغني عن المحل في حد ذاته ما يكون

ذاته علة لعدم احتياجه الى المحل فالشرطية ممنوعة بجواز

اثبات الهيولى

اثبات الهيولى

ان لا يكون الشيء علة للاحتياج ولا لعدمه وان اراد منه ما لا تكون ذاته علة لاحتياجه الى المحل سواء كان علة لعدم احتياجه اليه او لا فلا تسلم استحالة حلول الصورة في المحل على تقدير الغنى الذاتي لاحتمال ان يكون غير الصورة علة للاحتياج فكل جسم مركب من الهيولى والصورة هذا الحكم موقوف على اثبات ان الصورة الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل ان تكون جنسا او عرضا عاما وحينئذ يجوز اختلاف مقتضاها في افرادها

اثبات الهيولى

واستدل الشيخ في الشفاء على ذلك بان الجسمية اذا خالفت جسمية اخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية الى غير ذلك من الامور التي تلحق الجسمية من خارج فان الجسمية امر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلا موجود اخر وقد تضافت هذه الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها في الوجود وتخالفا والمقدار مثلا فانه امر مبهم لا يوجد في الخارج عام يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطا او سطحا مثلا وكل ما كان اختلافه بالخارج دون الفصول كان طبيعة نوعية واحدة

قوله واستدل الشيخ آه حاصل الاستدلال على ما يفهم من كلام الشارح ان الجسمية من حيث هي جسمية امر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلا امر موجود اخر وقد تضافت هذه الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها في الوجود وتخالفا والمقدار مثلا فانه امر مبهم لا يوجد في الخارج عام يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطا او سطحا مثلا وكل ما كان اختلافه بالخارج دون الفصول كان طبيعة نوعية واحدة

قوله وقد تضافت آه اشارة الى ان الطبيعة الجسمية موجودة في الخارج وكذا الطبيعة الفلكية مثلا وقد تضافت هذه الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها في الوجود وتخالفا

قوله والمقدار مثلا آه اشارة الى ان المقدار امر مبهم لا يوجد في الخارج عام يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطا او سطحا مثلا وكل ما كان اختلافه بالخارج دون الفصول كان طبيعة نوعية واحدة

قوله بان يكون خطا او سطحا آه اشارة الى ان المقدار لا يوجد في الخارج عام يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطا او سطحا مثلا وكل ما كان اختلافه بالخارج دون الفصول كان طبيعة نوعية واحدة

قوله وكل ما كان آه اشارة الى ان الجسمية من حيث هي جسمية امر موجود في الخارج وكذا الطبيعة الفلكية مثلا امر موجود اخر وقد تضافت هذه الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها في الوجود وتخالفا

قوله اختلافه بالخارج آه اشارة الى ان المقدار لا يوجد في الخارج عام يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطا او سطحا مثلا وكل ما كان اختلافه بالخارج دون الفصول كان طبيعة نوعية واحدة

قوله وكل ما كان آه اشارة الى ان الجسمية من حيث هي جسمية امر موجود في الخارج وكذا الطبيعة الفلكية مثلا امر موجود اخر وقد تضافت هذه الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها في الوجود وتخالفا

قوله اختلافه بالخارج آه اشارة الى ان المقدار لا يوجد في الخارج عام يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطا او سطحا مثلا وكل ما كان اختلافه بالخارج دون الفصول كان طبيعة نوعية واحدة

اثبات الهيولى

يجوز ان تكون جسمية الفلك المنضمة في الخارج الى الطبيعة الفلكية
مخالفة في الحقيقة لجسمية العناصر المنضمة في الخارج الى الطبيعة العنصرية
ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية مشتركة بين الجسميات
المتخالفة الحقائق وانحصارها والتخالف بين الجسميات في تلك الامور الخارجة عنها
المنضافة اليها بحسب الخارج ممنوع لا بدليل ومن دليل وقد قيل هب ان الجسمية طبيعة
نوعية لكن لا نسلم وجوب تساوي افرادها في الحاجة الى المادة وانما يكون كذلك
لو كانت محتاجة الى المادة بذاتها وهو ممنوع لجواز ان يكون الاحتياج اليها
لتشخصها فان الطبيعة النوعية مختلفة بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية
مختلفة بالفصول فكما جاز اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية بحسب اختلاف
الفصول فلم لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف التشخصات وبجواب
عنه بانا نعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة ليست من جهة هذه الجسمية وتلك
الجسمية وهذه الجسمية انما هي الطبيعة الجسمية وهذيتها فلما لم يكن للهذية دخل

في الحاجة الى المادة كان الحاجة الى المادة امرا لا يعرض لها الا لذاتها فتامل

فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى

عليك ان هذا المقصد ومقصد الفصل السابق متحدان في المآل نعم

لو وجدت بدلتها بدون حلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير

متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام ارادية الابعاد ولا تخلو عن بعدكما

لتجرد الصورة عن الهيولى

متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدأ واحد امتدادان على سمت واحد كما ذهبا

الصورة عن الهيولى

ساقا مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتد الى غير النهاية

لا ممكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هف

اعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين

غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس

يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل

بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته بمتناه الا بقدر متناه والزائد على المتناه

بقدر متناه لا بد ان يكون متناهيا وهذا كما بعد يقبل الزيادة الى غير النهاية

مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة

اخرى تحتها الا بواحد وقيل ان شئت فرضت الا نفراج بقدر الامتداد

فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين لزوما لا استرة فيه وانه محال وفيه

نظر اذ المحال انما نشأ من فرض امرين متناقضين كفرض وجود زيد

وعدمه فان وجود خط واصل بين الضلعين يستحيل مع عدم متناهيهما

البرهان السلمي

Bibliotheca Alexandrina

فان الخط الواصل بينهما انما يصل بين النقطتين منهما فهما ينتهيان بتينك

النقطتين كيف لا ويكون كل منهما محصورا بين الاخر وذلك الخط الواصل

بينهما وقيل لا تتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها

المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين الممتدين من مبدأ

واحد الى غير النهاية يمكن ان نفرض بينهما ابعادا غير متناهية بحسب

العدد متزائدة بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدأ واحد مثل نقطة

خطان مستقيمان غير متناهيين لامكن ان نفرض على الخطين نقطتين

متساويتي البعد عن نقطة آ النقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط

ب ج لكان مساويا لكل من خطي آ ب آ ج حتى يكون آ ب ج مثلثا

متساوي الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض

عليهما نقطتين اخريين متساويتي البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي

ء ه بحيث يكون بعداهما عن ب ج كبعدي ب ج عن آ ويكون

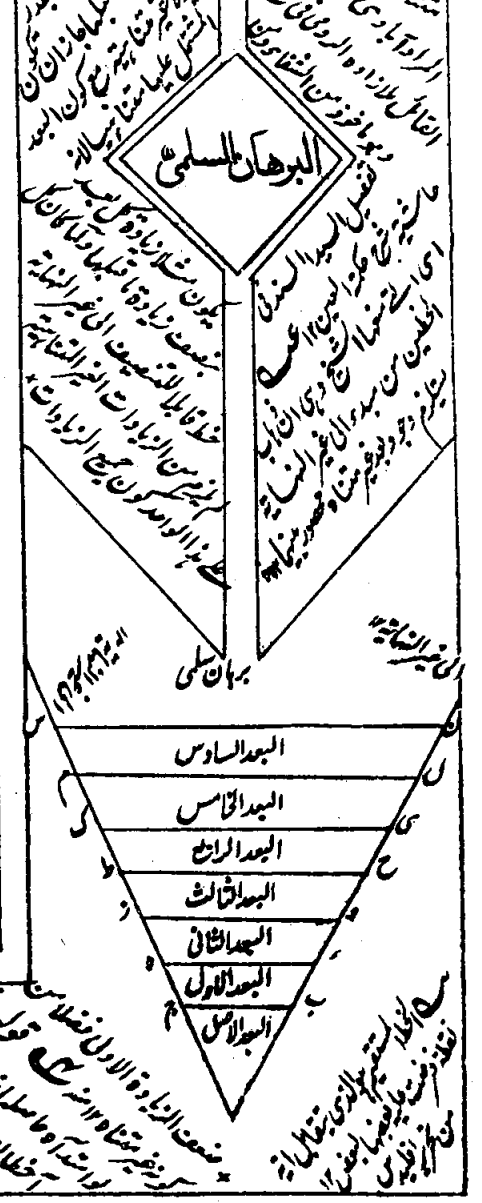

كل ضلع من ضلعي آه ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتي ه ب بخط ه ب لكان

كل ضلع من مثلث آه ذراعين وأن نفرض عليهما نقطتين أخريين

على الوجه المذكور ونقطتي ز ونصل بينهما بخط ز ح حتى يكون كل ضلع من أضلاع

مثلث أو ز ثلثة أذرع ثم نفرض عليهما خط ح ط كذلك ثم من س ن ونصل

بينهما بخطوط ح ط كذلك ثم من س على الوجه المذكور وهكذا الى غير

النهاية ولنسم خط ب ج البعد الاصل والذي بعده اعني ه ا البعد الاول

ووز البعد الثاني وح ط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثانية ان

كلا من تلك الابعاد مشتمل على البعد الذي قبله وعلى زيادة ذراع

مثلا البعد الاول اعني ه ا مشتمل على البعد الاصل اعني ب ج وزيادة

ذراع والبعد الثاني اعني وز مشتمل على ه ا وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية

فكل بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصل مشتمل عليه وعلى زيادة

زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاصل الثالثة

البرهان لمسلمة

كل جملة من الزيادات سواء كانت متناهية او غير متناهية موجودة في البعد فوق الاول مشتملة عليها فوق الثاني الخ

الشكل الثاني

المتناهية ليس لها فوق لعدم تناهيها فليست موجودة في البعد فوق الثاني الخ

الشكل الثالث

الغير المتناهية في البعد فوق الثاني موجودة في البعد فوق الاول الخ

الشكل الرابع

الغير المتناهية في البعد فوق الاول موجودة في البعد الاصل الخ

الشكل الخامس

الغير المتناهية في البعد الاصل موجودة في البعد الذي قبله الخ

الشكل السادس

الغير المتناهية في البعد الذي قبله موجودة في البعد الذي بعده الخ

الشكل السابع

الغير المتناهية في البعد الذي بعده موجودة في البعد الذي قبله الخ

الشكل الثامن

الغير المتناهية في البعد الذي قبله موجودة في البعد الذي بعده الخ

الشكل التاسع

الغير المتناهية في البعد الذي بعده موجودة في البعد الذي قبله الخ

الشكل العاشر

ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد واحد

فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد

فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو اخر الابعاد ويلزم من هذا تناهي

الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان

في البعد الاول والثاني موجودتان في البعد الثالث لان البعد الثالث

مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما

وعلى زيادتهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد

الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له فاذا تمهدت

المقدمات فنقول ان امتداد الخطان الخارجان من مبدأ واحد الى غير النهاية

لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة بقدر واحد وهذا بحكم

المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية

وبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد

والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناهٍ فيوجد بين
الخطين بعدٌ واحدٌ غير متناهٍ محصورًا بين حاصرين فثبت ما ادعيناه
من الملازمة واندفع المنع المذكور وفيه نظر من وجهين الاول
انه لا يلزم من المقدمة الثالثة وجود بعدٍ واحدٍ مشتمل على تلك
الزيادات الغير المتناهية لانا لا نسلم انه اذا كان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية
في بعدٍ يجب ان يكون جميع تلك الزيادات في بعدٍ بجواز ان لا يكون الحكم على كل
واحدٍ حكمًا على الكل المجموع فان كل واحدٍ من افراد الانسان يشبعه هذا الرغيف ويسعه هذا
الدار والمجموع ليس كذلك وقد يقال اذا ثبت حصول كل مجموع موجود في بعدٍ وكان
مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعًا موجودًا اوجب حصوله ايضا في بعدٍ فيه بحث

البرهان السلمي

وكان مجموع آه واقول لا يكون
فيلزم ما ذكره في المقدمة الثالثة
الزيادات موجودة في بعد من
بالتحصيل في الذي يحرم
كما لا يخفى
فان ما من جزء الا وقد وجد قبله
كل جملة من الزيادات الغير
الزيادات في بعد وجميع تلك الزيادات
واما جملة متناهية غير متناهية وقلنا
في المقدمة الثالثة السلمية
في قوله بعده وذلك قد يقال
فلتكن شاملا للاكس فانه لا
من الاجزاء
الاجزاء ما تحلل عن الكل
الاجزاء في الخلاء يتحلل
الكلام فيه
الاول الى الاخير
الكل فهو
الزيادات
الغير المتناهية
الزيادات
الزيادات
الزيادات
الزيادات

لانه ان اراد بالمجموع المجموع المتناهي فمسلم ان كل مجموع متناهٍ فهو في بعدٍ
لكن لا يلزم ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعدٍ فان اراد به
مطلق المجموع سواء كان متناهيا او غير متناهٍ فلا نسلم ان كل مجموع في بعد الثاني
انه لا فائدة في تساوي الزيادات لان البعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية
غير متناهٍ سواء كان تلك الزيادات متساوية او متناقصة او متزايدة
لانها زيادات مقدارية وكلما تزداد يزيد المقدار فكلما ازدادت الى غير النهاية
يكون البعد المشتمل عليها غير متناهٍ بالضرورة وقد يقال التزايد على سبيل
التناقص لا يفيد اذ لا يجب ان يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة
الغير المتناهية غير متناهٍ لانا اذا فرضنا خطا بقدر شبر ونجعل البعد الاصل
نصفه ثم ننصف النصف الباقي ونزيد على البعد الاصل حتى يكون بعدا اولا
ثم ننصف نصف النصف ونزيد على البعد الاول فيصير بعدا ثانيا فهكذا ابدا فمن تنصيف
الباقي الى غير النهاية لان الخط قابل للقسمة الى ما لا يتناهى ومع ذلك لا يكون البعد المشتمل

على جميع تلك الزيادات شيئاً واحداً بل النقص منه وأما اذا كان التزايد على سبيل
التساوي والتزايد فهو يفيد المطلوب وانما اقتصر على الاول لان المثل موجود في
الزائد فاذا علم حصول المطلوب من اعتبار المثل علم حصوله من الزائد بطريق الاولى
بدون العكس في بحث كان الخط وان كان قابلاً للقسمة الى غير النهاية لكن خروج
جميع الاقسام الى الفعل محال ولو فرض خروجها الى الفعل كان البعد
المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناهٍ ضرورة ان المقدار يزداد بحسب
ازدياد الاجزاء فاذا كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناهٍ فيكون محالاً
بيناه هي محصورة بين حاصرين واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت
متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود فتكون متشكلة لان الشكل
هو الهيأة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود اي حدين
او اكثر بالمقدار اي الجسم التعليمي او السطح فان اطراف الخطوط

الهيولى لا تتجرد عن الصورة

اعنى النقطة لا تتصور لها احاطة بها اصلا والمراد بالاحاطة ههنا هو الاحاطة

التامة لتخرج الزاوية فانها على الاصح هيأة وكيفية عارضة للمقدار

من حيث انه محاط بحد واحد او اكثر احاطة غير تامة مثلا اذا فرضنا

سطحا مستويا محاطا بخطوط ثلثة مستقيمة فاذا اعتبر كونه محاطا

بالخطوط الثلث كانت الهيأة العارضة له بهذا الاعتبار هى الشكل

واذا اعتبر منها خطان متلاقيان على نقطة منه كانت الهيأة

العارضة له بهذا الاعتبار هى الزاوية هذا ما اشتهر بينهم ويلزم منه

الصورة لا تتجرد عن الهيولى

ان لا يكون لمحيط الكرة وامثاله شكل والانسب ان يقال الشكل
هو الهيأة الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة سواء كان احاطة
المقدار به او احاطته بالمقدار ليشمل ذلك بل محيط الدائرة و
امثاله ايضا وقد يقال انما يلزم تشكل الصورة اذا كانت متناهية
في جميع الجهات ولم يثبت ذلك بما ذكره من الدليل لانه لو فرض
اللاتناهي من جهة الطول فقط لم يمكن وجود خطين يخرجان
من نقطة واحدة ويمتدان متزايدين الى غير النهاية ضرورة
توقف انفراجهما كذلك على اللاتناهي في العرض اقول لا حاجة لنا الى اثبات
تشكلها فانها اذا كانت متناهية ولو في جهة واحدة لكانت لها هيأة محصورة من جهة

الصوفية لا تتجرد عن الهيولى

ذلك المتناهي فننقل الكلام الى تلك الهيأة فذلك الشكل او الهيأة اما

ان يكون للجسمية اى للصورة الجسمية لذاتها من حيث هي وهو محال

والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او بسبب لازم للجسمية

وهو ايضا محال لما مر او بسبب عارض لها وهو ايضا محال والا لامكن

زواله اى العارض او الشكل فامكن ان تتشكل الصورة بشكل آخر

فتكون قابلة للانفصال قد يقال لا نسلم ان تبدل الشكل انما يكون

بالانفصال فان الامر المتصل المدور اذا كعب يتغير شكله من غير
فصل واجيب عنه بانه ان لم يكن هناك انفصال فلابد من انفعال وهو
من لواحق المادة وتوضيحه على ما قرروه ان في الجسم فعلا وانفعالا
ولا يجوز ان يكون امر واحد فاعلا ومنفعلا ففي الجسم امران يفعل
باحدهما وينفعل بالآخر فالاعراض الانفعالية تابعة للمادة والفعلية
للصورة وهذا منقوض اما اجمالا فبان النفس تفعل فيما تحتها من الابدان
وتنفعل عما فوقها من المبادي العالية مع انها غير مادية واما تفصيلا فلجواز
ان يكون الفاعل والمنفعل واحدا من جهتين وكل ما يقبل

الصورة لا تتجرد عن الهيولى

الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة المناسبة

الصورة عن لا تتجرد الهيولى

ان يقال فهو مقارن للهيولى فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة

لها هذا خلف لعلك تقول ان الحصر ممنوع لاحتمال ان يكون ذلك

الشكل الجسمية مع لازمها او مع عارضها او للازمها مع عارضها او المجموع

الثلثة او المباين وحده او مع غيره فاقول لو كان للاول لكانت الاجسام

كلها متشكلة بشكل واحد ولو كان لاحد من الثلثة التالية لامكن

ان تتشكل الصورة بشكل اخر واما المباين فمعلوم بالضرورة انه لا يكون

علة لشكل معين للصورة الجسمية الا لرابطة خاصة هناك

فاما ان يكون مع الرابطة كافيا في تحقق ذلك الشكل او لا

وعلى الاول ان كان ممتنع الزوال فتنقل التردد بين الامور

المذكورة الى الرابطة والا فيلزم المحذور الثاني قطعا

وعلى الثاني ان كان كل من المباين والمعاون ممتنع الزوال

ترديد كرده شد ۱۲

ترديد الرابطة بين تلك الامور والا فيلزم المحذور الثاني

ولما كان في هذه الاحتمالات ظاهر لما ذكره المصنف بادي تامل لم نتعرض لها

فان قلت يجوز ان يكون المباين الممكن الزوال علة للشكل والصورة معا

فنقول انه حينئذ يزول الصورة ايضا ولا تبقى متشكلة بشكل اخر قلت لما بين ان

كان مجردا فانه بدي والا لاستحال ان يكون علة للصورة على ما قرروه

في بحث اثبات العقل نعم يمكن المناقشة ههنا باحتمال ان يكون الشكل

لتشخص الصورة اللهم الا ان يقال الشكل علة للتشخص كما ذهب اليه

بعضهم وسياتي الكلام فيه وقد يقال لتوجيه هذا المقام

ان الشكل المعين الحاصل للصورة لا بد له من مخصص

الصورة لا تتجرد عن الصقول

فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فذلك
المخصص ما هو الجسمية او لازمها او عارضها وكانه مبنى على ما
ذهبوا اليه من ان الهيولى العنصرية والصورة والاعراض والنفوس فائضة
عن العقل الفعال وانما عدلنا عنه لانهم ما اقاموا دليلا على القاعدة
المذكورة على انهم متزلزلون فى تلك القاعدة فيستندون الافعال الى
غير العقل الفعال ايضا كما يظهر بالرجوع الى مباحث الصورة النوعية
والمزاج والميل فصل فى ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة لانها
لو تجردت عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع اى قابلة

فصل فى ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة

للاشارة الحسية ولا تكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين

اى لا تكون اليه ذات وضع ١٢

فلا سبيل الى تجرده عن الصورة لما انه لا سبيل الى الاول فلانها

حينئذ اما ان تنقسم او لا سبيل الى الثانى لان كل ما له وضع فهو منقسم

اى كونها ذات وضع ١٢

اى قابل للانقسام على ما مر فى نفى الجزء الذى لا يتجزى لا يخفى عليك انه

اشارة الى الاعتراض ١٢

لو رد المتبادر من عبارته وهو ان كل شئ له وضع قابل للانقسام سواء

المصنف ١٢

كان جوهرا او عرضا لانهم قائلون بوجود النقطة وما مر فى نفى

الجزء يدل على ان كل جوهر ذى وضع فهو قابل للانقسام ولا دلالة

له على ان كل عرض ذى وضع ايضا كذلك اذ لا امتناع فى قيام العرض

اى انقسام المبدء والانعدام ١٢

بالانقطاع قطعا فمراده ان كل جوهر له وضع فهو قابل للانقسام وحينئذ

المصنف ١٢

لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر وقد يستدل عليه تارة بانها

اى على ان الهيولى جوهر ١٢

محل للصورة الجسمية وقد اشرنا اليه مع ما عليه وتارة بانها جزء

اى الى هذا الاستدلال ١٢

للجسم الذى هو جوهر وهذا مردود لان الهيأة المخصوصة

الهيولى تجرد عن الصورة

جزء للسرير مع انها عرض وليس سبيل الى الاول لانها حينئذ اما ان

تنقسم في جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا او في جهتين فقط

فتكون سطحا جوهريا او في ثلث جهات فتكون جسما اقول لا يخلو

الكلام في هذا المقام عن اضطراب اذ لا شبهة في ان الشق الثاني

من الترديد الاول هو عدم الوضع مطلقا فان اراد بالشق الاول

ذات الوضع في الجملة فلا نسلم ان كل ما له وضع في الجملة

ومنقسم في الجهات الثلث منحصر في الجسم وان اراد ذات الوضع بالذات

فمع عدم مساعدة اللفظ لم يكن الترديد حاصرا ووجب ايضا

الهيولى لا توجد عن الصورة

حمل الجسم ههنا على الصورة الجسمية بناء على انها الجسم في بادئ النظر كما

حملهم شارح المواقف في هذا المقام عليها وهو غير ملائم لما سيجئ من انها لو كانت

جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة وكل واحد منهما باطل فالمركب لا يكون

ان تكون خط فلان وجر الخط على سبيل الاستقلال الى الجوهري محال لانه اذا

انتهى اليه طرفا السطحين قيدهما بعضهم بالمستقيمي الاضلاع اقول هذا

التقييد مضر لنا لانه لا يتم المطلوب الا بابطال الخط الجوهري مطلقا

سواء كان مستقيما او غيره وهذا مخصوص بابطال المستقيم منه على انه يكفي

حينئذ في ذلك استقامة ضلع من كل منهما ولا حاجة الى استقامة جميع

اضلاعهما فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل

الخطوط وهو محال لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل

يوجب خلافه هف قيل ان اراد ان كل خطين فهما اعظم

من احدهما في جهة الطول فمسلم لكن الكلام ليس

عدم
تجرد الهيولى عن
الصورة

هنا لا محال كما صرح به شارح المواقف حيث قال لبيان استحالة التداخل
هو السيد الشريف ١٢
بين الاجزاء التي لا تتجزى ان بداهة العقل شاهدة بان المتحيز بذاته يمتنع ان
اي التي لا تتجزى ١٢
يتداخل في مثله بحيث يصير حجمهما كحجم واحد منهما وقد ظهر منه
اي من الشارح ١٢
ان قول المحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير تركب الجسم منها مردود
اي التي لا تتجزى ١٢
لان تداخل تلك الاجزاء محال في نفسها سواء تركب الجسم منها او لا
اي تفصيل امتناع التداخل ١٢
والتفصيل ان يقال ان البداهة تحكم بان تداخل الجواهر محال مطلقا
وهو الاعراض ١٢
واما تداخل غيرها فعلى ما فصله المعترض فالمحسن قوله لامتناع التداخل
بقوله وما لا مقدار له اصلا الخ ١٢
انما هو في المقادير من حيث هي مقادير نعم امتناع التداخل في المقادير انما
هو من حيث مقاديرو قد يجاب عن اصل الاعتراض بان الناظم معتبر بان
ان ارادة المحسن يقول اي صاحب القيل ١٢
مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط
الجوهري ١٢
بين الخطين العرضيين في احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول من احدهما والا لم يكن
الخط المستقل متوسطا بينهما بان يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط هف اقول فيه
لانه يكون اطول ١٢

مدم تجرد الهيولى عن الصورة

خلين الاظهر في الجواب
اعم من ان يكون
اجتماعهما في قوة الاول
الظاهر من الكلية
قوله الاول
فلا يكون مجموع الخطين اعظم
من احدهما في الاول
اقول قوله ١٢
اقول آه هذا الكلام
الذي انسب
الى نفسه قد درج
الفاضل الرومي

محمد صالح

ظاهر لان الناظر معترف بان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد اذا كانا

متلاقيين في الطول واما اذا كانا متلاقيين في العرض فلا ولا جائز ان

يجب والا لانقسم الخط في جهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي

الآخر وهو محال واما انه لا يجوز ان تكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا

انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب وكل واحد منهما

باطل على ما مر واما انه لا يجوز ان تكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت

مركبة من الهيولى والصورة لما مر واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت

غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية وصارت حينئذ

ذات وضع بالضرورة فاما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في

جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض قيل لم لا يجوز

ان لا يقترن بها الصورة ابدا واجيب بانها بالنظر الى ذاتها ان لم

تقبل الصورة لم تكن هيولى بل من المفارقات وان قبلتها

عدم تجرد الهيولى عن الصورة

فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها والممكن بالامكان العام لا يلزم منه المحال لكن عرض

الصورة لها مستلزم للمحال لان المتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات

كما ان عدم العقل الاول يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لانا نقول

الممتنع بالغير يستلزم ممتنعا بالذات من حيث انه ممتنع فان استلزام عدم

العقل الاول عدم الواجب من حيث ان وجود العقل واجب وعدمه

ممتنع لوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور

الخارجية فلا يستلزم المحال والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك

لان الهيولى المجردة اذا نظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى الامور التي بها الامتناع

لحوق الصورة اياها يلزم منه محال وقد يجاب عنه ايضا بان الكلام في هيولى

عدم تجرد الهيولى عن الصورة

عدم تجرد الهيولى عن الصورة

الاجسام هل كانت مقترنة بالصورة في اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة مجردة ثم اقترنت بالصورة والاول والثاني محالان بالبداهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن سواء كان الهيولى على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية وكذلك نسبة الصورة الجسمية فانها تقتضي حيزا مطلقا لا معينا فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال قيل يجوز ان تقتضيه الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ما سيذكره واجيب بان الصورة النوعية وان عينت مكانا كليا لكن نسبتها الى جميع

اجزائه واحدة فلا تصلح مخصصة للهيولى بجزء معين منها ولك ان تقول
يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى او حالة من الاحوال المعينة بعض اجزاء
المكان الكلى وايضا قد تكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلى فلا حاجة فى
التخصيص الى غير الصورة النوعية وقد يجاب بان الهيولى اذا حصلت فى
بعض الاحياز فلا بد ان تتخصص كل جزء من اجزائها بجزء معين من اجزاء
ذلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضى ذلك لان نسبتها الى جميع الاجزاء
على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوى نسبتها اليها يكون
ترجيحا بلا مرجح قطعا ولا يبعد ان يقال ان الهيولى المقارنة للصورة
المتصلة متصلة فتكون اجزاؤها مفروضة لا موجودة فى الخارج
فلا تقتضى مكانا وقد جاز ان تكون هنا الحالة مخصصة للهيولى
بوضع معين ولا يلزم الاعتراض على هذا التقدير بان يقال

عدم تجرد الهيولى عن الصورة

اثبات الصورة النوعية

ان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقلب اولى بموضع من اجزاء
الخير الطبع لما انقلب اليه مع تساوي نسبته اليها فلتكن الهيولى بعد
مقارنة الصورة اولى بخير مع تساوي نسبتها الى جميع الاحياز لان الوضع
السابق يقتضي الموضع اللاحق فلا يكون مرجحا بلا مرجح اى اذا انقلب
مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب في الموضع الطبعي
للماء انتقل الى اقرب مواضع الهواء من ذلك الموضع فالقرب مرجح
للحصول فيه وان كان قبل الانقلاب في موضع الهواء قسرا استقر
فيه بعده طبعا فالحصول في ذلك الموضع مرجح ولا يتصور مثل
ذلك في الهيولى التي لا وضع لها اصلا **فصل** في اثبات الصورة
النوعية وهي التي تختلف بها الاجسام كلها انواعا

اثبات الصور النوعية

اعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية

لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز اى باقتضائه السكون فى المكان

عند حصوله فيه والحركة اليه عند خروجه عنه دون البعض الآخر ليس لامر خارج عن الجسم بالضرورة ولا للهيولى لانها قابلة

اثبات الصورة النوعية

فلا يكون فاعلة كما سيجئ وايضا هيولى العناصر مشتركة لانقلاب بعضها
الاربعة ١٢ بين العناصر ١٢

بعضا فلا يكون سبب الامور مختلفة فحينئذ اما ان يكون للجسمية العامة
اى بين توارد ... للامر الخارج بل الاختصاص

اى الصورة الجسمية المتشابهة فجميع الاجسام او صورة اخرى لا سبيل الى
الاول والا اشتركت الاجسام كلها فى ذلك فتعين الثانى وهو المطلوب
الاجسام بعض الاجسام الجسمية العامة ١٢ اى الخبر ١٢

لا يخفى عليك انه لابد لاختصاص الاجسام بصورها النوعية
هذا الاعتراض للامام الرازى على الحكماء ١٢

من سبب وقد ذهبوا الى ان الاختصاص فى الاجسام العنصرية
هذا الايراد للامام اورده على الاعتراض السابق ١٢

لان المادة العنصرية تقبل حدوث صورة فيها اذا كانت متصفة بصورة
نوعية ١٢

اخرى لاجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة واما فى الاجسام
الفلكية فلان لكل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة الفلك الاخر

فى بيان ان الواجب بالذات عالم بالكليات
وجوه الاقامة البرهان على ان الواجب بالذات عالم بالكليات
الامكان تقبل كل منهما الاخر والاضافة فضل اخر فى ١٢
يكون كل منهما مبدأ غير مبدأ الاخر
فوض اشى الاول مبدأ الاخر ١٢

قوله كما سيجئ
فى اثبات عدم فاعلية مطلق الهيولى
ان الهيولى الثانى ايضا ثابت لهم
على الاول فما قيل
فاعلية مطلق الهيولى لكان الاول
اعنى تحقق الصورة النوعية فى جميع الاجسام
الاجسام لكان الهيولى الاولى ايضا فاعلا فى كل
التوجيه ما ذكر من ان كلا منهما
شيرة بان هذا الدليل مثل ما علق
الاربعة ١٢ بين العناصر ١٢
على اثبات الصورة النوعية
العناصر دون الافلاك والمبدع
فتدبر ١٢ اى فى عين القضاء
قوله لانقلاب احد الضدين
الى الاخر
اى بين توارد
اى الصورة الجسمية المتشابهة فجميع الاجسام او صورة اخرى لا سبيل الى
الاول والا اشتركت الاجسام كلها فى ذلك فتعين الثانى وهو المطلوب
الاجسام بعض الاجسام الجسمية العامة ١٢ اى الخبر ١٢
لا يخفى عليك انه لابد لاختصاص الاجسام بصورها النوعية
هذا الاعتراض للامام الرازى على الحكماء ١٢
من سبب وقد ذهبوا الى ان الاختصاص فى الاجسام العنصرية
هذا الايراد للامام اورده على الاعتراض السابق ١٢
لان المادة العنصرية تقبل حدوث صورة فيها اذا كانت متصفة بصورة
نوعية ١٢
اخرى لاجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة واما فى الاجسام
الفلكية فلان لكل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة الفلك الاخر
قوله كما سيجئ
فى اثبات عدم فاعلية مطلق الهيولى
ان الهيولى الثانى ايضا ثابت لهم
على الاول فما قيل
فاعلية مطلق الهيولى لكان الاول
اعنى تحقق الصورة النوعية فى جميع الاجسام
الاجسام لكان الهيولى الاولى ايضا فاعلا فى كل
التوجيه ما ذكر من ان كلا منهما
شيرة بان هذا الدليل مثل ما علق
الاربعة ١٢ بين العناصر ١٢
على اثبات الصورة النوعية
العناصر دون الافلاك والمبدع
فتدبر ١٢ اى فى عين القضاء
قوله لانقلاب احد الضدين
الى الاخر

اثبات الصورة النوعية

وكل مادة فلكية لا تقبل الا الصورة التي حصلت فيها وقبل لم لا يجوز
ان يكون الاختصاص بالآثار في العنصريات لان مادتها قبل
الاتصاف بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية اخرى لاجلها
استعدت لقبول الكيفية اللاحقة وفي الفلكيات لان مادة
كل فلك لا تقبل الا كيفية الحاصلة لها فلا تحتاج الى اثبات الصورة
النوعية وقد يجاب بانا نعلم ببداهة ان حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء
فلا بد من اختلافهما بامر جوهري مختص واعلم ان دليلهم لو تم لدل على
ان لآثار الاجسام مبدأ فيها واما ان ذلك المبدأ واحد او متعدد فلا
دلالة له عليه فلعلهم انما اقتصروا على الواحد لعدم احتياجهم الى الزائد

قوله وقد يجاب بانا نعلم ببداهة ان حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء

فان قيل هذا مناف لقولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قلنا

امتناع صدور المتعدد عن الواحد مشروط بعدم تعدد الجهات

في الواحد والصورة النوعية وان كانت امرا واحدا بالذات الا انها متعددة

الجهات تقتضي بكل جهة ما يناسبها هداية يرتفع بها الاشتباه في

كيفية التلازم المذكور للهيولى والصورة واعلم ان الهيولى ليست

تيقية
في تلازم الهيولى و الصورة

علة للصورة لأنها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مرّ

أي علة موجبة ١٢ — دليل لدعوى عدم علية الهيولى للصورة ١٢

أن أراد أن الهيولى لا تتقدم على الصورة تقدماً ذاتياً فيرد عليه

أن الثابت فيما سبق هو أن الهيولى يمتنع انفكاكها عن الصورة و

لا يظهر منه إلا أن الهيولى لا تتقدم على الصورة تقدماً زمانياً وأما أنها

لا تتقدم على الصورة تقدماً ذاتياً فغير معلوم منه وإن أراد أنها لا تتقدم

على الصورة تقدماً زمانياً فحينئذ إن أراد بقوله والعلة الفاعلية

كيفية تلازم الهيولى والصورة

كيفية تلازم الهيولى و الصورة

الشيء يجب ان تكون موجودة قبله انها يجب تقدمها على
المعلول بالذات فمسلم لكن لا يحصل المطلوب من المقدمتين
وان اراد انها يجب تقدمها عليه بالزمان فممنوع فان الواجب
والعقل الاول متساويان بحسب الزمان والصورة ايضا ليست
علة للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل لو بالشكل
قيل لانها ليست علة فاعلية للشكل والا لاشتركت الاجسام
كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى

فلا تتقدم بوجوب وجودها الفائض عن العلة المفارقة على الشكل

فوجب وجودها مع الشكل ان لم تتوقف عليه او به ان توقف

عليه اقول فيه نظر لانه لا يلزم من نفي ان تكون الصورة علة فاعلية

او قابلية للشكل نفي العلية مطلقا لجواز ان تكون شرطا فلا يلزم

من نفي تقدمها على الشكل وايضا المذكور فيما سبق هو ان

الصورة لو كانت مخصصة للشكل المعين بالعلة الفاعلية

المفارقة لزم الاشتراك المذكور لا انها لو كانت علة

فاعلية له لزم ذلك بل هو خلاف الواقع

كيفية تلازم الهيولى و الصورة

وقد يقال الشكل هو الهيأة الحاصلة بسبب احاطة الحد او الحدود
بالمقدار وتلك الهيأة متاخرة عن وجود ذلك الحد او الحدود وهو متاخر
عن وجود المقدار الذي هو المحدود وهو متاخر عن الجسم المتاخر
عن الصورة لوجوب تاخر الكل عن الجزء فاذن الشكل متاخر عن
الصورة بهذه المراتب فكيف يقال انها مع الشكل او متاخرة عنه
واجاب عنه المحقق الطوسي بان هذا البيان يفيد تاخر الشكل عن
ماهية الصورة لا عن الصورة المشخصة والذي ندعيه عدم تاخر
الشكل عن الصورة المشخصة لاحتياجها في تشخصها الى المتناهي و
التشكل ولا بعد ان يحتاج الشيء في تشخصه الى ما يتاخر عن ماهيته
كالجسم المحتاج في تشخصه الى الاين والوضع المتاخرين عنه فاذن
المتناهي والتشكل غير متاخرين عن الصورة المشخصة من حيث هي
مشخصة وان كانا متاخرين عن ماهيتها هذا والانسب حينئذ

كيفية تلازم الهيولى والصورة

ان يقول لان الصورة متاخرة عن الشكل قطعا ولقائل ان يقول

احتياج الصورة في تشخصها اليهما غير معقول لانه ان كان الى الجزئي

منهما لزال التشخص بزواله وليس كذلك فان الشمعة المتشخصة

المعينة باقية مع تبدل افراد التناهي والتشكل عليها وان كان

الى الكلي فذلك باطل قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انضمام

الشكل الكلي مثلا الى الصورة لا يفيد تشخصها والشكل لا يوجد

قبل الهيولى فهي اما متقدمة عليه او معه فلو كانت الصورة

تيفية تلازم الهيولى والصورة

كيفية تلازم الهيولى والصورة

علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات و

الهيولى متقدمة على الشكل بالذات أو معه بحكم المقدمة

الثانية فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لأن المتقدم

على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء متقدم عليه

هف بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم ان الحكم بان المتقدم على

ما مع الشيء متقدم على ذلك الشيء لا تظهر صحته في التقدم والمعية

الذاتيين وقد يقال الهيولى متقدمة على الشكل قطعا بناء على ان

الشكل انما هو عشاركة الهيولى وحينئذ لا يحتاج الى المقدمة الممنوعة فاذ

وجود كل منهما عن سبب منفصل هذا مبنى على ما زعموا من ان

المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة موجبة للآخر او يكونا معلولي

علة موجبة لهما ليتحقق التلازم اذ العلة الموجبة ما يمتنع تخلف

المعلول عنه سواء كانت علة تامة او جزء اخير منها فهي مستلزمة للمعلول

وبالعكس واحد المعلولين مستلزم لها وهي مستلزمة للمعلول الآخر

بالعكس وهو ممنوع بحث لانه ان اعتبر في العلة الموجبة الايجاد فلا نسلم انه

كيفية تلازم الهيولى و الصورة

كيفية تلازم الهيولى و الصورة

اذا لم يكن احد المتلازمين علة موجبة للآخر اولم يكونا معلولى

علة موجبة لهما لزم امكان انفراد احدهما عن الآخر وهو ظاهر وان لم

يعتبر لم يلزم ان تكون الهيولى علة فاعلية على تقدير كونها علة موجبة

فلا يكون وصف العلة بالفاعلية فيما سبق مناسبا للمقام و

وليست الهيولى غنية عن الصورة من كل الوجوه لما بينا

انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة اى بدون ماهيتها

التى تستحفظ المادة بتوارد افرادها عليها ولو زال صورة

عنها ولم تقترن صورة اخرى بها عدمت المادة فتلك الصور المتواردة

عليها كالدعائم تزال واحدة منها عن السقف وتقام مقامها دعامة

اخرى فيكون السقف باقيا على حاله بتعاقب تلك الدعائم ولبست

الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون

الشكل المفتقر الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى الصورة في وجودها وبقائها

اقول فيه بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا لاثبات ان الهيولى مفتقرة الى

كيفية تلازم الهيولى و الصورة

الصورة في البقاء لكانت الصورة ايضا مفتقرة الى الهيولى فيلما تبين

ايضا ان الصورة لا توجد بالفعل بدون الهيولى وقد يقال هذا منا

لما سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى اذ لا معنى للعلة الا ما يحتاج

اليه الشيء في تحققه فلو افتقرت الهيولى الى الصورة في الوجود لكانت الصورة

علة لها والجواب ان المراد هنا ان الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة

لا الى الصورة المتشخصة لجواز انتفائها مع بقاء الهيولى والمذكور سابقا

هو ان الصورة المتشخصة ليست علة للهيولى فلا منافاة فيه والصورة

مفتقرة الى الهيولى في تشخصها قيل ولما تغاير جهتا التوقف فيهما لم يلزم

الدور وأورد عليه انه لا يلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة

تيفية لما لزم الهيولى و الصورة

في التشكل وبالعكس لا يحتاج كل منهما لا في ذاتها بل في تشكلها الى
ذات الاخرى لا الى تشكلها وقد يجاب بان احدهما اذا كانت علة لتشكل
الاخرى فهي من حيث انها متشخصة تكون متقدمة على تشكل الاخرى
ومن متشخصاتها التشكل فيلزم تقدمها من حيث انها متشكلة
فلو انعكس الامر لدار والحق ان الشكل ليس مشخصا بمعنى انه
يفيد الهوية بل بمعنى انه لازم للتشخص من حيث هو شخص
وتقدم العلة يجب ان يكون بذاتها وتشخصها
كالهيولى والصورة مثلا

كيفية تلازم الهيولى والصورة

لا بلوازمها ولا يتوهم ان تقدم الملزوم بالذات يوجب تقدم
اللوازم فان العلة الملزومة لمعلولها متقدمة عليه بالذات
مع استحالة تقدمه على نفسه فصل في المكان وهو
اما الخلاء او ما فوق العالم البعد المجرد عن المادة

فصل في المكان

فصل في المكان

والكثر اطلاق الخلاء على المكان الخالي عن الشاغل او السطح الباطن من الجسم الحاوي والسماش السطح الظاهر من الجسم المحوي كان الجسم بكليته في مكانه مال له فلم يجز ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم في جميع جهاته حاصلا بتمامه

قوله والكثر اطلاق الخلاء الخ اشارة الى ان اطلاق الخلاء على المكان الخالي عن الشاغل ليس بحقيقة بل هو مجاز مشهور كما هو مذهب الجمهور من الحكماء والمتكلمين خلافا لبعض المتكلمين حيث ذهب الى ان اطلاق الخلاء على المكان الخالي عن الشاغل حقيقة كما هو المعلل الاول وذهب بعض المتكلمين الى ان اطلاقه عليه مجاز كما هو المعلل الثاني وهو الحق لان الخلاء في اللغة هو الفراغ الذي لا شاغل فيه وهذا المعنى لا يتحقق في المكان لان الشاغل فيه موجود وهو الجسم الذي فيه وقد يطلق الخلاء على ما لا يمنع من نفوذ الاجسام فيه وان كان مشغولا بجسم كالهواء ونحوه وهذا المعنى ايضا لا يتحقق في المكان لان الجسم لا ينفذ في نفسه وقد يطلق الخلاء على ما لا يمنع من نفوذ الاجسام فيه وان كان مشغولا بجسم كالهواء ونحوه وهذا المعنى ايضا لا يتحقق في المكان لان الجسم لا ينفذ في نفسه وقد يطلق الخلاء على ما لا يمنع من نفوذ الاجسام فيه وان كان مشغولا بجسم كالهواء ونحوه وهذا المعنى ايضا لا يتحقق في المكان لان الجسم لا ينفذ في نفسه

قوله من الجسم الحاوي السماش السطح الظاهر من الجسم المحوي كان الجسم الخ اي بتمامه كما سيجيء قوله بكليته في مكانه مال له فلم يجز ان يكون المكان امرا غير منقسم اي بحسب جميع جهاته كما سيجيء قوله لاستحالة ان يكون المنقسم في جميع جهاته حاصلا بتمامه اشارة الى تقدان الاول وهو ظاهر والثاني لان الجسم الذي هو ههنا الجسم الحاوي بتمامه لا يكون في مكان الجسم المحوي بتمامه الا اذا انطبق احدهما على الآخر وهو محال لان الجسم الحاوي لا بد ان يكون اعظم من الجسم المحوي لان الحاوي يحيط بالمحوي والمحيط اعظم من المحاط

قوله لان الجسم الخ اشارة الى الدليل على ان الجسم لا يكون في مكان غير منقسم وتقريره ان الجسم لو كان في مكان غير منقسم لكان ذلك المكان نقطة او خطا او سطحا لان الجسم لا يكون في الخط والسطح والنقطة لانها لا تقبل الانقسام في جهتين او ثلاث والجسم يقبل الانقسام في الجهات الثلاث فلا يكون الجسم في الخط والسطح والنقطة لكن التالي باطل لان الجسم لا بد ان يكون في مكان ينطبق عليه بحسب الطول والعرض والعمق فيكون المكان ايضا قابلا للانقسام في الجهات الثلاث فلا يكون نقطة ولا خطا ولا سطحا

قوله لان الجسم الخ اشارة الى الدليل على ان الجسم لا يكون في مكان غير منقسم وتقريره ان الجسم لو كان في مكان غير منقسم لكان ذلك المكان نقطة او خطا او سطحا لان الجسم لا يكون في الخط والسطح والنقطة لانها لا تقبل الانقسام في جهتين او ثلاث والجسم يقبل الانقسام في الجهات الثلاث فلا يكون نقطة ولا خطا ولا سطحا بكليته لكن التالي باطل لان الجسم لا بد ان يكون في مكان ينطبق عليه بحسب الطول والعرض والعمق فيكون المكان ايضا قابلا للانقسام في الجهات الثلاث فلا يكون نقطة ولا خطا ولا سطحا

قوله لان الجسم الخ اشارة الى الدليل على ان الجسم لا يكون في مكان غير منقسم وتقريره ان الجسم لو كان في مكان غير منقسم لكان ذلك المكان نقطة او خطا او سطحا لان الجسم لا يكون في الخط والسطح والنقطة لانها لا تقبل الانقسام في جهتين او ثلاث والجسم يقبل الانقسام في الجهات الثلاث فلا يكون نقطة ولا خطا ولا سطحا بكليته لكن التالي باطل لان الجسم لا بد ان يكون في مكان ينطبق عليه بحسب الطول والعرض والعمق فيكون المكان ايضا قابلا للانقسام في الجهات الثلاث فلا يكون نقطة ولا خطا ولا سطحا

فصل في المكان

فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما في جهة واحدة فقط لاستحالة كونه
محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول
يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة الجوهري ولا يجوز ان يكون حالا في
المتمكن والا لانتقل بانتقاله فيما يحويه ويجب ان يكون مباينا للسطح الظاهر
من المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن ما لا يلاقي هو السطح الباطن من الجسم
الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى وهذا مذهب
المشائين وعلى الثاني يكون المكان بعدا منقسما في جميع الجهات
مساويا للبعد الذي في الجسم بحيث ينطبق احدهما

فصل في المكان

على الآخر سار يافيه بكليته فذلك البعد الذي هو المكان أما ان
يكون امرا موهوما لا شغله الجسم ويملأه على سبيل التوهم وهذا مذهب
المتكلمين وأما ان يكون امرا موجودا ولا يخلو ان يكون بعدا امتداديا
قائما بالجسم والا يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فهو بعد
مجرد وهذا مذهب الاشراقيين ويسمونه بعدا امتداديا

فصل في المكان

لزعمهم انه فطر عليه البداهة وصحفه بعضهم بالمقطوع بالقاف

اى بعد له الاقطار ويجب ان يكون جوهرا لقيامه بذاته وتوارد

الممكنات عليه مع بقائه بشخصه فكانه جوهر متوسط بين

العالمين اعنى الجواهر المجردة التى لا تقبل اشارة حسية

والاجسام التى هى جواهر مادية كثيفة وحينئذ تكون الاقسام

الاولية للجوهر ستة لا خمسة على ما هو المشهور والاول

فصل في المكان

باطل فتعين الثاني وانما قلنا الاول باطل لانه لو كان خلاء فاما
وهو كون المكان هو البعد المتوسط بين طرفي الحاوي
ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول
كما هو عند الاشراقيين ١٢ ولكن كلامه سيجيء انه على باطل فتدبر منه
لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل
اي الفضاء ١٢ من البيت ١٢ منه
من الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان
اي الفضاء ١٢ اي بين ظهرانيهما ١٢ منه
استحال ان يكون لا شيئا محضا قبل قبول الزيادة والنقصان

قوله تعين الثاني اقول لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المكان امرا عدميا هو الخلاء بالمعنى الاول ولا يلزم من ذلك ان يكون الخلاء بالمعنى الثاني امرا عدميا ايضا لجواز ان يكون امرا وجوديا وان يكون الخلاء بالمعنى الثاني امرا عدميا لان الخلاء بالمعنى الثاني هو ان لا يكون في الحاوي شيء من الاجسام وهذا لا يستلزم ان يكون الخلاء بالمعنى الاول امرا عدميا لجواز ان يكون امرا وجوديا وان لا يكون في الحاوي شيء من الاجسام ولا يخفى ان هذا الكلام انما يتم على تقدير ان يكون المكان امرا وجوديا وقد عرفت ان الحق ان المكان امر عدمي فتدبر منه

قوله لانه لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول اقول لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون لا شيئا محضا ولا يلزم من ذلك ان يكون موجودا في الخارج ولا في الذهن لان الممتنع ان يكون لا شيئا محضا موجودا في الخارج او في الذهن لا ان يكون لا شيئا محضا فقط فتدبر منه

قوله فان الخلاء اي الخلاء بالمعنى الاول والا فالخلاء بالمعنى الثاني لا يتصور ان يكون اقل او اكثر اذ الخلاء بالمعنى الثاني هو ان لا يكون في الحاوي شيء من الاجسام وهذا لا يستلزم ان يكون الخلاء بالمعنى الاول اقل او اكثر من خلاء آخر فتدبر منه

قوله فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين اقول لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الخلاء بين الجدارين مساويا للخلاء بين المدينتين فان الجدارين وان كانا متقاربين في نفس الامر بحيث لا يتخلل بينهما شيء من الاجسام لكنهما متباعدان بحسب الوهم بحيث يتخلل بينهما اجسام لا تحصى فلا يتفاوت الخلاء بين الجدارين والخلاء بين المدينتين بحسب الوهم فتدبر منه

قوله فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء اي المكان بين المدينتين اقول لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الخلاء بين الجدارين اكثر من الخلاء اي المكان بين المدينتين فان الجدارين وان كانا متقاربين في نفس الامر بحيث لا يتخلل بينهما شيء من الاجسام لكنهما متباعدان بحسب الوهم بحيث يتخلل بينهما اجسام لا تحصى فلا يتفاوت الخلاء بين الجدارين والخلاء بين المدينتين بحسب الوهم فتدبر منه

قوله لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين اقول لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الخلاء بين الجدارين مساويا للخلاء بين المدينتين فان الجدارين وان كانا متقاربين في نفس الامر بحيث لا يتخلل بينهما شيء من الاجسام لكنهما متباعدان بحسب الوهم بحيث يتخلل بينهما اجسام لا تحصى فلا يتفاوت الخلاء بين الجدارين والخلاء بين المدينتين بحسب الوهم فتدبر منه

قوله فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء اي المكان بين المدينتين اقول لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الخلاء بين الجدارين اكثر من الخلاء اي المكان بين المدينتين فان الجدارين وان كانا متقاربين في نفس الامر بحيث لا يتخلل بينهما شيء من الاجسام لكنهما متباعدان بحسب الوهم بحيث يتخلل بينهما اجسام لا تحصى فلا يتفاوت الخلاء بين الجدارين والخلاء بين المدينتين بحسب الوهم فتدبر منه

قوله لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين اقول لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الخلاء بين الجدارين مساويا للخلاء بين المدينتين فان الجدارين وان كانا متقاربين في نفس الامر بحيث لا يتخلل بينهما شيء من الاجسام لكنهما متباعدان بحسب الوهم بحيث يتخلل بينهما اجسام لا تحصى فلا يتفاوت الخلاء بين الجدارين والخلاء بين المدينتين بحسب الوهم فتدبر منه

قوله فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء اي المكان بين المدينتين اقول لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الخلاء بين الجدارين اكثر من الخلاء اي المكان بين المدينتين فان الجدارين وان كانا متقاربين في نفس الامر بحيث لا يتخلل بينهما شيء من الاجسام لكنهما متباعدان بحسب الوهم بحيث يتخلل بينهما اجسام لا تحصى فلا يتفاوت الخلاء بين الجدارين والخلاء بين المدينتين بحسب الوهم فتدبر منه

قوله لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين اقول لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الخلاء بين الجدارين مساويا للخلاء بين المدينتين فان الجدارين وان كانا متقاربين في نفس الامر بحيث لا يتخلل بينهما شيء من الاجسام لكنهما متباعدان بحسب الوهم بحيث يتخلل بينهما اجسام لا تحصى فلا يتفاوت الخلاء بين الجدارين والخلاء بين المدينتين بحسب الوهم فتدبر منه

فيه انما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه الا الوجود الفرضي

واما كونه موجودا لحقيقة فغير لازم وقد يجاب عنه بانا نعلم بالضرورة

ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض لقولنا اراد

التردد بين الاشي في الخارج والموجود فيه كما هو الظاهر المعتاد

جارية بابطال مذهبي المتكلمين والاشراقيين بوجهين ابطل بهما

شقي التردد الاول بالاول والثاني بالثاني فيلزم ما ذكره الايدل

فصل في المكان

على انه ليس لاشيئا في الخارج بل يدل على انه ليس لاشيئا محضا في

نفس الامر وان اراد التردد بين اللاشيء في نفس الامر والموجود

فيها فتتسع دائرة المناقشة في الشق الثاني ولا سبيل الى الثاني

لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن

المحل والا لكان لذاته مفتقرا اليه وهذا مناف

لتجرده فاستحال اقترانه به اي على وجه الافتقار

فصل في المكان

هذا خلف لانه مفتقر اليه في الاجسام وفيه بحث لانه

موقوف على تماثل الابعاد المادية والمجردة مع ان المادية

اعراض والمجردة جواهر وعلى عدم الواسطة بين الحاجة

والغنى الذاتيين وكلاهما ممنوعان **فصل في الحيز** كل جسم سواء

كان فلكيا او عنصريا فله حيز طبعي قيل هذا ينتقض بالجسم

فصل في الحيز

لسائر الافلاك وجميع العناصر وهو الفلك الاعظم ١٢

المحيط فانه جسم وليس له حيز على تفسيره اي السطح الباطن من الجسم

الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي اذ ليس وراءه جسم آخر نعم له وضع

ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه وقد يجاب عن ذلك بان الحيز

عندهم ما به تتمايز الاجسام في الاشارة الحسية وهو اعم من المكان

لتناوله الوضع الذي يمتاز به المحدد عن غيره في الاشارة الحسية

فهو متحيز وليس في المكان ولا بعد في ان تكون تلك الحالة التي تميزه في

الاشارة الحسية عن غيره طبعية له وان لم يكن شيء من اوضاعه في نفسه

في اثبات الحيز

فی اثبات الحیز

بالقیاس الی ما تحته امرا طبیعیا فان قلت هذا مناف لما صرح به

المحقق فی شرح الاشارات من ان المکان عند القائلین بالحیز غیر

الحیز وذلک لان المکان عندهم قریب من مفهومه اللغوی وهو

ما یعتمد علیه المتمکن کالارض للسریر واما الحیز فهو عندهم

الفراغ المتوهم المشغول بالمتحیز الذی لو لم یشغله لکان خلاء

کداخل الکوز للماء واما عند الشیخ والجمهور من الحکماء فهما

واحد وهو السطح الباطن من الحاوی المماس للسطح الظاهر من المحوی

اقول المفهوم من کلام الشیخ ان الحیز اعم من المکان حیث قال

في موضعٍ من طبعيات الشفاء لا جسم الا ويلحقه ان يكون له حيز
اما مكان واما وضع وترتيب وفي موضع اخر منها كل جسم فله حيز
طبعي فان كان ذا مكانٍ كان حيزه مكانا والا فرضنا عدم تاثير
القواسر اي الامور الخارجة لكان في حيزٍ معينٍ بالضرورة
وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر اي امرٍ
خارج وانما فسرنا القاسر بذلك اذ لو كان المراد منه ما كان
على خلاف مقتضى الطبع لم يكن الترديد حاصرا لاسبيل

في اثبات الحيز

فی اثبات الحیز

الی الثانی لانا نفرضها عدم القواسر فتعین الاول فاذن انما یستحقه
بطبیعته اذ لا یمکن اسنادہ الی الجسمیة المشترکة لان نسبتها الی
الاحیاز کلها علی السویة ولا الی الهیولی لانها تابعة الجسمیة فی اقتضاء
حیز ما مع الاطلاق فتعین اسنادہ الی امر داخل فیه مختص به یعنی
الطبیعة وهو المطلوب فان قلت تاثیر الفاعل فیه ان کان من الامور
الخارجة التی یفرض خلوہ عنها فلا نسلم انه عند تخلیته مع
طبعه یکون موجودا فضلا عن ان یکون حاصلا فی مکان او
مقتضیا له وان لم یکن منها جاز ان یکون حصوله فی مکان معین

من فاعله فان الاين من لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق التاثير
في وجود شئ بدون تحقق التاثير فيما هو لازم وجوده فالفاعل اذا
اوجد الجسم او وجده في مكان معين لا محالة قلت هذا وارد
على القائل بان المكان هو البعد واما القائل بانه هو السطح فلا
ان يمنع ان الاين من لوازم وجود الجسم كما في المحدد واورد

في الحيز

Bibliotheca Alexandrina

عليهما ان تخلية الجسم مع طبعه وان كانت ممكنة في الذهن نظرا
الى ذات الجسم لكنها جاز ان تكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلا يتمشى
الاستدلال بها على ان للجسم مكانا طبعيا بحسب نفس الامر بل على ان له
مكانا طبعيا على ذلك التقدير الذي لا يطابق الواقع ولا يجوز ان
يكون للجسم مكانان طبعيان لانه لو كان له حيزان طبعيان فاذا حصل في
احدهما وخلي مع طبعه فاما ان يطلب الثاني اولا فان طلب
الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل فيه طبعيا لانه
هارب عنه طالب لغيره وقد فرضناه طبعيا هذا خلف وان لم
يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبعيا لانه ليس طالبا له
حين ما خلي وطبعه وقد فرضناه طبعيا هذا خلف اورد عليه ان
عدم الطلب لمكان طبعي بسبب انه وجد مكانا طبعيا اخر لا يقدح
في كون هذا المكان طبعيا له فان طلب المكان انما يكون اذا لم يكن

في الحيز

واجدًا لمكان هو مطلوبه وقيل لشرح هذا الكلام لو وجد لجسم

حيزان طبعيان فاما ان يحصل فيهما معًا او في احدهما او لا يحصل

في شيء منهما والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فلما ذكره

المصنف واما الثالث فلانه حينئذ اما ان لا يكون على سمت

الحيزين او يكون عليه وحينئذ اما ان يتوسطهما او يقع منهما

في جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعًا الى جهتين مختلفتين وهو

محال وعلى الثالث يميل الى جهتهما طبعًا فاذا وصل الى اقربهما

عاد الى القسم الثاني وقد تبين بطلانه اقول لا حاجة لاتمام

كلام المصنف الى هذا التطويل فان محصله انه لو

كان لجسم واحد حيزان طبعيان لامكن حصول له

في الحيز

فصل فی الشکل

فاحدهما والتالی باطل فاذ یلزم علی تقدیر وقوعه الخلف فکذا
المقدم فصل فی الشکل کل جسم فله شکل طبعی لان کل جسم
متناه وکل متناه فهو متشکل وکل متشکل فله شکل طبعی فکل جسم
فله شکل طبعی اما ان کل جسم متناه فلما مر واما ان کل متناه فهو
متشکل فلانه یحیط به حد واحد او حدود فیکون متشکلا وقد مر
ما فیه فتذکروا انما قلنا ان کل متشکل فله شکل طبعی لانا لو فرضنا ارتفا
القواسر ای الامور الخارجة لکان علی شکل معین وذلک الشکل اما ان
یکون لطبعه او لقاسر لا سبیل الی الثانی فانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه

فصل في الشكل

وهو المطلوب اورد عليه ان تشكل الجسم يتوقف على تناهي ابعاده

ولاشك ان طبيعة الجسم لاتقتضي تناهي ابعاده ولاتستلزمه من حيث

هي وما يعرض للشيء بواسطة ليست مستندة الى ذاته ولا لازمة

له من حيث هو لا يكون عارضا له لذاته وهذا بعينه وارد في المكان

بمعنى السطح فان حصول الجسم فيه موقوف على وجود جسم حاو

والذي في تحيز الجسم ان تشكل الجسم بواسطة التناهي وهو ليس بلازم ولا مقتضى لذات الجسم فلا يكون الشكل بالنسبة الى ذات الجسم عرضا ذاتيا بل غريبا وما يعرض بواسطة اللازم يكون عرضا ذاتيا فالشكل لا محالة يكون عرضا ذاتيا لذات الجسم وما هو مقتضاها والمستند اليهما فلا يصلح للجواب اصلا لان حاصل الايراد حينئذ ان الشكل انما يعرض للجسم بواسطة التناهي والتناهي ليس من مقتضيات الصورة النوعية ولا لازمة لها فلا يكون طبيعيا حتى يكون الشكل مستندا اليها وما ذكره من الجواب لا يفي بذلك فلا يجدي نفعا

فصل في الشكل

الشكل المعين بواسطة التناهي عرض طبيعي للجسم الطبيعي

الشكل المطلق بواسطة التناهي عرض طبيعي للجسم الطبيعي

الشكل المعين عرض طبيعي للجسم الطبيعي

الشكل المطلق عرض طبيعي للجسم الطبيعي

الشكل المعين عرض طبيعي للجسم الطبيعي

الشكل المطلق عرض طبيعي للجسم الطبيعي

الشكل المعين عرض طبيعي للجسم الطبيعي

الشكل المطلق عرض طبيعي للجسم الطبيعي

وهو امر غريب قطعا بخلاف المكان بمعنى البعد فان حصول الجسم

فيه موقوف على حصوله وهو وان لم يستند الى ذات الجسم لكنه

لازم له من حيث هو فصل في الحركة والسكون اما الحركة

فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج قيل بيانه

ان الشئ الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة

فصل
في الحركة و
السكون

من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا وقد

فرضناه موجودا هذا خلف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو

الموجود الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالباري عز اسمه تعالى

والعقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث انه

بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة

واحدة وهو الكون والفساد كانقلاب الماء هواء فالصورة الهوائية

كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة واحدة او على التدريج

في الحركة والسكون

قوله من جميع الوجوه قال السيد ... ولا يخفى ... الوجوه اي تحقيقه ... وجوده بالقوة اذ الوجود من ... ان ... من الاعتبار ... من الوجوه الاعتبارية ... قوله كواجب الوجود ... فان ... الشق الثاني ونقول ان المراد من كون الوجود بالفعل مطلق فعليتها سواء كانت بنفسها او بمنشأ انتزاعها الدليل على تلك الارادة ان الفعلية ههنا مقابلة للقوة التي قد اخذت بمعنى الامكان الاستعدادي كما صرح بهذا الاخذ كذلك السيد ايضا ولا شك ان استعدادية الايجاب فعليته

فصل
فی الحرکۃ و السکون

فهو الحرکۃ اقول فیه بحث اما اولا فلانه یحصل للنفس صفات
لم تکن لها قبلها خروج عن القوة الی الفعل باعتبار تلک الصفات
ولا یسمی ذلک الخروج حرکة ولا کونا ولا فسادا واما ثانیا فلان الانتقال

فصل
في الحركة والسكون

في الجدة والفعل والانفعال والمتى دفعي عند بعضهم وهو معرفة

لا يسمى كونا ولا فسادا قال ارسطو الحركة قد تطلق على كون

الجسم بحيث اي حد من حدود المسافة يفرض لا يكون هو

فصل
في الحركة والسكون

قبل ان الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه ويسمى الحركة بمعنى
التوسط وهي صفة شخصية موجودة في الخارج دفعة مستمرة
من المبدأ الى المنتهى تستلزم اختلاف نسب المتحرك الى حدود
المسافة فهي باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها الى تلك الحدود
سيالة فباستمرارها وسيلانها تفعل في الخيال امرا ممتدا

غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسم نسبة المتحرك

الى الجزء الثاني في الخيال قبل ان تزول نسبته الى الجزء الاول

عنه يتخيل به امر ممتد ينطبق على المسافة كما يحصل من القطرة

النازلة والشعلة الجوالة امر ممتد في الحس المشترك فيرى ذلك

خطا او دائرة والحركة بهذا المعنى لا وجود لها الا في المتوهم ان

المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها واذا وصل

اليه فقد انقطعت الحركة واما السكون فهو عدم الحركة عما من

شانه ان يتحرك فالمجردات غير متحركة ولا ساكنة اذ ليس من شانها

فصل
في الحركة
والسكون

فصل في الحركة والسكون

الحركة فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وقيل

السكون هو الاستقرار زمانا فيما يقع فيه الحركة فالتقابل

بينهما تقابل التضاد وكل جسم متحرك فله محرك

غیر الجسمیة اذ لو تحرک الجسم بما هو جسم لکان کل جسم متحرکا علی

الدوام والتالی کاذب فالمقدم مثله ثم الحرکة باعتبار مقولیة

هی فیها علی اربعة اقسام معنی وقوع الحرکة فی مقولة هو ان الموضوع یتحرک

اقسام الحرکة

اقسام الحركة

من نوع تلك المقولة الى نوع آخر منها او من صنف الى صنف

او من فرد الى فرد حركة في الكم كالنمو هو ازدياد حجم

الاجزاء الاصلية للجسم بما ينضم اليه ويدخله في جميع

الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف السمن فانه بزيادة ما في

الاجزاء الزائدة والاجزاء الاصلية في بعض الحيوانات

هی المتولدة من المنی کالعظم والعصب والرباط والزائدة فیه

هی المتولدة من الدم کاللحم والشحم والشیمن والدبول وهو انتقاص

حجم الاجزاء الاصلیة للجسم مما ینفصل عنه فی جمیع الاقطار

علی نسبة طبیعیة بخلاف الهزال فانه انتقاص عن الاجزاء الزائدة

وقد عد العلامة فی شرح القانون السمن والهزال ایضا من

اقسام الحرکة

اقسام الحركة

اقسام الحركة الكمية وهو هنا بحث اذ الحركة في مقولة يستدعي
امرا واحدا بعينه يتوارد عليه افراد تلك المقولة وظاهر ان افراد
المقدار في النمو والذبول لا تتوارد على شيء واحد بعينه لان المقدار
الكبير في النمو لم يعرض لما كان له المقدار الصغير بل المقدار الكبير
انما يعرض لما كان له المقدار الصغير مع امر آخر ينضم اليه وهذا المجموع
غير ما كان له المقدار الصغير سواء صار متصلا واحدا او لا وكذا

المقدار الصغير في الذبول لم يعرض لما كان له المقدار الكبير بل

المقدار الصغير انما هو بعرض جزء ما كان له المقدار الكبير فيتحلا

المقدار الكبير والصغير في حالتي النمو والذبول متغايران فليس من الحركة

الكمية وكذا الحال في السمن والهزال فتنحصر حينئذ في التخلخل والتكاثف

وأراد بالتخلخل ههنا ان يزيد مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه غيره

وبالتكاثف ان ينتقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل عنه

جزء وقد يطلق التخلخل على الانتفاش وهو ان تتباعد الاجزاء

ويدا خلها جسم غريب كالقطن المنفوش والتكاثف على

الاندماج وهو ان تتقارب الاجزاء بحيث يخرج ما بينها من

الجسم الغريب كالقطن الملفوف بعد نفشه وقد يطلقان على

رقة القوام وغلظه ومما دل على تحققهما ان القارورة الضيقة

الرأس اذا كبت على الماء فلا يدخلها الماء اصلا فاذا مصت مصا

اقسام الحركة

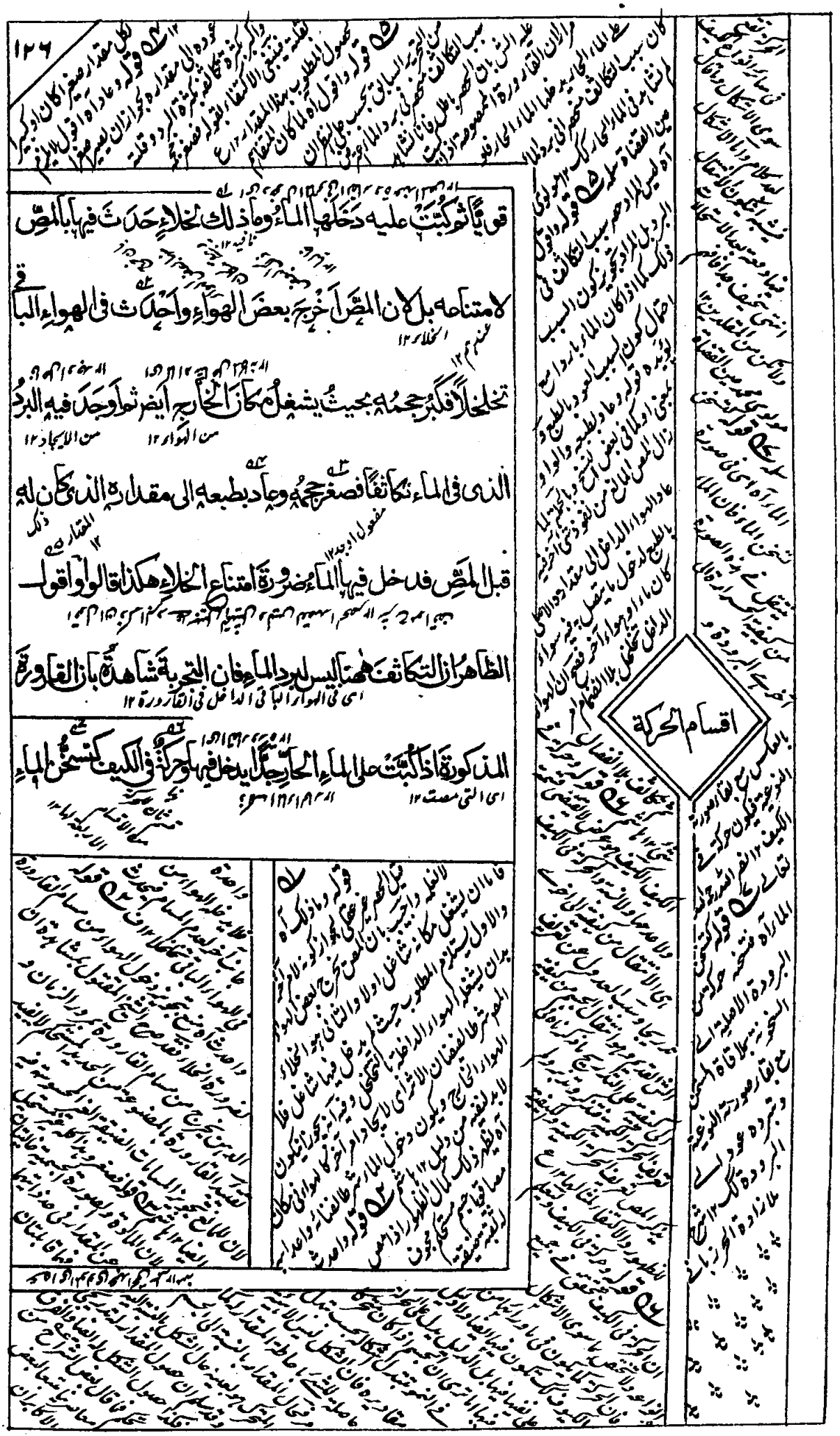

وتردده مع بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة و

حركة في الأين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بل من اين

الى اين آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وحركة في الوضع

وهي ان تكون للجسم حركة على الاستدارة فان كل واحد

من اجزائه يباين اي يفارق كل واحد من اجزاء مكانه

اقسام الحركة

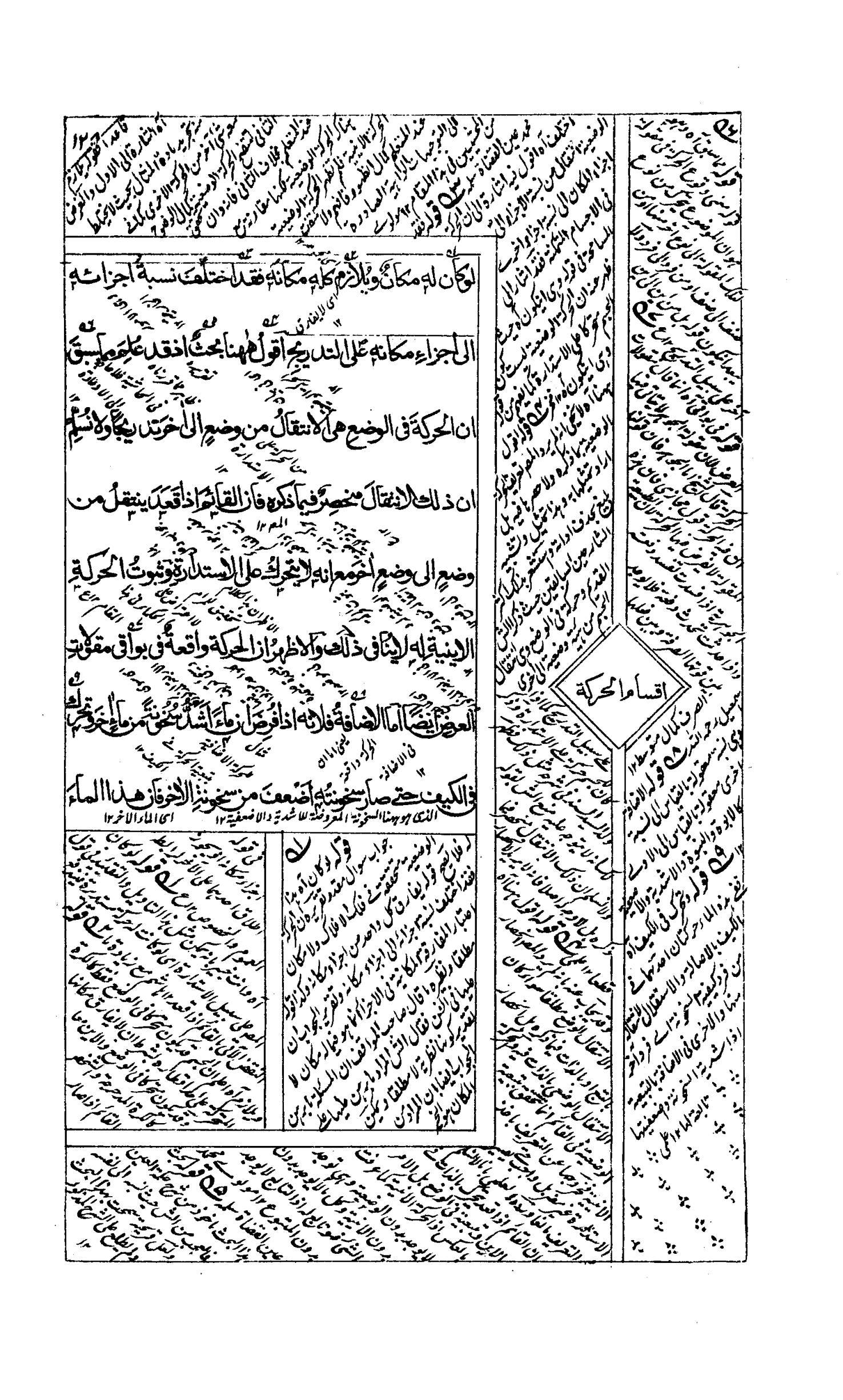

اقسام الحركة

قد انتقل من نوع من الاضافة اعني الاشدية الى نوع اخر منها
اعني الاضعفية انتقالا تدريجيا ولذلك اذا كان جسم في مكان
اعلى ثم تحرك في الاين حتى صار في مكان اسفل او كان اصغر
مقدارا من جسم اخر ثم تحرك منه في الكم حتى صار اعظم مقدارا
منه او كان على اشرف اوضاعه ثم تحرك منه الى وضع هو اخس
اوضاعه فقد انتقل الجسم في هذه الصور ايضا من اضافة الى اخرى
تدريجا واما الملك فلان العمامة اذا تحركت الى النزول والصعود
فلا شك انه يتغير هيأة احاطتها بالتدريج تبعا لحركتها في الاين واما
الفعل والانفعال فلانه اذا تحرك الجسم من سخونة الى اشد منها بالتدريج تحرك

قوله اقسام الحركة

قوله واما الملك فلان العمامة الخ اعلم ان الفعل عبارة عن تاثير الشيء بالجدة في غيره والانفعال عبارة عن تاثر القابل في الشيب ما دام تاثر الشيء بالجدة في غيره

قوله واما الفعل والانفعال الخ

قوله واما الملك فلان العمامة الخ

قوله واما الفعل والانفعال الخ

اقسام الحركة

من تسخن الى التسخن اقوى منه كذلك واذا زاد الاستعداد في قابل السخونة
اشتد التسخير وقال الشيخ في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال في متى
دفعيا اذ الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة وذلك
لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض والفصل المشترك بينها هو الآن
فاذا فرض زمانان يشتركان في آن فقبل ذلك الآن يستمر الموضوع
متاهبا بالقياس الى الزمان الاول وبعده يستمر له متاهبا بالقياس الى الزمان
الثاني وذلك لان نهاية وجود الاول وبداية حصول الثاني فلا تدريج في الانتقال

التقسيم الثانى للحركة

ان الفاصل بين اجزاء المسافة حدود غير منقسمة فيكون الانتقال من بعض تلك الاجزاء الى بعض دفعيا ايضا ولكن اذا فرض كان بينهما مسافة منقسمة كان الانتقال من احدهما الى الاخر تدريجيا فكذا الحال فى الانتقال من زمان الى زمان اخر بينهما زمان كالفجر و المغرب مثلا فانه يكون تدريجيا لا دفعيا وتقول ايضا الحركة اما ذاتية او عرضية لان ما يوصف بالحركة اما ان يكون الحركة حاصلة فيه اولا بل يكون الحركة حاصلة فى شئ اخر ثم يوصف هذا بالحركة تبعا لذلك الشئ فالحركة المنسوبة الى الاول تسمى ذاتية والمنسوبة الى الثانى تسمى عرضية كحركة اعراض الجسم والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اقول ان اراد بها

مبدأ الميل فلا يلائم قوله اما ان تكون مستفادة من خارج اى امر
متميز عن المتحرك في الاشارة الحسية اولا تكون وان اريد بها الميل
فلا يلائم قوله فان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها
شعور او لا يكون اذ الميل على ما ذكره الشيخ في رسالة الحدود كيفية بها
يكون الجسم مدافعا لما يمانعه وهي عديمة الشعور قطعا فان حملت

التقسيم الثاني للحركة

على الاول فالمراد تحريكها وان حصلت على الثاني فيكون المراد ان يكون
لمبدئها شعور والحمل على الاول اولى بالعبارة فان كان لها شعور قيل
مجرد الشعور لا يكفي في كون الحركة ارادية كما في الساقط من علو مع
شعوره بسقوطه بل اذا كان لها شعور وارادة معا فهي الحركة الارادية
اقول هذا مدفوع بان مبدأ الميل هناك هو الطبيعة ولا شعور لها

التقسيم الثاني للحركة

Mehmet Selim

وان كان للمتحرك شعور وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبعية

وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية ففيه اشارة الى

ان فاعل الحركة القسرية طبيعة المقسورة القاسر والازم من افعاله

انعدامها بل هو معد فصل في الزمان اذا فرضنا حركة واقعة ومسافة

على مقدار معين من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها وانقطعتا

فصل في الزمان

في الاخذ والترك الاولى ترك الاخذ لتكراره وجدت البطيئة قاطعة
لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر منها ولا
كان كذلك كان بين اخذ السريعة وتركها امكان لامر واحد غير
المسافتين والحركتين ممتد يسع قطع مسافة معينة بسرعة معينة
وقطع مسافة اقل منها ببطوء معين قال الامام هذا مبني على وجود
حركتين تبتدئان معا وتنتهيان معا وليست هذه المعية الا المعية الزمانية التي
لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور وايضا هو
مبني على وجود حركتين احداهما اسرع والاخرى ابطأ ولا
يمكن اثبات السرعة والبطوء الا بعد اثبات الزمان فيلزم دور آخر

فصل في الزمان

فی اثبات الزمان

واجاب بان الزمان ظاهر الوجود والعلم به حاصل فان الامم كلهم قدروه بالساعات والايام والشهور والاعوام والمقصود بيان حقيقته المخصوصة اعنى كونه كما ومقدارا للحركة ولاشك ان العلم بوجود الزمان يكفينا فى ثبوت المعية والسرعة والبطوء فلا داعى

Uploaded to Wikimedia Commons by Maktabah Jami'ah Binoria

في اثبات الزمان

يمكن ان يجاب ايضا بان ثبوت المعية والسرعة والبطوء وان توقف
على ثبوت الزمان في نفس الامر لكن لا يتوقف العلم بذلك على
العلم بهذا حتى يلزم الدور وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان
فان الحركتين اذا اختلفتا في الاخذ او الترك يتفاوت امكانا هما وغير
ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه معا بالضرورة قيل لانه يلزم من

قوله حتى يلزم الدور اقول
الموقوف على الشيء يلزم ان
يكون بحسب نفس الامر والموقوف
قوله وهذا الامكان اه مقصوده بهذا اثبات كون
من قبيل المقدار بنا على ان قبول الزيادة والنقصان
من خواص المقدار ويؤيده قولهم فيما
ذو قدر يعني المقدار وكما شهد
المقدمة حيث قالوا ذلك الامكان قابل
من المعدوم المحض لقابل لهما ولاشيء
والبطوء بعينه حصل امكانان متساويان كل من السرعة
نصف الامكان المفروض اولا اه صدر ما صححنا
قوله في الاخذ اذ اه قال العلمي على سبيل
منع الخلو ليدخل فيه الاختلاف
في الاخذ والترك مما
انتهى اقول

الزمان وما يتوقف عليه مختلفا العلم بوجود
بحسب نفس الامر فالموقوف غير الموقوف عليه وجود الزمان
قوله وهذا الامكان اه مقصوده بهذا اثبات كون
من قبيل المقدار بنا على ان قبول الزيادة والنقصان
من خواص المقدار ويؤيده قولهم فيما
ذو قدر يعني المقدار وكما شهد
المقدمة حيث قالوا ذلك الامكان قابل
من المعدوم المحض لقابل لهما ولاشيء
والبطوء بعينه حصل امكانان متساويان كل من السرعة
نصف الامكان المفروض اولا اه صدر ما صححنا
قوله في الاخذ اذ اه قال العلمي على سبيل
منع الخلو ليدخل فيه الاختلاف
في الاخذ والترك مما
انتهى اقول

الثبوت ههنا بمعنى التقرر اه
في وجه كون الامكان غير ثابت اه

الزمان وما يتوقف عليه مختلفا العلم بوجود
بحسب نفس الامر فالموقوف غير الموقوف عليه وجود الزمان
قوله وهذا الامكان اه مقصوده بهذا اثبات كون
من قبيل المقدار بنا على ان قبول الزيادة والنقصان
من خواص المقدار ويؤيده قولهم فيما
ذو قدر يعني المقدار وكما شهد
المقدمة حيث قالوا ذلك الامكان قابل
من المعدوم المحض لقابل لهما ولاشيء
والبطوء بعينه حصل امكانان متساويان كل من السرعة
نصف الامكان المفروض اولا اه صدر ما صححنا
قوله في الاخذ اذ اه قال العلمي على سبيل
منع الخلو ليدخل فيه الاختلاف
في الاخذ والترك مما
انتهى اقول

الوجود يقتضي وجودا واحدا وجودا اجزاؤه مجتمعة
في ان واحد والوجود الغير القار الوجود
يقتضي وجودا اجزاؤه في تمام الزمان
غير مجتمعة وبالجملة اذا اقتضى الخ واقتضى
الكل اما في الآن او في الزمان فيقتضي انتفاء
اجتماع الاجزاء في ان واحد اما في الآن او في الزمان
الوجود الغير القار فيقتضي انتفاء وجود
كل اجزائه في تمام الزمان فيقتضي انتفاء اجتماع الاجزاء في ان واحد
وانما قلنا في الزمان لان لا يوصف جزء اصلا
بالوجود في الآن كما سيجيء وكان
على عدم اجتماع اجزاء الامكان
في الوجود وهو كما ترى

الوجود يقتضي وجودا واحدا وجودا اجزاؤه مجتمعة
في ان واحد والوجود الغير القار الوجود
يقتضي وجودا اجزاؤه في تمام الزمان
غير مجتمعة وبالجملة اذا اقتضى الخ واقتضى
الكل اما في الآن او في الزمان فيقتضي انتفاء
اجتماع الاجزاء في ان واحد اما في الآن او في الزمان
الوجود الغير القار فيقتضي انتفاء وجود
كل اجزائه في تمام الزمان فيقتضي انتفاء اجتماع الاجزاء في ان واحد
وانما قلنا في الزمان لان لا يوصف جزء اصلا
بالوجود في الآن كما سيجيء وكان
على عدم اجتماع اجزاء الامكان
في الوجود وهو كما ترى

الزمان وما يتوقف عليه مختلفا العلم بوجود
بحسب نفس الامر فالموقوف غير الموقوف عليه وجود الزمان
قوله وهذا الامكان اه مقصوده بهذا اثبات كون
من قبيل المقدار بنا على ان قبول الزيادة والنقصان
من خواص المقدار ويؤيده قولهم فيما
ذو قدر يعني المقدار وكما شهد
المقدمة حيث قالوا ذلك الامكان قابل
من المعدوم المحض لقابل لهما ولاشيء
والبطوء بعينه حصل امكانان متساويان كل من السرعة
نصف الامكان المفروض اولا اه صدر ما صححنا
قوله في الاخذ اذ اه قال العلمي على سبيل
منع الخلو ليدخل فيه الاختلاف
في الاخذ والترك مما
انتهى اقول

الوجود يقتضي وجودا واحدا وجودا اجزاؤه مجتمعة
في ان واحد والوجود الغير القار الوجود
يقتضي وجودا اجزاؤه في تمام الزمان
غير مجتمعة وبالجملة اذا اقتضى الخ واقتضى
الكل اما في الآن او في الزمان فيقتضي انتفاء
اجتماع الاجزاء في ان واحد اما في الآن او في الزمان
الوجود الغير القار فيقتضي انتفاء وجود
كل اجزائه في تمام الزمان فيقتضي انتفاء اجتماع الاجزاء في ان واحد
وانما قلنا في الزمان لان لا يوصف جزء اصلا
بالوجود في الآن كما سيجيء وكان
على عدم اجتماع اجزاء الامكان
في الوجود وهو كما ترى

في الزمان

اجتماعها اجتماع اجزاء الحركة الواقعة فيها اقول فيه نظر اذ لم
يثبت بعد ان الزمان مقدار الحركة وهي كما انها واقعة في اجزاء
الزمان واقعة في المسافة ولا يلزم من اجتماع اجزاء المسافة اجتماع اجزاء
الحركة فلا يلزم من اجتماع اجزاء الزمان ايضا اجتماعها وقيل لو اجتمع اجزاؤه
لكان الحادث في يوم الطوفان حادثا في يومنا وبالعكس فانت تعلم انه كما يلزم
من اجتماع اجزاء الشيء ان يكون الحاصل في احدها حاصلا في
الآخر فههنا امكان متقدر غير ثابت وهو المعنى من الزمان

Mehmet Ali Ayni

في الزمان

وفي المباحث المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما امر

هو من تصانيف الامام الرازي ١٢ — اي كما ان الحركة لها معنيان كذلك الزمان ١٢

موجود في الخارج غير منقسم فهو مطابق للحركة بمعنى التوسط ويسمى

بالآن السيال ايض والثاني امر منقسم موهوم لا وجود له في الخارج فانه

كما ان الحركة بمعنى التوسط تفعل الحركة بمعنى القطع كذلك ذلك الآن

الذي هو مطابق لها وغير منقسم مثلها يفعل بسيلانه امرا ممتدا موهوما

مطابقا للحركة بمعنى القطع وهو مقدار الحركة لانه كم لقبوله الزيادة

في الزمان

والنقصان بالذات وليس مركبا من آنات متتالية لانه مطابق للحركة

المطابقة للمسافة التي يقع عليها الحركة فلو تركب الزمان منها لتركب

المسافة من اجزاء لا تتجزى فيكون مقدارا وقد قبل مقداريته يتوقف

على ان يكون كما وهو موقوف على انه قابل للزيادة والنقصان بالذات

وهو ممنوع ولا يخلو اما ان يكون مقدار الهيأة قارة

المناسب ان يقول لامر قار او لهيأة غير قارة ليتم الحصر

فان الامر القار وهو ما يجتمع اجزائه في الوجود شامل للجواهر مطلقا و

الاعراض القارة كالسواد والبياض بخلاف الهيأة فانها لا تشمل الجواهر

اذ لا تغاير بينها وبين العرض الا باعتبار الحصول في الهيأة والعروض في

العرض فسبيل الاول ان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدارا

لهيأة قارة والا لتحقق الشيء بدون مقداره وهو مقدار لهيأة غير قارة

وكل هيأة غير قارة فهي الحركة فثمة الزمان مقدار الحركة وهو المطلوب

زيادة بيان له في الفلكيات وتقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية

في الزمان

المناسب ان يقول لفظة الصيرورة بالراء المشددة تشتمل الاشتقاق الاول

ويكون التقدير هاهنا اذا كان الشيء بحيث يتصور ان يكون مقدارا الخ

وهو انما يكون مقدارا اذا كان الصيرورة بحيث تتحقق الاعراض فانها

لا تحتمل كونه مقدارا للتبدل في الاشتقاق الثاني فيرد ما ذكره

الخ القارة لا تحتمل كونه مقدارا للجواهر الغير القارة فلا يرد ما ذكره

بطلان الحكم الذي تضمنه قوله فلا يلزم من خروج

الا انها بالنظر الى نفس الامر فلا يلزم من خروج

ويمكن التفصيل بما

فقال لان الشيء ان

ليست الزمان

مخروق في الحركة والا

يلزم ان يكون الزمان

نفسه والفاعل موجودا

يكون قارة وليس

كذلك كما سيجيء

ان الزمان ليس

في المكان والمكان قار

فی الزمان

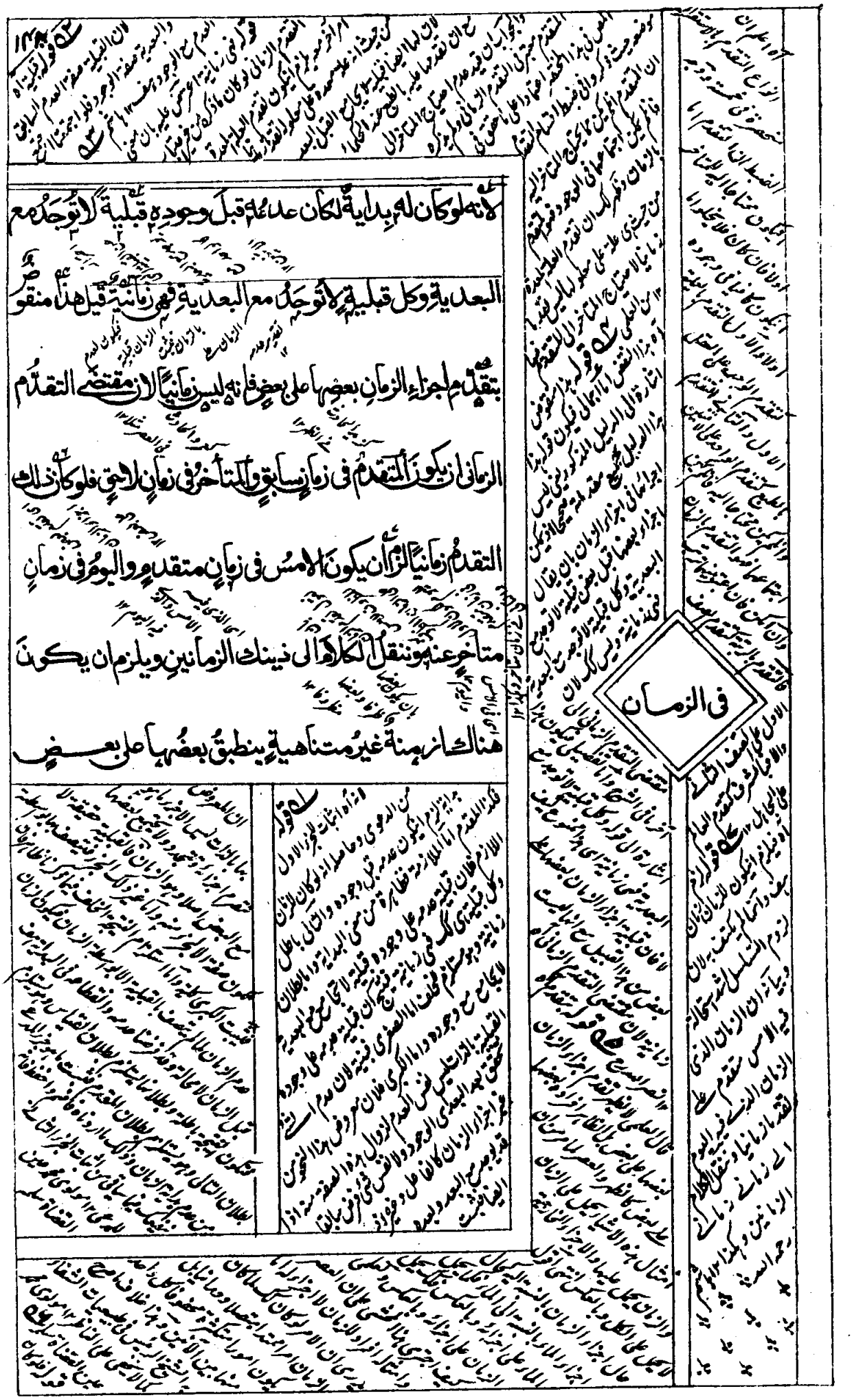

وانه محال بالضرورة وحينئذ يجوز ان يكون تقدم عدمه على وجوده

ايضا غير زماني وقد يجاب بان التقدم الزماني لا يقتضي ان يكون كل من

المتقدم والمتاخر في زمان مغاير له بل يقتضي ان يكون السابق قبل

اللاحق قبلية لا يجامع القبل معها البعد فان هذه القبلية لا توجد

بدون الزمان فان لم يكن شيء من المتقدم والمتاخر زمانا احتيج فيهما

الى الزمان وان كان احدهما زمانا والآخر ليس بزمان احتيج في الآخر الى

الزمان دون الاول وان كان كل واحد منهما زمانا لم يحتج في شيء

منهما الى زمان زائد عليه وذلك لان القبلية المذكورة

في الزمان

في الزمان

عارضة لاجزاء الزمان اوّلًا وبالذات ولما عداها ثانيًا وبالعرض وقيل

يدلّ على ذلك انّه اذا قيل وجود زيد مقدّم على وجود عمرو

اتّجه ان يقال لما ذا قلت انه مقدم عليه فلو اجبت بان وجود

زيد كان مع الحادثة الفلانية ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى

وتلك الحادثة كانت متقدمة على هذه اتّجه ايضًا ان يقال لم قلت

ان تلك متقدمة على هذه فلو اجبت بان تلك كانت امس وهذه

كانت اليوم وامس متقدم على اليوم لم يصحّ ان يقال لما ذا قلت انه

متقدم عليه واعترض عليه بان انقطاع السؤال عند قولك امس

متقدم على اليوم انما هو لان التقدم على اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ امس

كما ان التاخر عن اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ الغد فلو قيل لما ذا قلت

امس متقدم على اليوم كان كما لو قيل لما ذا قلت ان الزمان المتقدم متقدم

على الزمان المتاخر وهذا مما يعدّ تسخيفًا وكما ان انقطاع السؤال عند قولك تلك

فی الزمان

كانت في الزمان المتقدم وهذه كانت في الزمان المتاخر لا يدل على
ان التقدم عرض اقوى للزمان فلذا انقطاع السوال عند ما ذكرتم
لا يدل عليه ولو سلم فانما يدل على كونه عرضا ولتا بمعنى عدم
الواسطة في الاثبات لا في الثبوت وهذا هو المطلوب كما
لا يخفى فيكون قبل الزمان زمان هذا خلف وكذلك لو كان له
نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية
فيكون زمانية فيكون بعد الزمان زمان هذا خلف

قوله لا يدل الخ اقول لو لم يكن التقدم والتاخر من مقتضيات الزمان لم يتم فلم يصح السوال عن وجه تقدم الحادثة بالتقدم كما يتوجه السوال عن وجه تقدم الحادثة بالتقدم على تقدير عدم التوصيف ثم اقول ان الواسطة على ثلثة اقسام احدها الواسطة في الاثبات وهي عبارة عن الحد الاوسط في القياس وثانيها الواسطة في الثبوت وهي عبارة عن الموضوع في القضايا الحملية وثالثها الواسطة في العروض وهي ما يكون

قوله ولو سلم الخ اقول ان الواسطة في العروض ليست بواسطة في الثبوت بل هي واسطة في الاثبات ايضا فلا يصح ان يقال ان الواسطة في العروض واسطة في الثبوت فقط

قوله فيكون قبل الزمان الخ اقول ان الزمان ليس بشيء حتى يكون قبله زمان

قوله فيكون بعد الزمان الخ اقول ان الزمان ليس بشيء حتى يكون بعده زمان

اذا قيل لم لا يجوز ان يكون التقدم والتاخر من مقتضيات الزمان فلم يتم فلم يصح السوال عن وجه تقدم الحادثة بالتقدم كما يتوجه السوال عن وجه تقدم الحادثة بالتقدم على تقدير عدم التوصيف ثم اقول ان الواسطة على ثلثة اقسام احدها الواسطة في الاثبات وهي عبارة عن الحد الاوسط في القياس وثانيها الواسطة في الثبوت وهي عبارة عن الموضوع في القضايا الحملية وثالثها الواسطة في العروض وهي ما يكون

الفن الثانی فی الفلکیات وفیہ ثمانیۃ فصول

ما فرغ عن مباحث الفن الاول شرع الان فی مباحث الفن الثانی ۱۲ شرح طلازاده ۱۲ وہایۃ واحدۃ ۱۲ ع

فصل فی اثبات کون الفلک مستدیرا وبیانہ ان ھھنا

۱۲ ۱۱ ۱۰ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱

جہتین لا یتبدل ان احدیھما فوق والاخری تحت فان

ای احدی الجہتین ۱۲ ای الجہۃ الاخری ۱۲

الفن الثانی فی الفلکیات

لما کون الفلک بحیث لا یتبدل الاضافۃ
وہو المطلوب واما الفوق الاضافی
والتحت الاضافی فہما قد یتبدلان
یتبدل الاضافات التی سیرتہ کما اذا
دخل زید البحر فکون السفینۃ فوقہ
ثم اذا دخل عمرو فکان فوقہ فیتبدل الفوق
الاضافی بالتحت الاضافی وکذلک العرش
ہہنا لیس بمتحلق حقیقۃ بل بالفوق
الاول من فوق وتحت فی المتن انما ہو
حقیقتان فح لا یکون فی المتن تکرار
آہ بامثال المذکور فانہم ۱۲ منہ
ہذا ما اخذتہ من بعض الفضلاء ش ح
عین القضاۃ سلمہ محمد

ع ۱۲ قولہ ہذا الدلیل ۱۲ قولہ لا یتبدل ۱۲ قولہ فلکیۃ ۱۲ قولہ ثمانیۃ ۱۲ ع

بیان کون الفلک مستدیرا وقولہ وبیانہ ای فی الاستدلال ان یقال ان الفلک ان لم یکن مستدیرا وقیل الاول فشکل الاول فلکیۃ ۱۲ قولہ ہذا الدلیل ۱۲ قولہ لا یتبدل ۱۲ قولہ فلکیۃ ۱۲ قولہ ثمانیۃ ۱۲ ع

تشتمل علی عدد من الاصول الاول لا یبحث فی الفن الثانی الا عن احوال الفلک والثانی لا یبحث الا عن احوال الفلک ما یحیط بہ الثالث فی بیان ترتیب الاقسام الثانی من الکتاب یحتوی علی ثلثۃ فصول قبل الحصر الاول اذ یبحث فی الفن الثانی عن کون الفلک مستدیرا وبسیطا وما لا فلا یحرک الا بالارادۃ وذو ارادۃ وبحرکۃ مستدیرۃ وذو قوۃ جسمانیۃ وبحرکۃ مستقیمۃ عن المادۃ وذو قوۃ جسمانیۃ ولا شک فی ان لیس شیء من ہذہ الاحوال مختصا بالفلک وان اردنا من احوال ما یثبت اسنادہ اختص بہ اولم یخص فح اذ یبحث فی الفن الثانی لتصحیح الشکل الحصر الثانی وکلما من احوال الفلک علی ہذا التقدیر وجواب ہذا اولا فبان جمیع الاحوال المذکورۃ فی ہذا الفن مختص بالفلک من حیث الدلیل ودلالۃ وصف خاص من ہذہ الجہۃ علی ذلک ظاہر کما تقدم فی الدلیل فصح الحصر المذکور وثانیا فان مجموع الاحوال المذکورۃ فی الفن الاول من حیث المجموع تقتضی الاختصاص بشیء ما علی صفۃ تقتضیہا ہذا القدر من الاحوال المشترکۃ ای فی الفلکیات ای ۱۲ علی ان

قولہ فی الفلکیات ای ۱۲ قولہ ثمانیۃ ۱۲ ع

ان الفن الثانی فی الفلکیات ای فی احوال الفلک وہی ثمانیۃ ۱۲ منہ ۱۲ قولہ ثمانیۃ ۱۲ ع

قولہ ثمانیۃ ۱۲ ع

قولہ ثمانیۃ ۱۲ ع

قولہ ثمانیۃ ۱۲ ع

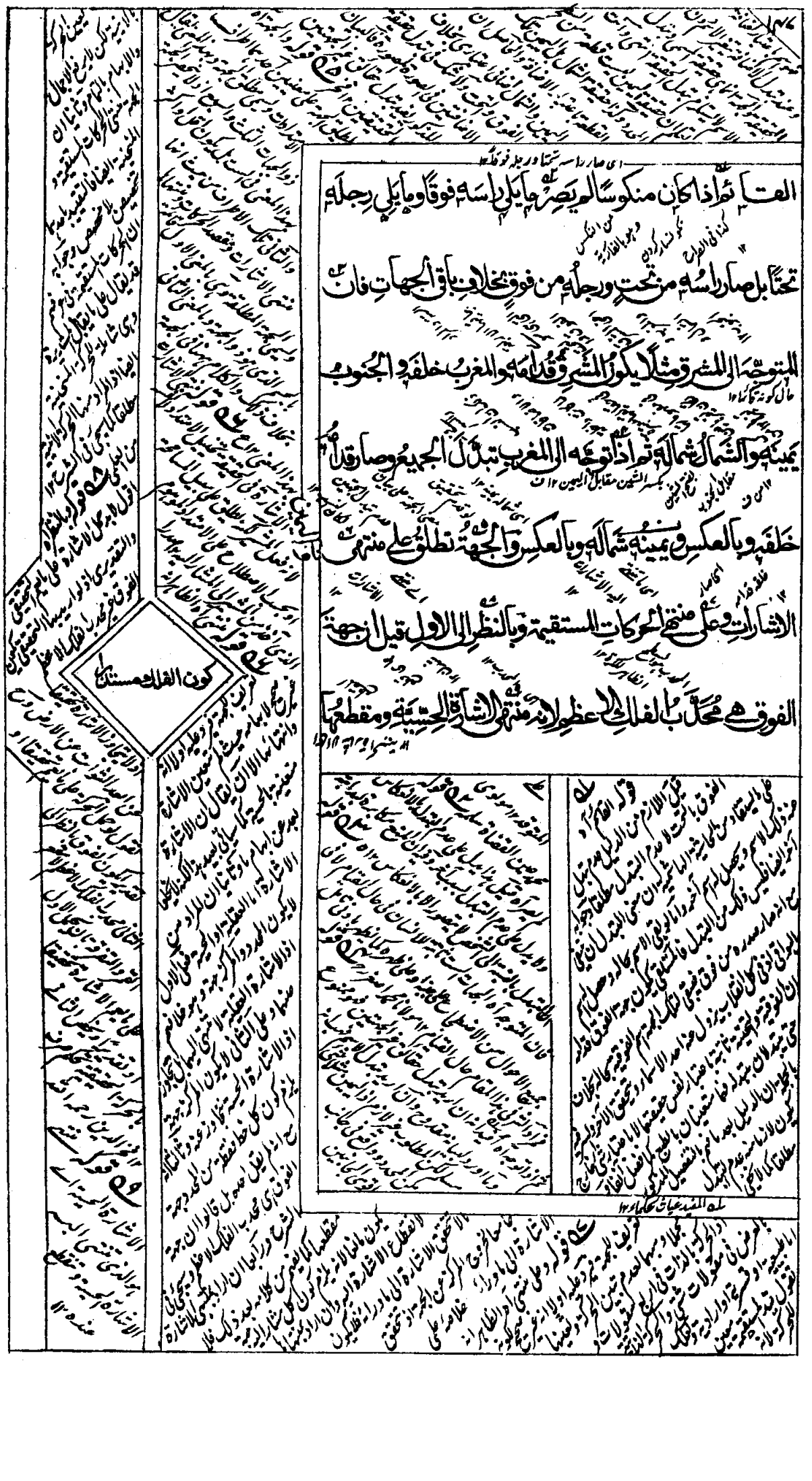

وبالنظر الى الثاني قياهم مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة

والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا نفذت في فلك القمر كانت

الى جهة الفوق قطعا لكونها اخذة من جهة التحت متوجهة الى ما

يقابلها والمشهور انها ستة وسبب الشهرة امران عامي وخاصي

اما العامي فهو ان الانسان يحيط به الجنبان عليهما اليدان

وظهر وبطن ورأس وقدم فالجانب الذي هو الاقوى في

الغالب يسمى يمينا ومقابله يسارا وما يحاذي وجهه قداما وما

مقابله خلفا وما يلي راسه بالطبع فوقا ومقابله تحتا ولما لم يكن

عند هم سوى هذه الجهات

الست واعتبروها في سائر الحيوانات ايضا لكنهم جعلوا الفوق

ما يلي ظهورها بالطبع والتحت ما يقابله ثم عمموا اعتبارها

فوق حقيقة لانه لو كان كذلك لم يكن فوق فوقا افلاك اخر وتقطع الاشارة

فالفوق الحقيقي لا يكون الا واحدا

وان هو الا كوب الفلك الاعظم وهو

الفوق والاول اه وهو

فلك القمر فيه اذ ليس المراد ان يطلب

كان بذا المكان مماثلة الفوق

الحد وقيل ان يطلب جهة الفوق

سبيل الاتساع ١٢ هاشم قوله

فانه لا يمكن نفوذها في فلك القمر

من التعريف الثاني ان لا يكون فوق

كما سيظهر ١٢ منه قوله

ان الانسان اه اقول ان اراد من

الانسان البدن فلم احاط بعض

الاجزاء بالكل اذ الجنبان

استدارة الفلك

قوله لكنهم اه وفي نظرهم

الماشي من السابق وهو انما يتم لو اعتبرت

الحيوانات كما اعتبرت في

الانسان ليلزم ان يكون مشابها لما يلي ظهورها

خلفا وبطنها تحتا اذ انها فوق وتحت فالاولى

لم تجد لها وجها اصلا الفرق ان اشتراك

الحيوانات والانسان في فوق وتحت فالاولى

ليست الا في تحت ما اقرر في اعتبار الفوق

سابقا فافهم ١٢ مولوي محمد عين القضاة

قوله ما يلي اه وكذا ما يلي آه ١٢ اكبر

الانسان اه الانسان الكبير كما يلي

الفوق راسها والتحت رطبها كما ان انسانا

انسان صغير ١٢ هاشم قوله

آه وكذا حصولها الى وجوهها قداما

وادبارها خلفا ١٢ مولوي محمد

عين القضاة

قوله

الاظهر صحيح فان

الاشارة قلما

قوله والاول

اي كون

الفوق

في سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متميزة على الوجه المذكور وانما
الخاصي فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على
زوايا قوائم ولكل بعد منها طرفان فلكل جسم جهات ستة الا ان
اعتبار بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء المتميزة في الجسم
فطرفا الامتداد الطولي يسميهما الانسان باعتبار طول قامته حين
هو قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضي يسميهما باعتبار
عرض قامته باليمين والشمال وطرفا الامتداد العمقي يسميهما باعتبار
ثخن قامته بالقدام والخلف فالاعتبار الخاصي يشتمل على الاعتبار
العامي مع زيادة وهي تقاطع الابعاد على قوائم ولا شك
ان العامة غافلون عنها وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها وانت

استدارة الفلك

استدارة الفلك

تعلم ان قيام بعض الامتدادات على بعض مما لا يجب في اعتبار الجهات واذا لم يعتبر كانت الجهات غير متناهية لامكان ان يفرض في جسم واحد بل بالقياس الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية وكل واحد منها موجودة قيل فيه اشكال لانهم قالوا الجهة التحت هو المركز الذي هو نقطة موهومة فلا تكون موجودة اقول كانهم ارادوا الموجود في نفس الامر ذات وضع غير منقسمة في امتداد ما اخذ الحركة ومتى كان كذلك كان الفلك مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع

لو لم يكن كذلك لما أمكنت الاشارة اليها وقد يقال انهم ذهبوا الى ان الخطوط
ليست مركبة من النقاط ولا السطوح من الخطوط بل هي متصلة في
انفسها لا مفصل فيها مع انهم جوزوا الاشارة الحسية الى النقطة
المتوهمة في وسط الخط والى الخط المتوهم في وسط السطح فلا يلزم
كون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودا في الخارج بل يلزم احد
الامرين اما وجوده فيه او وجود المحل الذي يتوهم المشار اليه فيه
ولما امكن اتجاه المتحرك اليها قالوا لوصول اليها او القرب منها واما قيد

استدارة الفلك

الاتجاه بهما لامكان اتجاه المتحرك الى المعدوم الذى يقصد بالحركة

تحصيله كما فى الحركة الكيفية وههنا بحث ذيمكن ايضا اتجاه المتحرك

الى المعدوم بالوصول اليه عند القائل بان المكان هو السطح وانما

قلنا انها غير منقسمة فى ذلك الامتداد لانها لو انقسمت ووصل

المتحرك الى اقرب الجزئين من الجهة وتحرك فلا تخلو حركته فى الجهة

لانها عاجزة عنه والحركة فلو كانت الحركة فى الجهة كانت الجهة مسافة

لاتجزء وانه محال وحينئذ فاما ان يتحرك من المقصد يعنى الجهة او الى

المقصد فان تحرك من المقصد لم يكن ابعد الجزئين من الجهة والا كانت

الحركة الى الجهة وان تحرك الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة

استدارة الفلك

ولا لكانت الحركة منه حركة من الجهة أقول لتمام هذا الكلام موقوف على

تسليم امتناع الحركة في الجهة كما اشرنا اليها اذا ثبت ذلك فلا حاجة الى هذا

الترديد لان انقسام الجهة يستلزم لامكان الحركة فيها واذا ثبت هذا

ثبت ان وضع الجهة ليس بالذات والا لكانت جوهرا فكانت قابلة للانقسام

في جميع الجهات لما مر وحينئذ لابد لها من امر يحدد كونها وضعا ما

ولا يجب ان تكون قائمة بالمحدد كما ذكره بعضهم لان جهة الفوق اعني

السطح الاعلى من الفلك الاعظم وان كانت قائمة بالمحدد الا ان جهة التحت

اعني المركز ليست قائمة به وان كان تحدد المركز وتعين وضعه ايضا بالمحدد

استدارة الفلك

فنقول تحدد الجهات ليس في خلاء لاستحالته ولا في ملاء متشابه

والا لما كانت الجهتان مختلفتين بالطبع لان الملاء المتشابه لا يوجب فيه

امورا مختلفة بالطبع فلا يكون احدهما مطلوبة لبعض الاجسام والاخرى

متروكة لذلك البعض هذا خلف لان النار والهواء طالبان

بالطبع للفوق هاربان عن التحت والارض والماء بالعكس

فاذن تحدد الجهات في اطراف ونهايات خارجة عن الملأ المتشابه

قيل لتوجيه هذا الكلام ان تحدد الجهات ليس في داخل تخن الملأ المتشابه

فاذن هو في اطراف ونهايات خارجة عن الملأ المتشابه متحصلة

وقال بعض المحققين المراد بالملأ المتشابه ما لا يوجد فيه امور متخالفة

الحقيقة ليكون بعضها جهة حقيقة وبعضها جهة اخرى مقابلة للاولى

وهو الجسم الذي لا يكون متناهيا لان المتناهي يوجد فيه حدود

مختلفة الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقط وانما تعرضوا للملأ

المتشابه تنبيها على ان اثبات تحدد الجهات لا يتوقف على

تناهي الابعاد هذا والكلام على كل من التوجيهين

استدارة الفلك

استدارة الفلك

لا يخلو عن تحلل كما يظهر بادنى تامل ومتى كان كذلك كان تحددها

بجسم كري لان تحددها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان

بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا يتحدد

به جهة السفل لان جهة السفل غاية البعد عن جهة الفوق بحيث

لا يمكن ان يتصور هناك ما هو ابعد والا لتبدلت جهة السفل

بالنسبة الى ما هو ابعد منه فصارت فوقا بالقياس الى ذلك

الابعد ولا يتحدد به اي بغير الكري غاية البعد سواء

كان البعد داخلا او خارجا بل البعد الخارج لا يتحدد غايته

اصلاً سواءٌ كان الجسم كريّاً اولا فان كلّ ما يفرض انه ابعد الابعاد

لم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض ما هو ابعد من ذلك الابعد فلا

يتحدد به جهة السفل بخلاف الكرى اذ يتحدد بمركزه غاية البعد

الداخل فان قلت لا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكرى

ايضاً لانهما جهتان متقابلتان مقابلة فى غاية البعد

بحيث يستحيل ان يتوهم ما هو ابلغ منه والمركز

وان كان ابعد الابعاد المفروضة عن المحيط الا ان

المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز

لجواز ان يفرض قطر المحيط اعظم مما هو

عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكرى

لما وقعتا على ابلغ وجوه المقابلة قلت هما واقعتان

على ابلغ الوجوه الممكنة وهو كون احدهما

ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى واما كون كل

واحدة منهما ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى

فلا يمكن قطعا وان كان باجسام متعددة وجب

ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين بها غاية

البعد لان ما هو ابعد عن بعضها في الامتداد

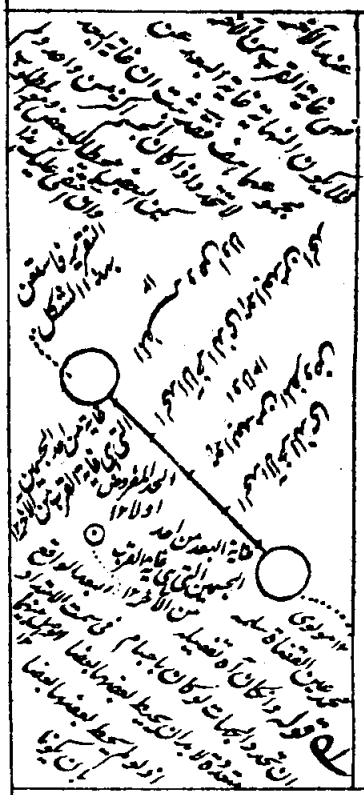

استدارة القلت

الواصل بينهما فهو اقرب من الآخر وكل ما يفرض

غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع

لكونها غاية القرب من البعض الآخر والمناسب ان يقال لان

البعد عن الجسم اذا كان خارجا عنه فالبعد عنه الى اين يجب

ان يكون بعضها محيطا بالآخر والمحيط من تلك الاجسام

يجب ان يكون كرة والا لم يتحدد به جهة السفل فهو كائن في

استدارة الفلك

في بساطة الفلك

تحدد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه ويقع المحاط حشو الاول

في التحديد ولا بد ان يكون المحدد محيطا لسائر الاجسام اذ لو كان ورائه

جسم لما كانت جهة الفوق القائمة به منتهى الاشارة الحسية فحصل

المطلوب وانت تعلم ان ما ذكره المصنف لو تم لدل على كروية

جسم محدد للفوق والتحت محيط لسائر الاجسام وهو الفلك الاعظم

والا يدل على كروية جميع الافلاك وكذا الاحوال المثبتة في الفصول الآتية فتفطن

فصل في ان الفلك بسيط اي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبائع

في بساطة الفلك

بحسب الحقيقة وهذا الرسم شامل للعناصر ايضا وقد يطلق البسيط على ثلثة معان احدها ما لا يتركب من اجسام مختلفة الطبائع بحسب الحس فيشمل العناصر والافلاك والاعضاء المتشابهة كالعظم واللحم مثلا الثاني ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحقيقة مساويا لكله في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر دون الافلاك والاعضاء المتشابهة اذ فيها اجزاء مقدارية هي العناصر ولا اشتراكها في اسمائها وحدودها الثالث

كل من المعاني الاربعة

يطلق من حيث هو واحد واستقلالا لا جزءا

يذكر ويراد به ما يقابل المركب

احدهما جسم لا يكون مركبا من الاجسام المختلفة الطبائع بحسب الحس والحقيقة اذ موضوع العلمين لا يكون مركبا من الاجسام المختلفة الطبائع بحسب الحس والحقيقة

الاول مشترك بين العنصريين والافلاك في الاسم وحد كل منها اطلق ايضا على الاول والثاني من تلك المعاني والثاني من بين

اطلاق الكلي على جزئياته اذ الحد لا يحمل على المحدود

الاكثر وقد يطلق على الاول والثاني من الاخيرين واعتبار الثاني على الاخيرين

على العرش المشتمل على جهتين وهو ليس بجسم اصلا كما لا يخفى

يطلق على ما يقابل المركب وقد

كما تقتضيه البساطة

في بساطة الفلك

ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحس مساويا لكله في الاسم
والحد فيندرج فيه العناصر والاعضاء المتشابهة دون الافلاك

لانه لا يقبل الحركة المستقيمة اي الاينية مطلقا والمستديرة
هي الوضعية واما حركة الجوالة ونظائرها فانها تسمى

مستديرة لغة لا اصطلاحا كما صرح به بعض المحققين

ومتى كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل الحركة

في بساطة الفلك

المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة اذا فرض تحركه بها

فانه متجه الى جهة وتارك لاخرى وكل ما هذا شانه فالجهات متحددة

قبله لانه فيه نظر اذ لا يلزم من ذلك الا تحدد الجهات قبل

حركته ولا استحالة فيه وانما المحال ان يتحدد الجهات قبل وجوده

فالمناسب الاقتصار على ان يقال فالجهات لا تكون متحددة به

في بساطة الفلك

والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه اي بسائطه على شكل طبعي او قسري او يكون بعضها على شكل طبعي وبعضها على شكل قسري لا سبيل الى الاول والا لكان كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة قالوا والان الطبيعة في الجسم البسيط واحدة والفاعل الواحد في القابل الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا وكل شيء سوى الكرة ففيه افعال مختلفة فان المضلع من الاشكال يكون

اي ليس الجهات متعددة قبله لابه ١٢ منه

اي واقعا على آه ١٢ منه

اي بسائطه آه ١٢ منه

اي بسائطه آه ١٢ منه

اي الفاعل الواحد ١٢ منه

اي آثار ١٢ منه

كالمربع والمثلث مثلا ١٢ منه

قوله فلان الفلك الخ اعترض عليه بان الفلك ليس بجسم تعليمي بل هو جسم طبيعي فكيف يتحدد بالجهات التعليمية وقد اجيب بان المراد بالفلك هو السطح الذي يحيط بالجسم الطبيعي وهو جسم تعليمي فيتحدد بالجهات التعليمية

قوله لان الطبيعة الخ اعترض عليه بان الطبيعة مبدأ للحركة والسكون فكيف يكون مبدأ للاشكال وقد اجيب بان الطبيعة مبدأ للحركة والسكون بالذات ومبدأ للاشكال بالعرض

قوله لا سبيل الى الاول الخ اعترض عليه بان الاجزاء المتشابهة الطبيعة قد تختلف اشكالها الطبيعية كالاجزاء المتشابهة الطبيعة من الارض فان بعضها على شكل الكرة وبعضها على شكل الاسطوانة وبعضها على شكل المخروط وغير ذلك وقد اجيب بان الاجزاء المتشابهة الطبيعة قد تختلف اشكالها الطبيعية لاختلاف الفاعل الواحد في القابل الواحد لاختلاف استعداده

قوله فان الطبيعة الخ اعترض عليه بان الطبيعة مبدأ للحركة والسكون بالذات ومبدأ للاشكال بالعرض فكيف يكون الاختلاف في الاشكال مستندا الى اختلاف في الطبيعة وقد اجيب بان الطبيعة مبدأ للاشكال بالعرض باعتبار مادتها وموضوعها

قوله فان الطبيعة الخ اعترض عليه بان الطبيعة مبدأ للحركة والسكون بالذات ومبدأ للاشكال بالعرض فكيف يكون الاختلاف في الاشكال مستندا الى اختلاف في الطبيعة وقد اجيب بان الطبيعة مبدأ للاشكال بالعرض باعتبار مادتها وموضوعها

قوله لان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة الخ اعترض عليه بان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة فلا يرد ان جزء الارض بسيط وليست بكرة والجواب بان الكلام في الشكل الطبيعي

جانب منه خطاً والآخر مسطحاً والآخر نقطة ولو كان كل واحد منهما

كرة لاستحال ان يحصل من مجموعهما سطح كرى متصل الاجزاء ولا

سبيل الى الثاني والثالث لانه لو لم يكن كل واحد منها او بعضها

كرة فيكون طالباً للشكل الطبعي فيكون قابلاً للحركة المستقيمة فان

تغير الشكل لا يخلو عن حركة اينية هذا خلف لا يخفى عليك ان الثابت

استدارة الفلك

فيما سبق استحالة ان يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة والمفيد
هٰهنا استحالة ان تكون اجزاؤه قابلة لها وقد يقال اذا كانت اجزاؤه
قابلة للحركة المستقيمة وكانت جهات حركاتها متقدمة عليها وهي
متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان تكون الجهات متقد
عليه فلم يكن محددا لها هذا خلف وفيه بحث اما اولا فلان جزء
الفلك اذا تحرك على دائرة مركزها مركز العالم فهو لم يتحرك الى
احد جهتي الفوق والتحت فلم يلزم تحدد هما قبل المحدد والمحدد انما يحدهما دون

استدارة الفلك

سائر الجهات واما ثانيا فلان اللازم تقدم جهات حركاتها على

حركاتها الاخر فصل فان الفلك قابل للحركة المستديرة اى

الوضعية لان كل جزء من اجزائه المفروضة فيه هذا امبنى على

ان الفلك متصل واحد لا جزء فيه بالفعل لا يختص بما

اى طبيعة تقتضى حصول وضع معين ومحاذاة متعينة

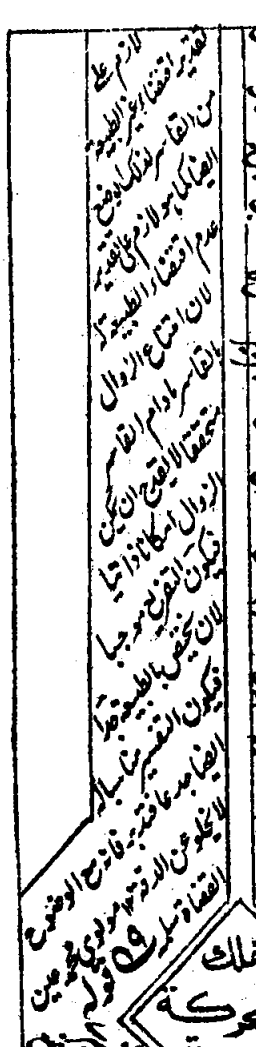

لتساوي الاجزاء في الطبيعة اورد عليه ان البساطة التي يستدل بها
على ان الفلك قابل للحركة المستديرة دالة على انه خير قابل لها لانه
اذا تحرك على الاستدارة فاما ان يتحرك الى جميع الجوانب وهو محال
بالضرورة او الى بعضها دون بعض وانه ترجيح بلا مرجح وايضا اذا
تحرك البسيط على الاستدارة فلابد هناك من قطبين متعينين
ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفاوتة جدا في الصغر والكبر
ترسمها النقط المفروضة فيما بينهما بحركات مختلفة اختلافا عظيما
بالسرعة والبطوء مع استواء جميع النقط المفروضة في ذلك البسيط
وصلاحيتها للقطبية والسكون ورسم الدائرة الصغيرة و
الكبيرة بالحركة البطيئة والسريعة وانه ترجيح بلا مرجح

الفلك
قابل للحركة
المستديرة

وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب ان يكون لامر عائد
الى محركه وان لم نعلمه بعينه ضرورة كون المتحرك بسيطا وانت
تعلم ان هذا مناف لقولهم ان نسبة الفاعل الى الجميع سواء
وعليه مبني كثير من قواعدهم فكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه
ويصل الى وضع جزء آخر وما ذلك الا بالحركة ولما امتنعت الحركة
المستقيمة تعينت المستديرة ومتى كان كذلك كان قابلا للحركة
المستديرة وقد يقال ان عدم وجوب الوضع والمحاذاة بطباعه

الفلك قابل للحركة المستديرة

الفلك قابل للحركة المستديرة

الاجزاء يستلزم جواز زواله عنها وذلك لا يستلزم جواز الحركة
عليها اذ يجوز زواله بحركة غيرها مما اعتبر الوضع والمحاذاة معه
سواء كانت تلك الحركة طبيعية او قسرية واجيب بانا اذا فرضنا
وجوب سكون الغير ولاحظناه من حيث انه بسيط وجدنا كل جزء
منه ممكن الزوال عن وضعه فتعين امكان حركته قطعا ونقول
ايضا يجب ان يكون فيه ميل مستدير يتحرك به والا لكان
قابلا للحركة المستديرة لكن التالي كاذب فالمقدم مثله بيان الشرطية انه
لو لم يكن في طبعه المناسب ان يقال لو لم يكن طبعه مبدأ ميل مستدير

قوله واجيب عنه الخ

قوله لو لم يكن في طبعه المناسب الخ

أقول في كلامه اضطراب لأنه لو كان الطبع بمعنى الطباع ويتناول

ما له شعور وإرادة فلا يلائم قوله فيما بعد والا لكان الشيء مع العائق

الطبع هو لا معه وان كان بمعنى الطبيعة فلا يصح قوله لما قيل

الميل المستدير من خارجه اذ اللازم على تقدير ان يقبل ما ليس في

طبيعته مبدأ ميل مستدير ميلا من خارج هو تساوي الجسم

القليل الميل والذي لا ميل طبعا فيه اصلا

الفلك قابل للحركة المستديرة

الفلك
قابل للحركة
المستديرة

في السرعة كما يستقف عليه ولا استحالة في ذلك وايضا لم يصح

قوله فلا يكون فيه ميل مستدير اصلا وهو ظاهر والانسب ان يحمل

الطبع على الطباع والعائق الطبعي على المتناول لما له شعور وارادة

فان الطبيعة ايضا يطلق على سبيل الندرة مرادفة للطباع كما صرح به بعض

المحققين فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة وقد ثبت انه قابل للحركة

الفلك قابل للحركة المستديرة

المستديرة وفيه بحث اذ لو اريد به ان الحركة المستديرة ممكن ذاتي
اي في لزوم اجتماع المتنافيين ۱۲ اي بالقابلية للحركة المستديرة ۱۲
اي امكان الحركة المستديرة لذات الفلك ۱۲
له فهذا لا ينافي امتناع حركته على الاستدارة بواسطة علة علتها
اي الفلك ۱۲
وهي لسيل المستدير وان اريد به ان للفلك استعدادا تاما
للحركة المستديرة ولا يحصل ذلك الا عند
وجود جميع الشرائط وعدم جميع الموانع فذلك غير
معلوم مما مر وايضا ما ذكره هنا جار في كل من البسائط
من الدليل على قبول الفلك الحركة المستديرة ۱۲ مع بقية التفصيل في الفلك ۱۲

قوله وفيه بحث اه
بطلان الاستثناء نقض تفصيلي وتوضيحه ان
الاستثناء اما ان يراد به ابطال اللازم مع الملزوم
او ابطال الملزوم فقط والاول هو المسمى بالاستثناء
المتصل والثاني هو المسمى بالاستثناء المنفصل
لا يكون الحق الا احدهما فان الاستثناء المتصل
لا يكون الا حقا والمنفصل لا يكون الا صدقا
فان الاستثناء المتصل هو ان يكون الاستثناء
عدم الشرط الذي هو الملزوم مستلزما لعدم
الجزاء الذي هو اللازم وهذا هو الاستثناء
بالنقيض الاول والمنفصل هو ان يكون
الاستثناء بالنقيض الثاني اي استثناء
عين الملزوم لعين اللازم وهذا هو الاستثناء
بالعين الاول وبالجملة الاستثناء المتصل
هو الاستثناء بعين الملزوم او نقيض اللازم
والمنفصل هو الاستثناء بعين اللازم او نقيض
الملزوم فقط وهذا ظاهر لا يخفى على احد
فالاستثناء المتصل لا يكون الا حقا
والمنفصل لا يكون الا صدقا ۱۲

قوله وايضا ما ذكره اه
ان الاستثناء المتصل لا يكون الا حقا
والمنفصل لا يكون الا صدقا ۱۲
ان كون الاستثناء المتصل حقا والمنفصل صدقا
انما هو في الاستثناء بالعين الاول وبعين
النقيض الثاني وهما لا يجريان في هذا
المقام لان الاستثناء بعين الملزوم
او نقيض اللازم لا يفيد الا امكان
الملزوم او امكان اللازم ۱۲
ان كون الاستثناء المتصل حقا والمنفصل صدقا
انما هو في الاستثناء بالعين الاول وبعين
النقيض الثاني وهما لا يجريان في هذا
المقام لان الاستثناء بعين الملزوم
او نقيض اللازم لا يفيد الا امكان
الملزوم او امكان اللازم ۱۲

قوله وايضا ما ذكره اه
ان الاستثناء المتصل لا يكون الا حقا
والمنفصل لا يكون الا صدقا ۱۲
ان كون الاستثناء المتصل حقا والمنفصل صدقا
انما هو في الاستثناء بالعين الاول وبعين
النقيض الثاني وهما لا يجريان في هذا
المقام لان الاستثناء بعين الملزوم
او نقيض اللازم لا يفيد الا امكان
الملزوم او امكان اللازم ۱۲

قوله وفيه بحث اه
بطلان الاستثناء نقض تفصيلي وتوضيحه ان
الاستثناء اما ان يراد به ابطال اللازم مع الملزوم
او ابطال الملزوم فقط والاول هو المسمى بالاستثناء
المتصل والثاني هو المسمى بالاستثناء المنفصل
لا يكون الحق الا احدهما فان الاستثناء المتصل
لا يكون الا حقا والمنفصل لا يكون الا صدقا
فان الاستثناء المتصل هو ان يكون الاستثناء
عدم الشرط الذي هو الملزوم مستلزما لعدم
الجزاء الذي هو اللازم وهذا هو الاستثناء
بالنقيض الاول والمنفصل هو ان يكون
الاستثناء بالنقيض الثاني اي استثناء
عين الملزوم لعين اللازم وهذا هو الاستثناء
بالعين الاول وبالجملة الاستثناء المتصل
هو الاستثناء بعين الملزوم او نقيض اللازم
والمنفصل هو الاستثناء بعين اللازم او نقيض
الملزوم فقط وهذا ظاهر لا يخفى على احد
فالاستثناء المتصل لا يكون الا حقا
والمنفصل لا يكون الا صدقا ۱۲

قوله وايضا ما ذكره اه
ان الاستثناء المتصل لا يكون الا حقا
والمنفصل لا يكون الا صدقا ۱۲
ان كون الاستثناء المتصل حقا والمنفصل صدقا
انما هو في الاستثناء بالعين الاول وبعين
النقيض الثاني وهما لا يجريان في هذا
المقام لان الاستثناء بعين الملزوم
او نقيض اللازم لا يفيد الا امكان
الملزوم او امكان اللازم ۱۲

قوله وفيه بحث اه
بطلان الاستثناء نقض تفصيلي وتوضيحه ان
الاستثناء اما ان يراد به ابطال اللازم مع الملزوم
او ابطال الملزوم فقط والاول هو المسمى بالاستثناء
المتصل والثاني هو المسمى بالاستثناء المنفصل
لا يكون الحق الا احدهما فان الاستثناء المتصل
لا يكون الا حقا والمنفصل لا يكون الا صدقا
فان الاستثناء المتصل هو ان يكون الاستثناء
عدم الشرط الذي هو الملزوم مستلزما لعدم
الجزاء الذي هو اللازم وهذا هو الاستثناء
بالنقيض الاول والمنفصل هو ان يكون
الاستثناء بالنقيض الثاني اي استثناء
عين الملزوم لعين اللازم وهذا هو الاستثناء
بالعين الاول وبالجملة الاستثناء المتصل
هو الاستثناء بعين الملزوم او نقيض اللازم
والمنفصل هو الاستثناء بعين اللازم او نقيض
الملزوم فقط وهذا ظاهر لا يخفى على احد
فالاستثناء المتصل لا يكون الا حقا
والمنفصل لا يكون الا صدقا ۱۲

العنصرية اذ لا شبهة في امكان حركته المستديرة كيف لا وقد

ذهبوا الى ان كرة النار متحركة بمتابعة الفلك فيجب ان يكون فيه

مبدأ ميل مستدير يتحرك به ويمكن تقرير الدليل على

وجه يكفي فيه امكان الحركة بحسب الذات ولا يجري

في العناصر بان يقال التحريك القسري للفلك ممكن

وما يقبل تحريكا قسريا فلا بد فيه من مبدء ميل طباعي

الفلك قابل للحركة المستديرة

ولما امتنع في الفلك الميل المستقيم وكان ذلك المبدأ مبدأ

ميل مستدير فانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل

مستدير لما قبل الميل المستدير من خارج اي قاسر انه لو تحرك

من خارج لتحرك مسافة في زمان اذ لا يتصور وقوع الحركة في

الآن ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذي ميل طبعي

يكون ذلك الميل معاوقا الميل القسري لصاحبه اياه في الجهة

ويتحرك بمثل تلك القوة القسرية في عين تلك المسافة و

الا لكان الشيء اي الحركة مع العائق وهو الميل الطبعي

قوله في عين اه الاخصران يقول في تلك المسافة والعكس اراد بعين تلك المسافة تلك المسافة التي وقعت حركة عديم الميل فيها اذ لو وقعت حركة عديم الميل في المسافة التي لا يقع فيها حركة ذي الميل في بعض تلك الميل اقصر من زمان حركة ذي الميل على ما يلزم كون زمان حركة عديم الميل اقصر من زمان حركة ذي الميل المعاوق لكن زمان حركة عديم الميل مساو لزمان قلت الملازمة ممنوعة وجواز ان يكون اطول قلت هذا ظاهر البطلان فلذا لم يحترض به ١٢ على قوله والا اي وان لم يكن زمان حركة عديم الميل اقصر من زمان حركة ذي الميل المعاوق بل كان مساويا او اطول

الفلك قابل للحركة المستديرة

فائدة في ذلك الاقتضاء الزاية قوله يكون اي يعني يكون ذلك الميل الطبعي مقتضيا الميل القسري المستقيم ومن القاسر فان الميل الطبعي يقتضي الحركة الى جهة كالمشرق مثلا والميل القسري يقتضي الحركة الى جهة اخرى كالمغرب مثلا واذا اصطحبا فالمصطحبان اما ان يقتضيا الحركة الى جهة واحدة او الى جهتين مختلفتين والاول هو المراد بقوله اي ما لقاء ١٢ مع الاخر والثاني هو المراد بقوله او الى جهتين مختلفتين كالشرق والمغرب مثلا ١٢ قوله ويتحرك بمثل تلك القوة القسرية في عين تلك المسافة و اي المسافة التي وقعت حركة عديم الميل فيها ١٢ قوله الا لكان الشيء اي الحركة مع العائق وهو الميل الطبعي اي لكان الشيء الذي هو الحركة مع العائق الذي هو الميل الطبعي فالمعطوف عليه لو كان الحاصل من المعطوف والمعطوف عليه لكان الحاصل من المعطوف عليه لو كان هو الحركة مع الميل الطبعي لكان الحاصل من المعطوف والمعطوف عليه هو الحركة مع الميل الطبعي والميل القسري ١٢ قوله ويتحرك اه اي ايضا ويتحرك ذو الميل القسري في عين تلك المسافة التي وقعت حركة عديم الميل فيها اذ لو تحرك ذو الميل القسري في بعض تلك المسافة لكان زمان حركته اقل من زمان حركة عديم الميل على ما يلزم كون زمان حركة عديم الميل اقصر من زمان حركة ذي الميل المعاوق لكن زمان حركة عديم الميل مساو لزمان حركة ذي الميل المعاوق قلت الملازمة ممنوعة وجواز ان يكون اطول قلت هذا ظاهر البطلان فلذا لم يحترض به ١٢ على قوله والا اي وان لم يكن زمان حركة عديم الميل اقصر من زمان حركة ذي الميل المعاوق بل كان مساويا او اطول قلت هذا ظاهر البطلان

الفلك قابل للحركة المستديرة

الفلك قابل للحركة المستديرة

كهو لا معه هذا خلف قيل لا يلزم من فرض عدم الميل العائق

فيه عدم جميع العوائق فيمكن أن يكون خالياً عن الميل ومقارناً

لعائق آخر يقاوم ذلك العائق الميل الذي في ذي الميل فلا يلزم

أن يكون زمان عديم الميل أقصر من زمان ذي الميل واجب

بأنا نفرض مثل ذلك العائق مع ذي الميل أيضاً وذلك

الزمان الأقصر الذي هو زمان عديم المعاوق له نسبة

لا محالة الى الزمان الأطول وليكن نصفه كأن يكون زمان

عديم الميل ساعة وزمان ذي الميل ساعتين فاذا فرضنا

ذا میل خرمیله اضعف من المیل الاول بحیث یکون نسبته

الی المیل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الی الزمان الاطول

فیکون نصفه فیتحرک ذو المیل الثانی بمثل تلک القوة القسریة فی

مثل زمان عدیم المیل مثل مسافته ای مسافة عدیم المیل

لان الحرکة تزداد سرعتها بقدر انتقاص القوة المیلیة المعاوقة

التی فی الجسم وتنتقص سرعتها بقدر ازدیاد القوة المذکورة لانه

لو انتقص شئ من القوة المعاوقة التی فی الجسم ولا یزداد

السرعة او زاد شئ منها ولا ینتقص السرعة لم تکن القوة

المیلیة مانعة من الحرکة هذا خلف فلما کان المیل الثانی

نصف الميل الاول كان سرعة ذي الميل الثاني ضعف سرعة ذي الميل الاول

لانا فرض ان نسبة الثاني الى الاول مثل نسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول وهي النصفية ١٢ منه

فيتحرك ذو الميل الثاني في نصف زمان عديم الميل الاول وذلك النصف

جملة معترضة ١٢

مثل زمان عديم الميل مسافة ذي الميل الاول وهي مثل مسافة عديم

الميل فظهر ان الجسم القليل الميل والذي لا ميل فيه متساويان في السرعة

وهو محال وقد يقرر الكلام بعد فرض الاجسام الثلثة المذكورة بوجه

آخر بان يقال فيقطع ذو الميل الثاني مثل مسافة عديم الميل في زمان

عديم الميل لان السرعة تزداد وتنتقص بانتقاص الميل المعاوق و

ازدياده فكلما كان الميل المعاوق اقل كان زمان الحركة اقصر لازدياد

السرعة وكلما كان الميل اكثر كان زمان الحركة اطول لانتقاص السرعة فتفاوت

الزمان انما هو بحسب تفاوت الميل المعاوق فلما كان الميل الثاني

نصف الميل الاول كان زمان حركة ذي الميل الثاني نصف زمان حركة ذي الميل

الاول وهذا ساعتان وذلك ساعة كزمان حركة عديم الميل وقال

ابو البركات البغدادي وجوب الحركة من حيث هي لا يتصور الا في زمان

فذلك الزمان الذي تقتضيه ماهيتها يكون محفوظا متحققا في جميع

الحركات الثلث وما زاد عليه يكون بحسب المعاوق فيجب ان يشترك

الاجسام الثلثة في ساعة واحدة لاجل اصل الحركة وهي زمان حركة

عديم الميل ويكون ساعة في ذي الميل الاول بازاء ميله ولما كان ميل

ذي الميل الثاني نصف ميل ذي الميل الاول كان زمان حركة

ذي الميل الثاني نصف زمان حركة ذي الميل الاول فيكون

نصف ساعة بازاء ميله فيكون زمانه ساعة ونصفا واجيب عنه

بان الزمان متصل واحد لا انقسام فيه بالفعل وانما ينقسم

بالفرض الى اجزاء هي ازمنة انقساما لا يقف عند حد وكذلك

الحركة متصلة لانطباقها على المسافة والزمان ولا تنقسم الا

الى اجزاء منقسمة هي حركات كما ان المسافة لا تنقسم الا الى

قابل للحركة المستديرة

الفلك

الفلك قابل للحركة المستديرة

اجزاء منقسمة كل واحد منها مسافة فمن اية حركة فرضت
اذا جزئ على اى وجه اريد كان كل جزء منه زمانا وكان طرفا لجزء من
اجزاء تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة فى جزء من اجزاء
المسافة وهو فى نفسه ايضا مسافة فماهية الحركة من حيث
هى صالحة لان تقع فى اى جزء كان من الاجزاء المفروضة
للزمان والمسافة فلا تقتضى الحركة لذاتها قدرا معينا
من الزمان ولا من المسافة بل تقتضى مطلقها ويمكن ان يقال ان
البداهة تحكم بان الحركة الخصوصية التى توجد فى مسافة مخصوصة
تقتضى قدرا معينا من الزمان باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك والمسافة
المعينة مع قطع النظر عن المعاوق ثم ان الزمان يزداد بسبب المعاوق فيكون
بعضه من الزمان بازاء المعاوق وبعضه منه بازاء الحركة باعتبار الامور
المذكورة فيجب اشتراك الاجسام الثلثة فيما كان من الزمان

ثم قوله اى جزء كان من اجزاء الزمان فرضا او فعلا ثم قوله فى المسافة اى جزء كان من اجزاء المسافة فرضا او فعلا ثم قوله فلا تقتضى الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان اى جزء من اجزاء الزمان الذى تقع فيه الحركة ثم قوله من الزمان اى جزء من اجزاء الزمان الذى تقع فيه الحركة ثم قوله ويمكن ان يقال ان البداهة تحكم بان الحركة الخصوصية التى توجد فى مسافة مخصوصة اى من حيث هى هى ثم قوله تقتضى قدرا معينا من الزمان اى مقدرا معينا من الزمان ثم قوله باعتبار القوة المحركة اى من حيث هى هى ثم قوله والجسم المتحرك والمسافة المعينة اى من حيث هى هى ثم قوله مع قطع النظر عن المعاوق اى المعاوق الذى يكون فى الخارج ثم قوله ثم ان الزمان يزداد بسبب المعاوق اى بسبب المعاوق الذى يكون فى الخارج ثم قوله بعضه من الزمان بازاء المعاوق اى بعض يكون مقدرا بمقدار المعاوق ثم قوله وبعضه منه بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة اى بعض يكون مقدرا بمقدار الحركة باعتبار الامور المذكورة ثم قوله فيجب اشتراك الاجسام الثلثة فيما كان من الزمان اى فيجب اشتراك الاجسام الثلثة فى بعض الزمان الذى يكون مقدرا بمقدار الحركة باعتبار الامور المذكورة

بازاء الحركة باعتبارها لفرض تساوي تلك الاجسام فيها ومازاء عليه

يكون بازاء المعاوق وقال الامام لا استحالة في كون الجسم القليل

الميل والذي لا ميل فيه متساويين في السرعة الا اذا كان الميل لقليل

عائقا ولا يجوز ان يكون بالغا في مراتب الضعف الى حيث لا يبقى

له اثر معاوقة كما ان قطرات الماء اذا تنازلت وتكثرت اثرت في

نقر الحجر ولا تاثير اصلا لقطرة فيه وهذا المحال انما لزم من فرض

تحرك ذلك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا او من فرض الميل

الذي نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان

ذي الميل الاول وانما لم يتعرض لحركة الجسمين الاخيرين لقسر

الى خلاف جهة ميلهما ولا لاجتماع الامور المذكورة اذا الاول

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

الفلك قابل للحركة المستديرة

مشاهد لا يتأتى انكاره واستحالة الثاني مبنية على المتنافي بين الامور

المجتمعة وهو ممتنع ههنا بالضرورة لكن فرض الميل على النسبة

المذكورة ممكن يمكن ان يقال نسب مراتب الميل بحسب الشدة

والمكن لا يستلزم المحال فلا يكون الفرض المذكور محالا ١٢

والضعف وان كانت غير متناهية لكنها عددية ونسبة الزمان

الى الزمان مقدارية وقد يرهن اقليدس على انه يجوز ان يكون

للمقدار نسبة الى مقدار اخر لا توجد تلك النسبة بين النسب

العددية فهذا المحال انما لزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل

فيه اصلا تحركا قسريا فيكون محالا ونقول ايضا ان الفلك لا يكون

في طبعه مبدأ ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الفلكية الواحدة

تقتضي الاثرين المتنافيين هذا خلف فيه نظر لانا لا نسلم

المنافاة بين الميل المستقيم والمستدير لاجتماعهما

الفلك قابل للحركة المستديرة

في الكرة المدحرجة وما قيل من ان الميل المستقيم يقتضي توجهه

الجسم الى جهة والمستدير يقتضي صرفه عنها ممنوع اذ المستدير لا يقتضي

التوجه لانه يقتضي الصرف ولئن سلم المنافاة فيجوز ان تقتضي

الطبيعة الواحدة اثرين متنافيين باعتبارين متقابلين

فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد وهما يطلقان بالاشتراك

فصل في قبول الفلك الكون والفساد

بدل من قوله على معنيين اى بطلقان بالاشتراك على حدوث آه وعلى الوجود آه ١٢ منه

على معنيين على حدوث صورة نوعية وزوال اخرى وعلى الوجود بعد العدم

والعدم بعد الوجود والمراد هنا هو الاول والخرق والالتيام اى افتراق

الاجزاء واقترانها اما انه لا يقبل الكون والفساد فلانه محدد الجهات والشئ

محدد الجهات يقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد مر تقريرها واما

الكبرى فلان كل ما يقبل الكون والفساد فصورته الحادثة خير طبعي

لصورته الفاسدة خيرا آخر طبعيا لما بيناه ان كل جسم فله حيز طبعي

فهذا يدل على ان يكون الحيز الطبعي للصورة الحادثة غير الحيز الطبعي

للصورة الفاسدة بل هو موقوف على ان الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان

الفلك لا يقبل الكون والفساد

مختلفتان بالنوع وهو ممنوع لأن الامور المتخالفة بالنوع جاز أن تشترك

في لازم واحد وكل ما هذا شأنه أي ما يكون لصورتيه الحادثة حيز طبعي

ولصورته الفاسدة حيز آخر طبعي فهو قابل للحركة المستقيمة لأن الصورة الحالة

اما ان تحصل في حيز طبعي او في حيز غريب فان حصلت في حيز غريب فكانت

تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبعي وان حصلت في حيز طبعي فالصورة

الفاسدة ثم قبل الفساد حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا مستقيما

الى حيزها الطبعي هذا بحث اذ الحد دل الحيز لا بمعنى المكان ولا يصح حمله

الفلك لا يقبل الكون والفساد

فهنا على المعنى الاعم منه وبانه لا يقبل الخرق والالتيام فلا

شروع في اثبات المطلوب الثاني ١٢ منه

ذلك ايضا يتبادر منه ان حصول الكون والفساد بالحركة

اي من لفظ ايضا ١٢

المستقيمة وليس كذلك بل هما يستلزمان لها انما يحصل

اي ليس حصولها بان يكون مسببا للحركة ١٢ منه

بالحركة المستقيمة لاجزاء الفلك والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة

كما في فصل الممانعة الفلك ١٢ منه

فلا يقبل الخرق والالتيام وقد مر ان المراد بها هي الحركة

اي الفصل الثاني من المقالة الثانية ١٢ منه

الاينية مطلقا فلا حاجة الى ما تكلفه بعضهم من انه

سواء كانت على الاستقامة او لا ١٢ منه

اي الحركة التي تقبل الخرق والالتيام

الفلك لا يقبل الخرق و الالتيام

قوله فلان اه توضيح لهذا الدليل ان الخرق والالتيام لو كان حصولهما بالحركة لا الاينية فان الخرق لا يتم الا بحركة بعض الاجزاء عن البعض والالتيام بحركة بعضها الى بعض والانفصال انما يحصل بحركة بعضها الى جهة غير جهة بعض والاتصال انما يحصل بحركة بعضها الى جهات قبلها وقد تبين في الفصل الاول ان الفلك غير قابل لشيء من هذه الحركات فلا يقبل الخرق والالتيام وقوله لا جزاء هذه الحركة فلا يقبل الخ تقرير الدليل بتبيين ذلك ان الفلك ليس صار الاقتضاء لحركة بعض اجزائه عن بعض والالتيام بحركة بعضها الى بعض لذاته بل لامر خارج مقتض لها وقوله لا جزاء الفلك متعلق بقوله لا يقبل الخرق والالتيام وقوله والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة تذييل لبيان ان الفلك ليس صار الاقتضاء لحركة اجزائه بعضها عن بعض والالتيام بحركة بعضها الى بعض لذاته بل لامر خارج مقتض لها وقوله فلا يقبل الخرق والالتيام تفريع على ما تقدم من ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة وقوله وقد مر ان المراد بها هي الحركة الاينية اي في الفصل الثاني من المقالة الثانية وقوله مطلقا اي سواء كانت على الاستقامة او لا وقوله فلا حاجة الى ما تكلفه بعضهم من انه اي من ان المراد بالحركة الحركة المستقيمة وقوله بعضهم اي المحقق الشريف في حواشيه على شرح المطالع وقوله من انه اي من ان الحركة المستقيمة لا تقبل الخرق والالتيام لا الحركة الاينية مطلقا وقوله فلا حاجة اي فلا حاجة لنا في اثبات المطلوب الى ما تكلفه بعضهم من ان الحركة المستقيمة لا تقبل الخرق والالتيام لا الحركة الاينية مطلقا وقوله الى ما تكلفه بعضهم اي المحقق الشريف في حواشيه على شرح المطالع وقوله من انه اي من ان الحركة المستقيمة لا تقبل الخرق والالتيام لا الحركة الاينية مطلقا وقوله فلا حاجة اي فلا حاجة لنا في اثبات المطلوب الى ما تكلفه بعضهم من ان الحركة المستقيمة لا تقبل الخرق والالتيام لا الحركة الاينية مطلقا

قوله وقد مر ان المراد بها هي الحركة الاينية اي في الفصل الثاني من المقالة الثانية وقوله مطلقا اي سواء كانت على الاستقامة او لا وقوله فلا حاجة اي فلا حاجة لنا في اثبات المطلوب الى ما تكلفه بعضهم من ان الحركة المستقيمة لا تقبل الخرق والالتيام لا الحركة الاينية مطلقا وقوله الى ما تكلفه بعضهم اي المحقق الشريف في حواشيه على شرح المطالع وقوله من انه اي من ان الحركة المستقيمة لا تقبل الخرق والالتيام لا الحركة الاينية مطلقا وقوله فلا حاجة اي فلا حاجة لنا في اثبات المطلوب الى ما تكلفه بعضهم من ان الحركة المستقيمة لا تقبل الخرق والالتيام لا الحركة الاينية مطلقا

قوله فلان اه توضيح لهذا الدليل ان الخرق والالتيام لو كان حصولهما بالحركة لا الاينية فان الخرق لا يتم الا بحركة بعض الاجزاء عن البعض والالتيام بحركة بعضها الى بعض والانفصال انما يحصل بحركة بعضها الى جهة غير جهة بعض والاتصال انما يحصل بحركة بعضها الى جهات قبلها وقد تبين في الفصل الاول ان الفلك غير قابل لشيء من هذه الحركات فلا يقبل الخرق والالتيام وقوله لاجزاء هذه الحركة فلا يقبل الخ تقرير الدليل بتبيين ذلك ان الفلك ليس صار الاقتضاء لحركة اجزائه بعضها عن بعض والالتيام بحركة بعضها الى بعض لذاته بل لامر خارج مقتض لها وقوله لاجزاء الفلك متعلق بقوله لا يقبل الخرق والالتيام وقوله والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة تذييل لبيان ان الفلك ليس صار الاقتضاء لحركة اجزائه بعضها عن بعض والالتيام بحركة بعضها الى بعض لذاته بل لامر خارج مقتض لها وقوله فلا يقبل الخرق والالتيام تفريع على ما تقدم من ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة وقوله وقد مر ان المراد بها هي الحركة الاينية اي في الفصل الثاني من المقالة الثانية وقوله مطلقا اي سواء كانت على الاستقامة او لا وقوله فلا حاجة اي فلا حاجة لنا في اثبات المطلوب الى ما تكلفه بعضهم من ان الحركة المستقيمة لا تقبل الخرق والالتيام لا الحركة الاينية مطلقا وقوله الى ما تكلفه بعضهم اي المحقق الشريف في حواشيه على شرح المطالع وقوله من انه اي من ان الحركة المستقيمة لا تقبل الخرق والالتيام لا الحركة الاينية مطلقا وقوله فلا حاجة اي فلا حاجة لنا في اثبات المطلوب الى ما تكلفه بعضهم من ان الحركة المستقيمة لا تقبل الخرق والالتيام لا الحركة الاينية مطلقا

قوله فلان اه توضيح لهذا الدليل ان الخرق والالتيام لو كان حصولهما بالحركة لا الاينية فان الخرق لا يتم الا بحركة بعض الاجزاء عن البعض والالتيام بحركة بعضها الى بعض والانفصال انما يحصل بحركة بعضها الى جهة غير جهة بعض والاتصال انما يحصل بحركة بعضها الى جهات قبلها وقد تبين في الفصل الاول ان الفلك غير قابل لشيء من هذه الحركات فلا يقبل الخرق والالتيام وقوله لاجزاء هذه الحركة فلا يقبل الخ تقرير الدليل بتبيين ذلك ان الفلك ليس صار الاقتضاء لحركة اجزائه بعضها عن بعض والالتيام بحركة بعضها الى بعض لذاته بل لامر خارج مقتض لها وقوله لاجزاء الفلك متعلق بقوله لا يقبل الخرق والالتيام وقوله والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة تذييل لبيان ان الفلك ليس صار الاقتضاء لحركة اجزائه بعضها عن بعض والالتيام بحركة بعضها الى بعض لذاته بل لامر خارج مقتض لها وقوله فلا يقبل الخرق والالتيام تفريع على ما تقدم من ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة وقوله وقد مر ان المراد بها هي الحركة الاينية اي في الفصل الثاني من المقالة الثانية وقوله مطلقا اي سواء كانت على الاستقامة او لا وقوله فلا حاجة اي فلا حاجة لنا في اثبات المطلوب الى ما تكلفه بعضهم من ان الحركة المستقيمة لا تقبل الخرق والالتيام لا الحركة الاينية مطلقا وقوله الى ما تكلفه بعضهم اي المحقق الشريف في حواشيه على شرح المطالع وقوله من انه اي من ان الحركة المستقيمة لا تقبل الخرق والالتيام لا الحركة الاينية مطلقا وقوله فلا حاجة اي فلا حاجة لنا في اثبات المطلوب الى ما تكلفه بعضهم من ان الحركة المستقيمة لا تقبل الخرق والالتيام لا الحركة الاينية مطلقا

الفلك لا يقبل الخرق و الالتيام

لابدّ للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء واقترانها المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكون بالمستقيمة منها او المستديرة وهما محالان اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة هو ان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة ويتحرك البعض الآخر في جهة اخرى مخالفة للاولى او يسكن لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا يقتضي الا شيئا واحدا غير مختلف واما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قاسر هناك واما الارادية فلان الفلك لبساطته عادم للآلات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة فصل في ان الفلك

يتحرك على الاستدارة دائما لان الحركة الحافظة للزمان اى التى كان
الزمان مقدارا لها اما ان تكون مستقيمة او مستديرة قد علمت
ان الحركة المستقيمة فى عرفهم هى الحركة الاينية مطلقا والمستديرة
هى الوضعية ولا شك ان التردد بينهما غير جار صرفا لاحتمال ان يكون
الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية والملازم بكلامه فيما بعد
ان يحمل الحركة المستقيمة على ما يقع على الخط المستقيم ويصير حينئذ
مجال المناقشة فى الحصر وسع لا جائز ان تكون مستقيمة لانها

دوام حركة الفلك مستديرة

Mulla Fathullah Collection

حينئذٍ اما ان تذهب الى غير النهاية او ترجع لا سبيل الى الاول والا لزم

وجود بعدٍ غير متناهٍ وهو المسافة لا الحركة اذ الحركة الموجودة ليست

بعدًا والحركة التي هي بعدٌ ليست موجودة ولا سبيل الى الثاني لانها

لو رجعت لكانت تنتهي الى طرفٍ قبل الرجوع فتكون منقضية

للسكون لان بين كل حركتين مستقيمتين سكونًا لان الميل

دوام حركة الفلك مستديرة

المتصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لانه يفعل الاتصال
حال الوصول فلو لم يكن موجودا حال الوصول لاستحال ان يفعل
الوصول قيل عليه لا نسلم ان الميل فاعل الوصول حتى يلزم وجوده
حال الوصول بل هو معد للوصول كالحركة فلا يجب بقائه
مع المعلول وكل ما كان الميل الموصل موجودا المرتحدث فيه
ميل يقتضي كونه غير موصل يعني للاوصول لاستحالة اجتماع الميلين
الذاتيين المتنافيين في الجهة او رد عليه الامام بانا لا نسلم

دوام حركة الفلك مستند

Powered by Google

دوام حركة الفلك مستديرة

الاستحالة المذكورة أقول كلامه مبنيّ على ان الميل بدل المدافعة

ولعلهم ارادوا بالميل ههنا نفس المدافعة فانه قد يطلق عليها

ايضاً ولا شبهة حينئذٍ في تلك الاستحالة قال الشيخ لا تصغ الى

قول من يقول ان الميلين مجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل

مدافعة الى جهة وفيه بالفعل التنحي عنها ولا تظن ان الحجر المرمي الى

فوق فيه ميل الى السفل البتة بل فيه ميل من شأنه ان يحدث

ذلك الميل اذا زال العائق فالحال الذي فيه ميل الوصول غير الحال

الذي فيه ميل اللاوصول وكل واحد من الميلين بصفتي

الايصال وازالة الوصول انيّ اي حادث في آنٍ

لان الوصول وكونه غير موصل انّي لان حال الوصول اى

ما يحدث هو فيه لو كان زمانا وانقسم فحين ما يكون الجسم

فى احد طرفيه لم يكن واصلا الى المنتهى هذا خلف قيل

فيه نظر لانه ان اراد انه لم يكن واصلا وصولا تاما فلا نحذو

فيه وان اراد وصولا فى الجملة فممنوع وقد يقال الحد الذى

دوام حركة الفلك مسئلة

هو منتهى المسافة الممتدة لا يكون منقسما في ذلك الامتداد والا لم يكن الحد تمام حدا فالوصول اليه انما يكون زمانيا لكان ذلك الحد منقسما لتعلق الوصول به شيئا فشيئا وكذا حال صيرورته غير موصل قيل وايضا قد ثبت ان الوصول انى وهذا يستلزم ان يكون اللاوصول انيا ايضا لان رفع الانى انى لا محالة وقد يقال ان الانطباق والموازاة والمحاذاة و التماس والوصول وامثالها انيات لانها تحصل عند انتهاء الحركة مع ان زوال كل واحد منها زمانى اذ لا يحصل الابعاد الحركة فان احد الجسمين اذا تحرك ومال الى الانطباق على الجسم الاخر فلا شك انهما منطبقان عند انقطاع حركته ولا يزول هذا الانطباق الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة مما

فان رفع الآنى آنى لا محالة وقد يقال ان الانطباق والموازاة والمحاذاة و التماس والوصول وامثالها انيات لانها تحصل عند انتهاء الحركة مع ان زوال كل واحد منها زمانى اذ لا يحصل الابعاد الحركة فان احد الجسمين اذا تحرك ومال الى الانطباق على الجسم الاخر فلا شك انهما منطبقان عند انقطاع حركته ولا يزول هذا الانطباق الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة مما

دوام حركة الفلك مستدير

لا يحصل الا بالزمان وكذا الحال في جميع ما ذكرنا واذا كان كل واحد

منهما اي من الميلين انيا وجب ان يكون بين الانيين زمان اذ الانتقال

فيه الجسم والا لزم تعاقب الانيين فيكون الزمان مركبا من اجزاء

لا تتجزى هي الانات ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى

لانطباقها اي المسافة على الحركة المنطبقة على الزمان هذا خلف هذا

يدل على وجود زمان بين الانيين واما انه لا يتحرك فيه الجسم فلانه

لو تحرك فاما ان في ذلك الطرف المذكور فيلزم ان لا يكون للجسم وصول

في الان الذي فرضناه ان الوصول او عنه فيلزم وجود الميل قبل حدوث

اذ الحركة عنه انما توجد بالميل الثاني واعلم ان الحجة المشهورة هي

ان المتحرك الى المنتهى انما يصل اليه في ان واذا تحرك عنه بعد

كونه واصلا اليه في الان فلا محالة يصير مفارقا ومباينا له في

الان ايضا ولا يمكن اتحاد الانين والا لكان واصلا

دوام حركة الفلك مستدرة

ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

دوام الحركة للفلك مستمرة

اليه ومباينا له معا فوجب تغايرهما بالذات واستحال تتاليهما
بلا تخلل زمان بينهما لاستلزامه القول بالجزء وذلك الزمان
زمان السكون اذ لا حركة هناك لا الى ذلك الحد ولا عنه وهذه
الحجة بعينها قائمة فى الحد المفروضة فى المسافة المتصلة
التى تقطعها حركة واحدة وقد ابطلها الشيخ الرئيس فى الشفاء بان
المفارقة والمباينة هى حركة الرجوع فهناك آن يقع فيه ابتداء
الرجوع والمباينة وان يصدق فيه على المتحرك انه مفارق مباين
لذلك الحد الذى هو المنتهى فان عنوا بان المباينة طرف زمان
المباينة نختار ان ذلك الآن هو بعينه ان الوصول بان يكون حدا
مشتركا بين زمانى الحركتين وان عنوا به آنا يصدق فيه على
المتحرك انه مباين راجعا نختار انه مغاير لآن الوصول وان بين
الآنين زمانا لكن ليس ذلك الزمان بزمان السكون بل هو

دوام الحركة للفلك مستمرة

زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع ثم انه اقام الحجة باعتبار

الميل الوصلي والميل الموجب للحركة المفارقة وحكم

بان اجتماعهما في آنٍ واحدٍ محال لانه يستحيل ان يجتمع في جسم

الايصال الى حدٍ والتخلي عنه فوجب ان يكون كل منهما في

آنٍ مغايرٍ لآنٍ آخر فبينهما زمان السكون كما مرّ اقول قد ظهر

مما ذكرنا ان العدول عن الحجة المشهورة مع الذهاب الى

ان اللاوصول آنٌ كما فعله المصنف بعيدٌ جدًا فعلموا ان

الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فتكون مستديرة

دوام الحركة للفلك مستديرة

دوام حركة الفلك مستديرة

وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان فلا بد من
وجود حركة مستديرة دائمة ولا حركة مستديرة يحتمل الدوام
الا حركة الفلك فاذن يكون الفلك ايّ واحد من الافلاك و
هو الفلك الاعظم على رأيهم يتحرك على الاستدارة دائما
وهو المطلوب اقول فيه بحث لاحتمال ان يكون لبعض الكواكب
حركة مستديرة على نفسه مستمرة ابدا او يكون الزمان
محفوظا بها هداية يرتفع بها شبهة تمسك بها بعض الحكماء
على انه لا يجب تخلل السكون بين الحركتين قالوا لو وجب ذلك
فاذا فرض انه رميت حبة الى فوق وتلاقت في الجو جبلا ساقطا
فحيث يماس سطحها سطحه وترجع حينئذ لا محالة فيجب
توسط سكون بين حركتها الصاعدة والهابطة و
ذلك يوجب سكون الجبل واللازم باطل اذ كل

عاقل يعلم ان الجبل لا يقف في الحق بصادمة الحجة فاجاب

بان الحجة المرمية الى فوق عند نزول الجبل تنتهي حركتها الى

السكون لانقطاع الحركة الصاعدة في ان الملاقاة وعدم الهابطة

فيه ان الحركة لا توجد الا في الزمان ولكنه غير مانع عن حركة الجبل

لان سكونها انما يستمر زمانا فانها وان حصل فيها الميلان لكنهما

ليسا في اينين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما يجتمعان

في ان الملاقاة لعدم تنافيهما الذاتية احدهما وهو الميل الصاعد و

عرضية الاخر وهو الميل الهابط الحاصل فيها من جهة الجبل كالحجر

المرفوع الى فوق يحس منه الرافع ميلا هابطا هو ميله الذاتي الطبيعي و

يحس منه من يضع يده عليه في تلك الحالة ميلا صاعدا هو ميله

العرضي الحاصل له من جهة الرافع وحركة الجبل زمانية وليس بينهما اي بين

هذه الحركة التي توجد في زمان وذلك السكون الذي يوجد في ان هو مبدأ

دوام حركة الفلك مستديرة

ذلك الزمان وينصرم بعده ممانعة هذا خلاصة ما ذكره بعضهم

لتوجيه هذا المقام واقول فيه بحث اذ المراد بالميل العرضي ما لا يقوم

بالمتحرك بل بما يجاوره ويقارنه على قياس الحركة العرضية وللخصم ان

يقول ان الميل الهابط للحبة ليس من هذا القبيل والفرق بينه وبين

الميل الصاعد للحجر المرفوع بيّن وقد يجاب ايضا بان الحبة لا تباشر

الجبل بل اذا وصلت ربحه اليها وقفت ثم رجعت قبل الوصول الى

الجبل فذلك الذي ذكرته من تلاقيهما فرض محال ويجوز استلزام

المحال المحال الذي هو وقوف الجبل وبان وقوف الجبل في الجملة غير

مستحيل بل مستبعد لكن الضرورات الطبيعية تقضي

امورا يستبعدها العقل كما في الخلاء فصل

دوام حركة الفلك مستديرة

فان الفلك متحرك بالارادة لان حركته الذاتية لو لم تكن ارادية لكانت اما طبعية او قسرية لا جائز ان تكون طبعية لان الحركة الطبعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك اى كل من الهرب والطلب فى الحركة المستديرة محال اما انه لا يمكن ان تكون هربا فلان كل نقطة المناسب ان يقال كل وضع يتحرك عنها الجسم بالحركة المستديرة فحركته عنها توجه اليها والهرب عن الشئ بالطبع استحال ان يكون توجها اليه فان قلت لو كان ترك كل وضع فى الحركة المستديرة عين التوجه الى ذلك الوضع لاستحال كون حركة الفلك ارادية ايضا والا لكان ذلك الوضع مرادا وغير مراد

حركة الفلك ارادية

في حالة واحدة قلت يجوز ذلك من جهتين فان مبدأ
الحركة اذا كان له شعور جاز ان يختلف اغراضه بخلاف ما اذا
كان عديم الشعور اذ لا يتصور هناك اختلاف الجهات والاغراض
وههنا بحث لانا لا نسلم ان ترك كل وضع هو التوجه الى ذلك
الوضع بل الى مثله ضرورة انعدام ذلك الوضع وامتناع اعادة
المعدوم واما انها ليست طالبة بل طلبا لحالة ملائمة
فلان كل وضع يتحرك اليه الجسم بحركته المستديرة
فحركته اليه هربه عنه والتوجه الى الشيء بالطبع استحال
ان يكون هربا عنه ولان الطبيعة اذا وصلت الجسم

الى حالة الملائمة لا يدل على القطاع الحركة بالفعل بل على ذلك التقدير فلانيا في دوامها الجواز ان لا يصل اليها ابدا انظر الدرر ح

بالحركة الى الحالة المطلوبة اسكنته قيل انما يلزم ذلك اذا كانت
الحالة المطلوبة امرا وراء الحركة يتوسل بها اليه واما اذا كان
المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا وقد يجاب بان الحركة ليست
مطلوبة لذاتها بل لغيرها فانها لذاتها تقتضي التادي الى الغير
فيكون المطلوب ذلك الغير ويمكن ان يقال لا يلزم السكون
الا اذا لم يستعد الفلك بواسطة نيل الحالة المطلوبة لارتياد
حالة اخرى وهلم جرا الى غير النهاية حتى كلما حصلت له
حالة مطلوبة يستعد لحالة اخرى يطلبها فلذلك يتحرك دائما
والمستديرة الفلكية ليست كذلك ولا جائز ان تكون قسرية لان
القسر على خلاف ميل تقتضيه الطبع فحيث لا طبع لا قسر فيه بحث

حركة الفلك الارادية

Powered by Google

اذ لا يلزم من عدم كون حركته المستديرة طبعية ان لا يكون لها ميل

طبعي مخالف لهذه الحركة فصل وان القوة المحركة للفلك يجب

ان تكون مجردة عن المادة لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال اى

دورات غير متناهية بحسب العدد ولا شئ من القوى الجسمانية المتشابهة

الحالة في الجسم البسيط المنقسمة بانقسامه كذلك فالمحركة

للفلك ليست قوة جسمانية وانما قلنا ان القوة الجسمانية المذكورة

لا تقوى على تحريكات غير متناهية لان كل قوة جسمانية

ذكرناها فهى قابلة بتجزى الجسم للتجزى الى اجزاء كل منها

قوة والجزء اى كل جزء منها بالنسبة الى جزء الجسم

يقوى على شئ نسبته الى اثر كل القوة بالنسبة الى كل

الجسم كنسبة جزء الجسم الى كله والجملة تقوى على مجموع تلك الاشياء

تجرد محركة الفلك عن المادة

والا لكان الجزء اى جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم مساويا

للكل اى كل القوة بالنسبة الى كل الجسم او اكثر منه فى التاثير

هذا خلف اذ لا تفاوت بين الجسمين البسيطين المتفاوتين

صغرا وكبرا فى قبول الحركة الا باعتبار قوتين حالتا فيهما فاذا

قطع النظر عن القوتين كان الجسمان متساويين فى قبول الحركة

ولم يكن لزيادة قدر الجسم اثر فلا تفاوت هناك الا فى المحركين

فيجب التفاوت فى الحركتين على نسبة تفاوتهما ومتى كان

كذلك فالمجموع اى القوة كلها لا تقوى على غير

المتناهى لان الجزء منها اما ان يقوى على جملة متناهية

من مبدء معين او على جملة غير متناهية والثانى

باطل اذ المجموع يقوى من ذلك المبدء على ما هو

فجرد محركة الفلك عن المادة

زائدة فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام هذا خلف

قيل لعله انما قيد غير المتناهي بالمتسق النظام لان الزيادة على

غير المتناهي اذا لم يكن الانتظام متسقا غير مستحيلة كالشهور و

السنين الماضية فانهما غير متناهيتين مع ان الشهور اكثر من السنين

وكذا احكام الالوف المتضاعفة والمأت المتضاعفة الى غير النهاية

وتوضيحه ان المراد بكون غير المتناهي متسق النظام ان يكون امتدادا

واحدا متصلا في نفسه ولا يلزم من اتصال الزمان في نفسه

اتصال الشهور والسنين لانهما لا يحصلان الا باعتبار العدد العارض

للاجزاء المفروضة للزمان ولا يبقى حينئذ الا الاتصال والاتساق وما قيل

تجرد محركة الفلك عن المادة

تجريد حركة الفلك عن المادة

من انه يرد عليه ما لا يندفع عنه وهو ان الاتساق حينئذ لا
يوجد في اجزاء الحركة اقول يمكن دفعه بان المطلوب موقوف
على اتساق الحركة في نفسها وهو حاصل ولا ينافيه عدم اتساقها
باعتبار العدد العارض لاجزائها المفروضة وقد يقال يمكن ان
يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع ويعني بالزيادة على
غير المتناهي العدد لانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم
تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع التحريكين من مبدء
واحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على غير المتناهي في
جهة التناهي فانها غير مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث
الغير المتناهية مبتدأتين من مبدأين مختلفين احدهما من يوم
والاخرى من يوم اخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان
المصنف كما يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد من ذكره

Powered by Google

لما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة واما الاتصال بمعنى الاتصال

وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المصنف ترك

ذكره لظهوره في الحركة اقول زيادة غير متناهية على غير متناهية انما يستحيل

اذا كانا متبادئين من مبدء واحد فان لم يكونا متبادئين كما عند الشهور

والسنين او لم يكن مبدؤهما واحدا كما اذا اعتبر خط غير متناه مبدؤه

وسط خط كذلك فلا استحالة في الزيادة المذكورة ولا يبعد ان يكون

قوله المتسق النظام اشارة الى هذين القيدين وقد يقال لا نسلم ان

التفاوت واقع في الطرف المقابل للمبدأ المفروض حتى يلزم المحال لم لا

يجوز ان يقع التفاوت في الخلال لاختلاف الحركتين في السرعة والبطوء

فعلم ان الجزء يقوى على جملة متناهية والجزء الآخر مثله فالمجموع لا

يقوى على غير المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي بمرات متناهية

لا يوجب اللاتناهي وانما كانت مرات الانضمام متناهية

لان القسمة الخارجية الممكنة للجسم متناهية وما قيل من ان الجسم قابل

للقسمة الى غير النهاية فقد سبق تحقيقه على وجه لا ينافي ما ذكرناه فثبت ان

كل ما يقوم عليه القوة الجسمانية من الحركات فهو متناه فصل في ان المحرك

القريب اي بلا واسطة محرك اخر للفلك قوة جسمانية نسبتها الى الفلك

كنسبة الخيال الينا في ان كلا منهما محل ارتسام الصور الجزئية الا ان الخيال مختص

بالدماغ وهي سارية في جرم الفلك لبساطته وعدم رجحان بعض اجزائه على بعض

في المحلية وتسمّى نفسًا منطبعة واعلم انهم اختلفوا في محركات
انما سمي منطبعة لانظباعها اي انتقاشها في جرم الفلك ١٢

الافلاك الجزئية للكواكب السبعة السيارة فذهب فريق الى ان كل
اي الافلاك التي تحمل ابزاوا الفلك آخر ١٢ منه

كوكب منها ينزل مع افلاكه منزلة حيوان واحد ذو نفس واحدة
اي يقوم ١٢ منه اي مقام ١٢ منه خبر بعد خبر ١٢

تتعلق بالكوكب اولًا وتعلقها بافلاكه بواسطة الكوكب بعد ذلك
منه نفس ١٢ الى هنا بخط السيد السند ١٢ منه

كما يتعلق نفس الحيوان بقلبه اولًا وباعضائه الباقية بعد ذلك
اي الحيوان ١٢ منه اي الى القلب ١٢ منه اي الله تتعلق بالقلب ١٢ منه

بتوسطه فالقوة المحركة منبعثة عن الكوكب الذي هو
اي مستوعب ١٢ منه

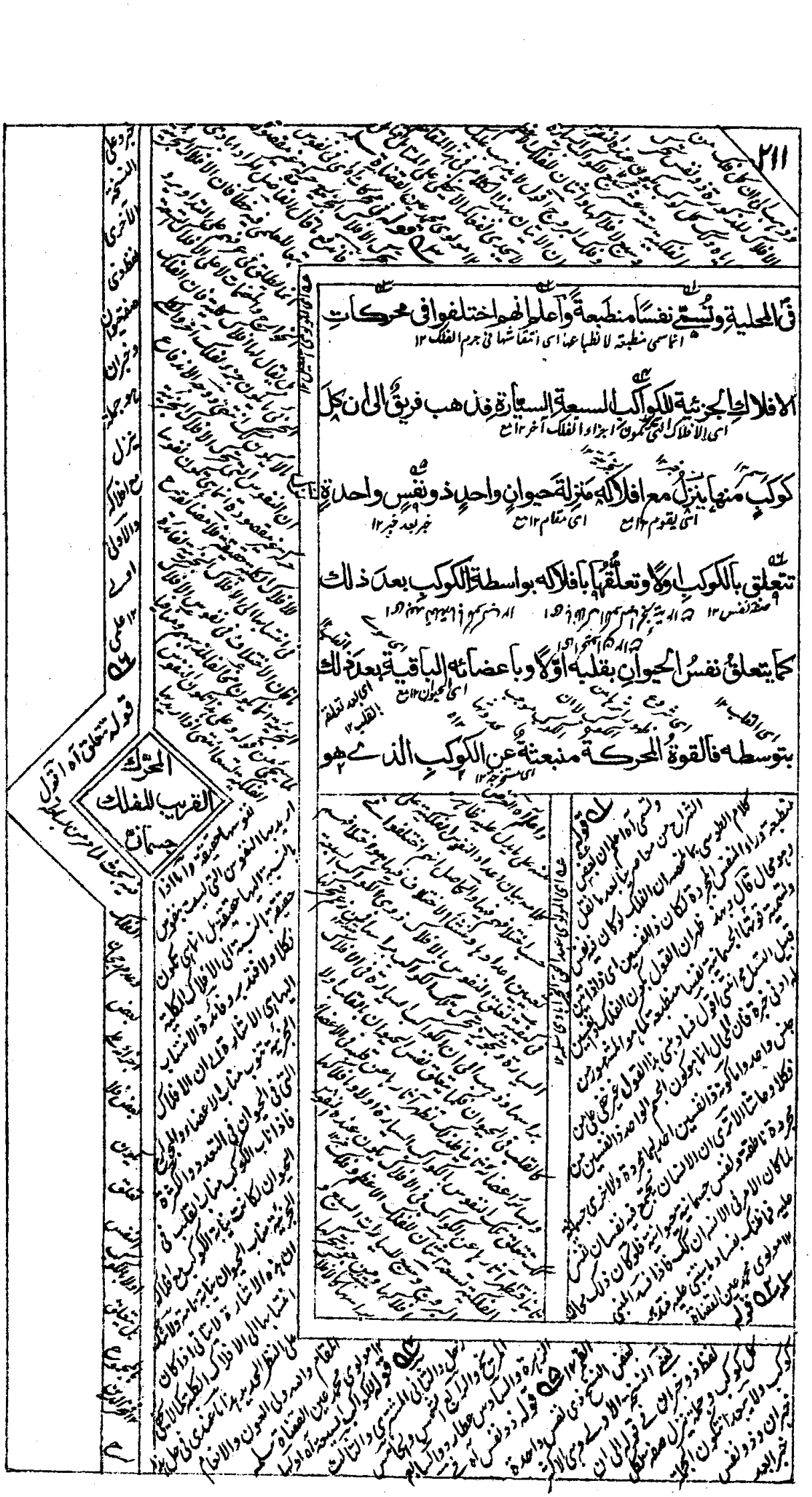

كالقلب في افلاكه التي هي كالجوارح والاعضاء الباقية وعلى هذا يكون

النفوس الفلكية تسعا اثنان للفلك الاعظم وفلك البروج وسبع

للسيارات وافلاكها وذهب الشيخ ومن تبعه الى ان لكل فلك من

الافلاك المذكورة ذو نفس محركة اياه وكذلك كل كوكب وقال ثبتوا

للكواكب ايضا حركات وضعية على انفسها فعدد النفوس المحركة

على هذا الراي عدد الافلاك والكواكب جميعا لان التحريكات

الاختيارية يعني الارادية الجزئية لا تقع الا عن ارادة تابعة في الاغلب لشوق

الى طلب امر ملائم ويسمى شهوة او الى دفع امر منافر ويسمى غضبا

ويدل على مغايرة الارادة للشوق كون الانسان مريدا لتناول ما لا يشتهيه

كما في الدواء البشع ومنه يعلم ان الفعل الاختياري قد يترتب على تصور النفع او

الضرر من غير توسط شوق هناك وغير مريد لتناول ما يشتهيه كما اذا منعه مانع

من حياء او حمية ثم ذلك الشوق منبعث عن تصور ذلك الامر الملائم او المنافر من

حيث انه ملائم او منافر تصورا مطابقا او غير مطابق وحينئذ اما ان تقع عن تصور كلي او

المحرك القريب للفلك جسماني

المحرك القريب للفلك حسمانى

لاسبيل الى الاول لان التصور الكلى نسبته الى جميع الجزئيات على السوية

فلا يقع منه بعض الحركات الجزئية دون بعض والا لزم الترجيح بلا

مرجح فمبدأ التحريكات الجزئية الارادية له تصورات جزئية قيل او كان

المعتبر فى صدور الفعل الجزئى التصور الجزئى لزم الدور وان تصوره

من حيث انه يمتنع من وقوع الشركة يتوقف على وجوده لانا نقول

حدوث السواد المعين مثلا لا نتصور الا سوادا معينا فى هذا

المحل فى هذا الوقت على هذا الشرط والمقيد بهذه القيود و

ان كانت الوفا لا يكون الا كليا واما تصور هذا السواد من

حيث تشخصه المانع عن فرض الاشتراك فلا يحصل الا

بعد وجوده فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور كان دورا

واجيب عنه بان ادراك الجزئي قبل وجوده موقوف على حصوله

المجيب الطوسي ١٢ اي التصور الجزئي ١٢

في الخيال لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي يتوقف

على تحصيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانه كما يكون حصول

اي على ايجاد الفاعل ١٢ اي تصوره ١٢

الجزئي في الخارج مبدأ لحصوله في الخيال فقد يكون حصوله في

الخيال ايضا مبدأ لحصوله في الخارج ولا يلزم الدور وكل ما له تصور

جزئي فهو جسماني هذا لا يصح على اطلاقه اذ الدليل مخصوص

بالجزئيات الجسمانية وقد صرحوا بان الجزئيات المجردة تتسم في النفس

قوله واجيب آه

حاصل الجواب بمنع ان التصور

الجزئي من حيث هو جزئي موقوف على الوجود الخارجي مطلقا بل

لكن ذلك التصور الجزئي موقوف على الوجود الخارجي او الموقوف عليه

فقط فاختلف الموقوف عليه التصور الجزئي بل يتوقف عليه احدهما وهو

بل بتوقف على الوجود الخارجي والموقوف عليه ذلك التصور

انما هو الوجود الخارجي دون الخيالي فانا نعلم ١٢ قوله واجيب آه

حاصل ان قول المصنف

لان التصور

ممنوع آه

ولسلمنا ان ارادة ايجاد الفاعل موقوفة على الوجود في الخارج

يلزم الدور فيه الوجود في الخارج موقوف على ارادة ايجاد الفاعل

قبل صدوره آه باطل اذ ربما يدرك الجزئي ولا يكون لا

في الخارج ولا في الخيال كما استدل عليه من قوله لانا

القضاة سلمنا آه قوله فانه كما يكون حصوله ١٢ موقوفا على وجوده

ان لا يصح قوله لانا على حصوله في الخارج اذ حصوله في الخارج

مبدأ لحصوله في الخيال فالدور لازم كما لو كان حصوله في الخيال

مبدأ لحصوله في الخارج فقد يكون العكس وهو انه يكون حصوله في الخارج

قوله فانه آه جواب سؤال ١٢ على كما نقل ان

قوله واجيب آه

حاصل ان التصور

المحرك القريب للفلك جسماني

ان الجزئيات الخ

ترتسم فيها فافهم ١٢ مولوي

محمد عين القضاة سلمه

قوله لم لا يصح آه فيه ان قوله

اذ الدليل آه لا يثبت عدم

الصحة اذ غايته عدم ثبوت ذلك

على اطلاقه بعد الدليل الذي

ذكره فيه الصحة والكلام المختصان

بالجسمانيات وهذا لا يستلزم

عدم صحة الدعوى في نفسها

بل الصحة وعدمها في غير الامكان

فالاولى الاكتفاء بقوله افقد صرحوا

آه لنظر وان التصريح بمنافاة

الجسمانية الفلكية مع انه

يصح جعل

الدليل

مخصصا

للدعوى

١٢ منه

قوله

مخصوص

لان الصغرى والكبرى

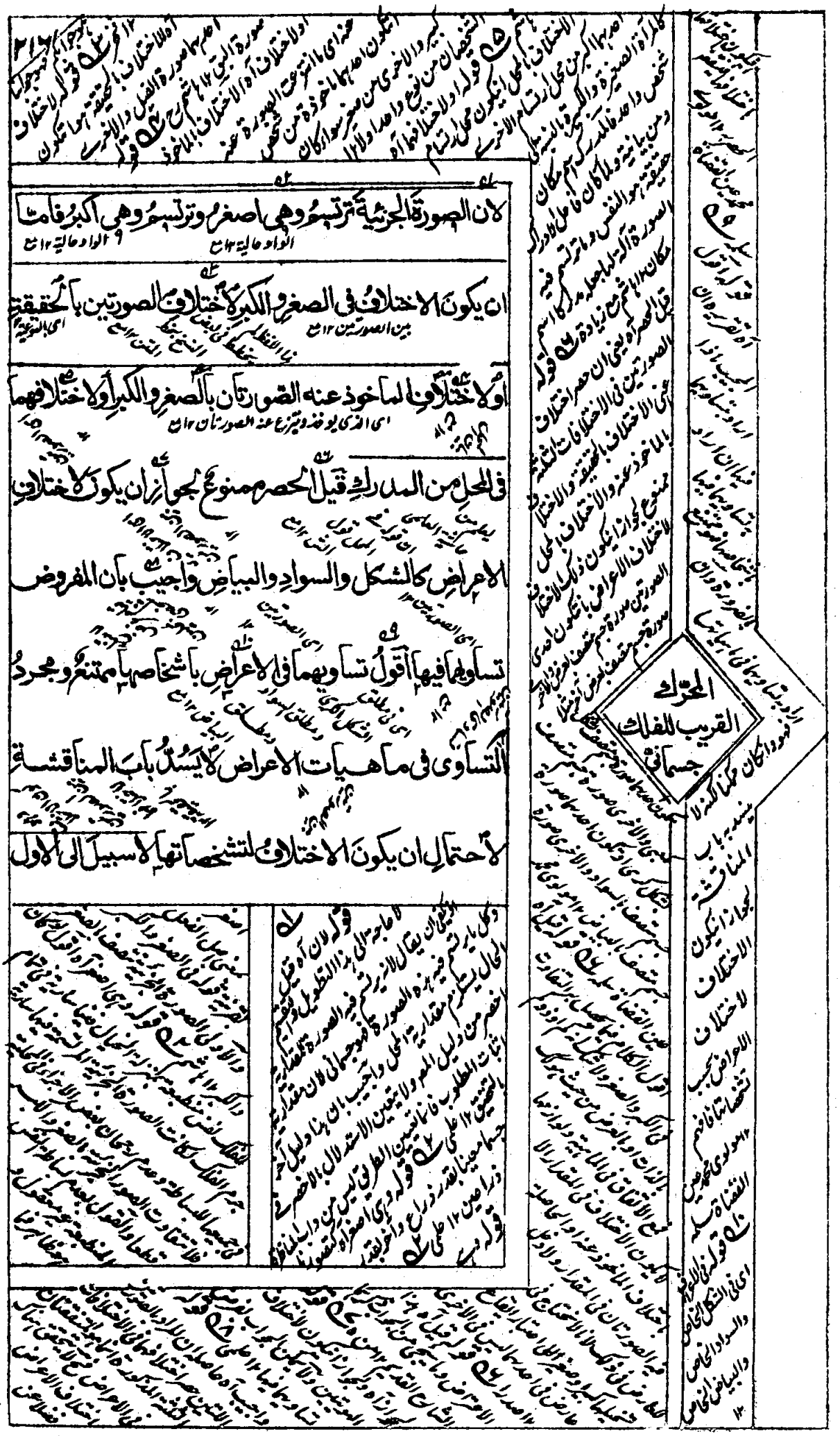

لانا نتكلم في الصورتين من نوع واحد ولا سبيل الى الثاني لان الصور

المختلفة بالصغر والكبر يجب ان تكون ماخوذة من خارج فتعين القسم

الثالث فتكون الصورة الكبيرة منهما مرتسمة في محل من المدرك غير ما ارتسمت

فيه الصورة الصغيرة فيتقسم المدرك وهو محال في الوضع وهذا شانه

فهو جسماني قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوم على التحريكات

الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت

عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح واجيب عنه

المحرك القريب للفلك جسماني

بان مبادی الحرکات الفلکیة هی الجواهر المفارقة بواسطة نفوسها

الجسمانیة المنطبعة فی اجرامها والبرهان انما قام علی ان القوی الجسمانیة

لا تکون مؤثرة آثارا غیر متناهیة الا علی ان لا تکون واسطة فی صدور

تلک الآثار وزعم بانه لما جاز بقاء القوی الجسمانیة مدة غیر متناهیة

وکونها واسطة فی صدور آثار لا یتناهی جاز ایضا کونها مبادی لتلک

الآثار لانها المباشرة لتلک التحریکات عندهم واذا کانت واسطة

فلیجز ایضا ان تباشرها استقلالا وقد یجاب ایضا بان هذه

التحریکات الغیر المتناهیة صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة

طرو ان الانفعالات الغیر المتناهیة علیها من النفس المجردة والثابت

بالبرهان امتناع صدور التحریکات الغیر المتناهیة من القوة الجسمانیة

ابتداء من غیر واسطة وذلک لا ینافی صدور التحریکات الغیر المتناهیة

عنها بواسطة الانفعالات الغیر المتناهیة الطاریة علیها من غیرها فتامل

المحرک القریب للفلک جسمانی

الفن الثالث في العنصريات وهو مشتمل على ستة فصول

فصل في البسائط العنصرية وهي اربعة بالاستقراء اذ العنصر اما بسيط

البسائط العنصرية

البسائط العنصرية

اوحارة وعلى التقديرين اما رطب اويابس

فالبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس

هو الارض والحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الارض

البسائط العنصرية

البسائط العنصرية

الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل في اللغة العربية كالاسطقس في اللغة اليونانية وهذه الاربعة من حيث انها تتركب منها المركبات تسمى اسطقسات ومن حيث انها تتحلل اليها المركبات تسمى عناصر ومن حيث انها يحصل بتضيدها عالم الكون والفساد تسمى ارکانا ومن حيث انها ينقلب كل منها الى الاخر تسمى اصول الكون والفساد وكل واحد منها يخالف الاخر في صورته الطبيعية

البسائط العنصرية

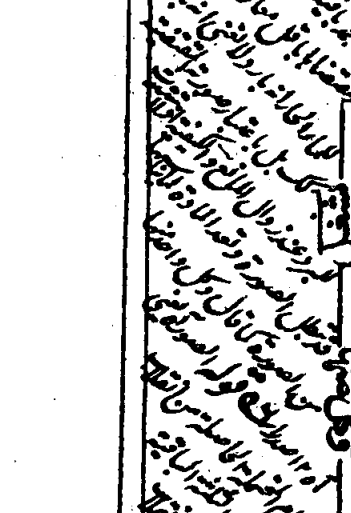

فيها وهي انقلابات احد العنصرين المتجاورين الى الآخر يعني انقلاب الارض

ماء وبالعكس في الماء هواء وبالعكس في الهواء نارا وبالعكس وهي التي تعرض

المصنف لبيانها واما الستة الباقية فبعضها لا يحصل الا بواسطة

واحدة يعني انقلاب الارض هواء وبالعكس والماء نارا وبالعكس و

بعضها لا يحصل الا بواسطتين يعني انقلاب الارض نارا وبالعكس

هذا ما اشتهر بينهم وقال الشيخ ان الصاعقة تتولد من اجسام نارية

فارقتها السخونة وصارت لاستيلاء البرودة على جوهرها متكاثفة

فلو صح ما ذكره لكانت اجزاء النار منقلبة الى اجزاء ارضية

صلبة بلا واسطة وايضا قد صرحوا بان النار القوية تحيل

انقلاب العناصر

الاجزاء الارضية نارا لان الماء الصافي ينقلب في زمان قليل حجرا يقرب

منه في الحجم فالمحال ان يتوهم ان فيها اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد

ذهاب الماء بالتبخر او التصوب وقيل ذلك معاين في عين سيهلكوه وهي

قرية من بلدة مراغة من بلاد اذربيجان وماؤها ينقلب حجرا مرمرا

انقلاب العناصر

قوله لان الماء اه

قوله فالمحال اه

قوله يقرب اه

قوله في عين اه

انقلاب العناصر

انقلاب العناصر

انقلاب العناصر

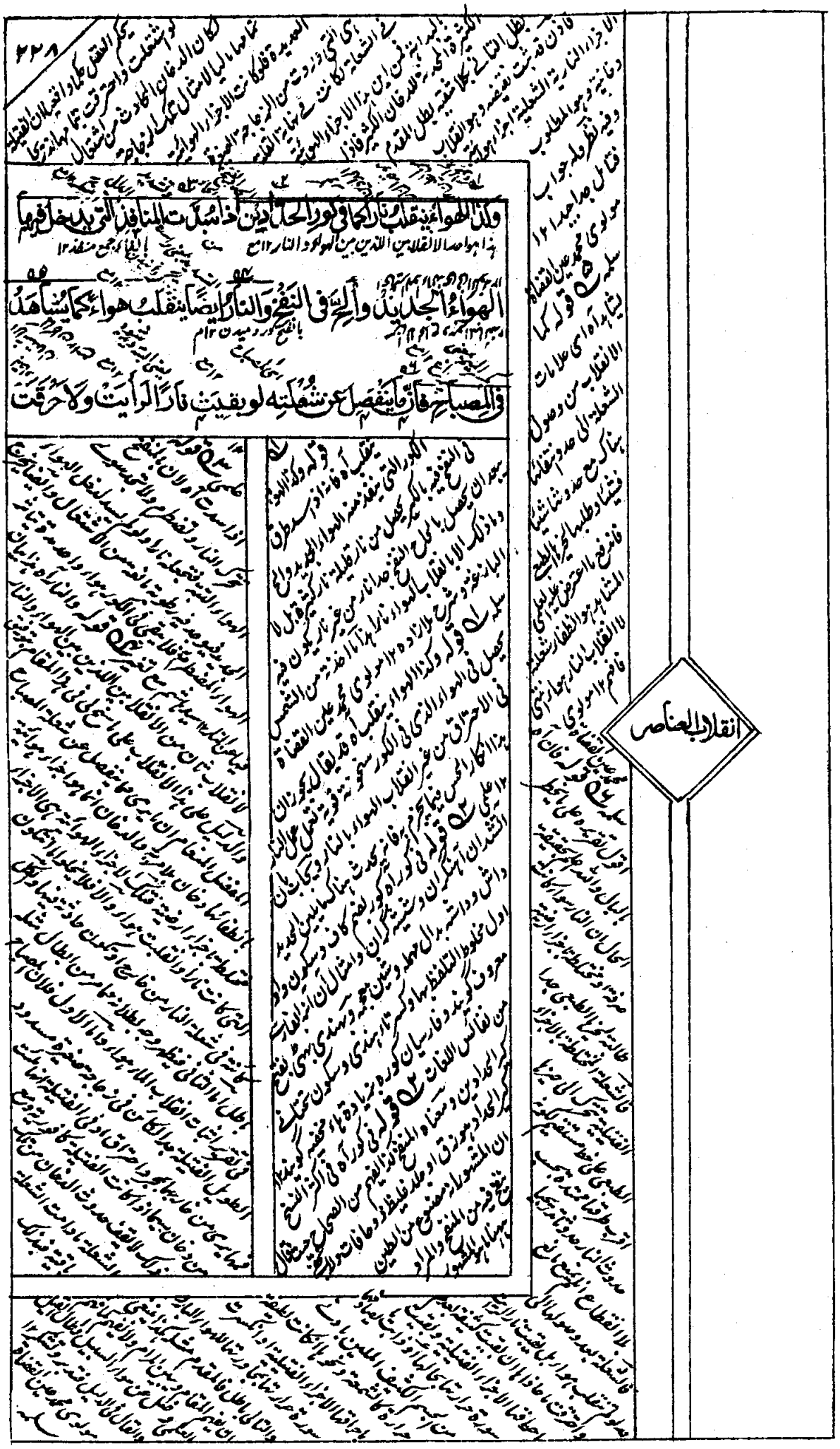

سقفنا الخيمة فإذن انقلبت هواء وايضا النار الكائنة في كور الحدادين

تنطفئ وتصير هواء ونقول ايضا الكيفيات العنصرية تزيد على الصور

الطبيعية لانها تستحيل في الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصور

الطبيعية بدوامها ولو كانت الكيفيات نفس الصور الطبيعية لاستحال ذلك

انقلاب العناصر

بحث المزاج

لا يخفى عليك ان ماذكره غير ظاهر في جميع الكيفيات لبسائط العناصر والبسائط سواء كانت حقيقية او اضافية ليشتمل الكلام المزاج الثاني ويكون تعريف المزاج جامعا اذا تصورت واجتمعت وتماست

بحث المزاج

في المركب وفعل بعضها في بعض بقواها اى كيفياتها المتضادة قيل
المراد بتضاد الكيفيات ههنا هو التخالف مطلقا لا التضاد الحقيقي
المصطلح الذي يكون بين الشيئين في غاية الخلاف ولا لم يكن
الكلام ممتنعا وكالمزاج الثاني كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج
بكسر زاء معجمة وسكون ياء وفتح باء موحدة وجيم وخاف بفارسي سياب وبهندسي پارة ۱۲
الزيبق والكبريت لان مزاج الزيبق ليس في غاية البعد
دليل للنفي ۱۲

قوله في المركب ليس
المراد بالمركب هو المركب
الذي يحصل به تحقق المزاج
حقيقة بل المراد المركب الذي يحصل به تحقق المزاج وحصول وصفه
والاتمام بعضها الى بعض مستتبع لهيئة اجتماعية ۱۲ علي
قوله اى كيفياتها تاثر فسر القوى بالكيفيات والظاهر ان المراد
ههنا الطبائع اى الصور النوعية التي لا تتحقق عندهم ان الاقتضاء والاباء
على المذهب المنصور في تحصيل المزاج من ان الفاعل هو الكيفية
دون الصورة كما قال المحشي العلمي والسيد ثم اقول كلا من
الوجهين منظور فيه اما الوجه الاول فبيانه ان الكيفية
من الاقتضاء ما يكون التي تخالف مطلقا كما سيذكره الشارح
بقوله قيل المراد به الاعم من المصطلح عندهم حتى يكون
تلك الارادة والتي في ان الاقتضاء والاباء لا تتحقق
عندهم في المزاج لكنه غير
متحقق فيها ايضا فتدبر
المسلك ۱۲

قوله اى الصور النوعية التي لا تتحقق عندهم ان الاقتضاء والاباء لا تتحقق
الكيفيات ۱۲ منه

قوله اى كيفياتها تاثر فسر القوى بالكيفيات والظاهر ان المراد ههنا الطبائع اى الصور النوعية التي لا تتحقق عندهم ان الاقتضاء والاباء لا تتحقق
الكيفيات ۱۲ منه

قوله اى كيفياتها تاثر فسر القوى بالكيفيات والظاهر ان المراد ههنا الطبائع اى الصور النوعية التي لا تتحقق عندهم ان الاقتضاء والاباء لا تتحقق
الكيفيات ۱۲ منه

قوله اى كيفياتها تاثر فسر القوى بالكيفيات والظاهر ان المراد ههنا الطبائع اى الصور النوعية التي لا تتحقق عندهم ان الاقتضاء والاباء لا تتحقق
الكيفيات ۱۲ منه

قوله اى كيفياتها تاثر فسر القوى بالكيفيات والظاهر ان المراد ههنا الطبائع اى الصور النوعية التي لا تتحقق عندهم ان الاقتضاء والاباء لا تتحقق
الكيفيات ۱۲ منه

بحث المزاج

عن مزاج الكبريت لتشابههما ورد ذلك بانه لا حاجة الى حمل الكلام
على خلاف المصطلح فان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها
رطب وبعضها يابس فكما ان بين السواد والبياض على الاطلاق
تضادا وغاية الخلاف كذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
وكسر كل واحد منها سورة كيفية الاخر الظاهر ان مذهب
اليه بعض المحققين من ان الفاعل المكاسر هو نفس الكيفية والمنفعل
المنكسر هو سورة الكيفية لا نفسها فان الحرارة مثلا تنكسر سورة البرودة
والبرودة تكسر سورة الحرارة وانكسار سورة البرودة لا يجب ان
يكون بسورة الحرارة بل يحصل ذلك بنفس الحرارة فان الماء الفاتر

بحث المزاج

اذا امتزج بالماء الشديد البرد يكسر سورة برودته وكذلك ان كسر سورة الحرارة لا يلزم ان يكون بسورة البرودة بل قد يحصل من فعل البرد وقد

اذا الماء القليل البرد اذا امتزج بالماء الشديد الحر يكسر سورة حرارتها فتحصل كيفية متوسطة توسطا ما بين الكيفيتين المتضادتين بحيث يستسخن بالقياس الى البرودة ويستبرد بالقياس الى الحرارة وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة متشابهة في جميع اجزائه يعني يكون الحاصل من تلك الكيفية في كل جزء من اجزاء المركب مماثلا للحاصل في جزء آخر اي يساويه في الحقيقة النوعية من غير تفاوت الا بالحل وهي المزاج

فصل في كائنات الجو

وهي ما يحدث من العناصر بلا مزاج ووجه التسمية إن أكثرها يحدث في الجو أي ما بين السماء والأرض أما السحاب والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الأكثري في ذلك تكاثف أجزاء البخار وهو أجزاء هوائية تمازجها أجزاء صغار

السحاب والمطر

مائية تلطفت بالحرارة بحيث لا تمايز بينهما في الحس لغاية الصغر

الصاعدة لأن ما يجاور الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء قيل

هذه المقدمة ليست تعليلا لما قبلها بل هي مقدمة تفيدنا في

أثناء البحث حيث قال فإن كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ما طرا

أقول يمكن توجيه الكلام بأن لا تكون هذه المقدمة مستدركة

السحاب والمطر

ههنا بان يقال قد ذكروا ان للهواء اربع طبقات الاولى ما يمتزج مع

النار وهي التي تتلاشى فيها الابخرة المرتفعة عن السفل وتتكون فيها

الكواكب ذوات الاذناب والنيازك وما يشبهها والثانية الهواء الغالب و

هي التي تحدث فيها الشهب الثالثة الهواء البارد المختلط بالاجزاء المائية

والاصل اليه اثر شعاع الشمس بالانعكاس من وجه الارض وتسمى طبقة

زمهريرية وهي منشأ السحاب والرعد والبرق والصاعقة الرابعة

الهواء الكثيف الذي يصل اليه اثر شعاع الشمس بالانعكاس من وجه

الارض والطبقتان الاوليان منها مجاورتان للنار والاخريان للماء

فحاصل كلامه ان كلا من الطبقتين الاخرين يستفيد كيفية البرد من
مخالطة الاجزاء المائية لكن الطبقة الرابعة لا تبقى على صرافة برودتها
التي اكتسبتها من مخالطة تلك الاجزاء المائية لوصول اثر شعاع الشمس
اليها بالانعكاس ثم الطبقة الثالثة التي ينقطع عنها اثر شعاع الشمس
تبقى باردة فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف بواسطة البرد
فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر للثقل
الحاصل من التكاثف والانجماد فالمجتمع هو السحاب

السحاب والمطر

السحاب والمطر

والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده فان وصل قبل اجتماعها ينزل السحاب ثلجا وان لم يصل قبل اجتماعها بل وصل بعده ينزل بردا بفتح الراء واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة الباردة لقلة الحرارة الموجبة للصعود فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا اذا اصابه البرد كما حكى الشيخ انه شاهد البخار قد صعد من اسافل بعض الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتى كانه مكبة موضوعة على وهدة وكان هو فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من هو تحته من اهل القرية التي كانت هناك يمطرون وقد لا ينعقد ولكنه ضبابا ويرتفع بادنى حرارة تصل اليه لكثرة لطافته وان كان قليلا فاذا ضربه البرد

والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده فان وصل قبل اجتماعها ينزل السحاب ثلجا وان لم يصل قبل اجتماعها بل وصل بعده ينزل بردا بفتح الراء واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة الباردة لقلة الحرارة الموجبة للصعود فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا اذا اصابه البرد كما حكى الشيخ انه شاهد البخار قد صعد من اسافل بعض الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتى كانه مكبة موضوعة على وهدة وكان هو فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من هو تحته من اهل القرية التي كانت هناك يمطرون وقد لا ينعقد ولكنه ضبابا ويرتفع بادنى حرارة تصل اليه لكثرة لطافته وان كان قليلا فاذا ضربه البرد

الرعد والبرق

اى برد الليل فان لم يتجمد فهو الطل وان اجمد فهو الصقيع ونسبته الى
الطل كنسبة الثلج الى المطر وقد يتكون السحاب من انقباض الهواء
بالبرد الشديد فيحصل حينئذ منه الاقسام المذكورة ولذا قيد
المصنف السبب فيما سبق بالاكثرى واما الرعد والبرق فسببهما ان
الدخان وهو اجزاء نارية تخالطها اجزاء صغار ارضية تلطفت
بالحرارة بحيث لا تمايز بينهما في الحس لغاية الصغر اذا ارتفع مع البخار
مختلطين وانعقد السحاب من البخار واحتبس الدخان فيما بين السحاب
فما صعد من الدخان الى العلو لبقاء حرارته او نزل الى السفل لنزولها
مزق السحاب وصعوده او تولد تمزيقا عنيفا فيحصل صوت هائل هو الرعد
بتمزيق وان اشتعل الدخان لما فيه من الدهنية بالحركة العنيفة المقتضية

الرعد والبرق

Bibliotheca Alexandrina

الرعد والبرق

للحرارة كان برقا ان كان لطيفا وينطفئ بسرعة وصاعقة ان كان غليظا
ولا ينطفئ حتى يصل الى الارض واذا وصل اليها فربما صار لطيفا فينفذ
في المتخلخل ولا يحرقه وينديب الاجسام الندية فيذيب الذهب في
الفضة في الصرة مثلا ولا يحرقها الا ما احترق من الدور وربما كان
كثيفا غليظا جدا فيحرق كل شيء اصابه وكثيرا ما يقع على الجبل
فيدكه دكا واما الرياح فقد تكون بسبب ان السحاب

الرعد والبرق

الرعد والبرق

مقداره بدون انضمام جسم آخر اليه واندفاعه من جهة الى الاخر

فيدافع الهواء ما يجاوره وذلك المجاور ايضا يدافع ما يجاوره فيتموج

الهواء وتضعف تلك المدافعة شيئا فشيئا الى غاية فتقف وقد

يحدث ايضا من تكاثف الهواء لانه اذا صغر حجمه يتحلل الهواء

المجاور له الى جهته ضرورة امتناع الخلاء وقد تكون بسبب برد

الدخان المتصاعد الى الطبقة الزمهريرية وزواله ومن الرياح وما يكون

سموما اى متكيفا بكيفية سمية محرقا قد يرى فيه حمرة

شعل النيران لاحتراقه في نفسه بالاشعة وقيل

Powered by Google

بیان قوس قزح

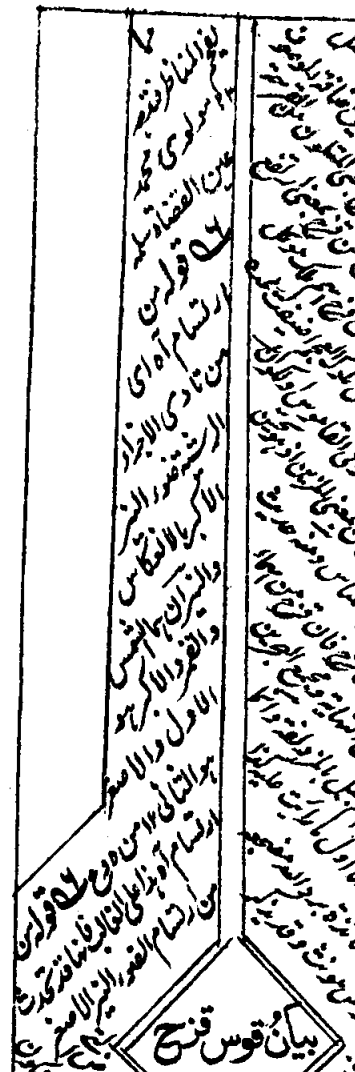

بيان قوس قزح

على وضع ينعكس الشعاع البصري عن كل منها الى الشمس ويكون وراء

تلك الاجزاء جسم كثيف اما جبل او سحاب كدر وكانت الشمس قريبة من الافق وادبرنا

على الشمس ونظرنا الى تلك الاجزاء وانعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فيرى في كل

جزء من تلك الاجزاء ضوء هاد ون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان الصقيل الذي

ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر جدا اذى الضوء واللون دون الشكل

فكانت تلك الاجزاء على هيأة قوس مستديرة باقل من نصف الدائرة وهو

ارتفاع الشمس ينقص هذا القوس لانقطاع الاجزاء التي ينعكس منها الاشعة

البصرية الى الشمس من الطرفين وانما احتاج حدوثها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء

الرشية جسم كثيف لتصير كالمرآة فان الشفاف الخير في شيء اذا كان وراءه شفاف

آخر وانما قيدنا كون الشمس قريبة من الافق فلان الاجزاء الرشية الكائنة في

الطبقة الهوائية السريعة الحركة نحو المشرق تصيبها من ارتفاع الشمس فاذا قلت او صحو ذلك

لم ير في الجو احيانا شيء غير مستدير على الوار قوس قزح بان يكون اجتماع الاجزاء الرشية

بيان قوس قزح

المذكورة على غير هيأة الاستدارة قلت لما تقرر في علم المناظر ان الجسم

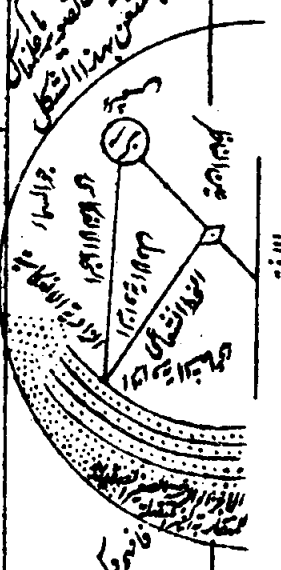

الشعاع والانعكاس فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيأة الاستدارة لم
ينعكس الشعاع من كل منها الى الشمس بحال لا يخفى على من له تخيل صحيح واختلاف
الوانها بسبب اختلاط ضوء النير والوان الغمام المختلفة وقد يقال ان البنا
العليا منها لما قربت من الشمس قوى فيها الاشراق فترى الاحمر الناصع ولما البنا
السفلى فلما بعدت عنها كانت اقل اشراقا فيرى فيها حمرة الى سواد وهو الازرق
واما ما يتوسط بينهما فان لونه متولد من ذينك اللونين وهو الكراثي
ورد هذا بان الكراثي لا ينا سب هذين اللونين بل هو
متولد من الصفرة والسواد وبان سبب اختلاف الوانها لو كان
اختلاف اجزائها بالقرب والبعد مقيسا الى النير كان الانتقال

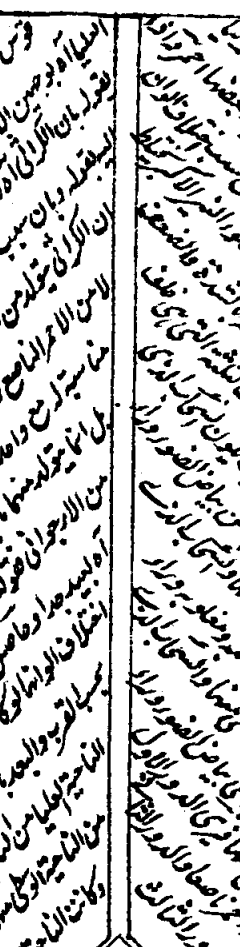

بيان الهالة

من احد اللونين الى آخر على سبيل التدريج فلم تكن الالوان الثلثة متشابهة
الاجزاء عند المحترز وقال الشيخ لست احصله واما الهالة فايضا انما تحدث
من ارتسام ضوء النير في اجزاء رشية صغيرة صقلية متقاربة غير متصلة
مستديرة حول النير وبيانه انه اذا وجد بين الناظر والنير الاجزاء
المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصري من كل منها الى النير ونظر في تلك
الاجزاء فيرى في كل منها ضوء النير دون شكله لما سبق وكان مجموعها
على هيأة دائرة تامة او ناقصة وهي الهالة وتدل على حدوث المطر
لانها اقرب الينا وزعم بعضهم انه يرى سبع هالات معا واعلم ان هالة الشمس و
تسمى الطفاوة بضم الطاء نادرة جدا لان الشمس تحل السحب الرقيقة وحكى
الشيخ في الشفاء انه راى حولها ثلثة الهالة التامة وثلثة انا الهالة الناقصة على الوان

Ahmet III 3339

بيان الشهب

قوس قزح واما الشهب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز النار وكان
لطيفا غير متصل بالارض اشتعل فيه النار فانقلب الى النارية و
يلتهب بسرعة حتى يرى كالمنطفئ بيانه على ما ذكره المحقق في شرح الاشارات
انه يشتعل طرفه العالي ولا يتم يذهب الاشتعال فيه الى آخره فيرى الاشتعال
ممتدا على سمت الدخان بسرعة الى الطرف الآخر وهو المسمى بالشهاب فاذا استحال الاجزاء
الارضية نارا فان صارت غير مرئية فظن انها انطفئت وليس ذلك بمطفوء

وان كان الدخان غليظا لا يطفى النار اياما وشهورا

بقدر غلظه ويكون على صورة ذى ذوابة او ذنب

او رمح او حيوان لهم قرون وحكى ان بعد المسيح عليه السلام

بيان الشهب

بيان الزلزلة

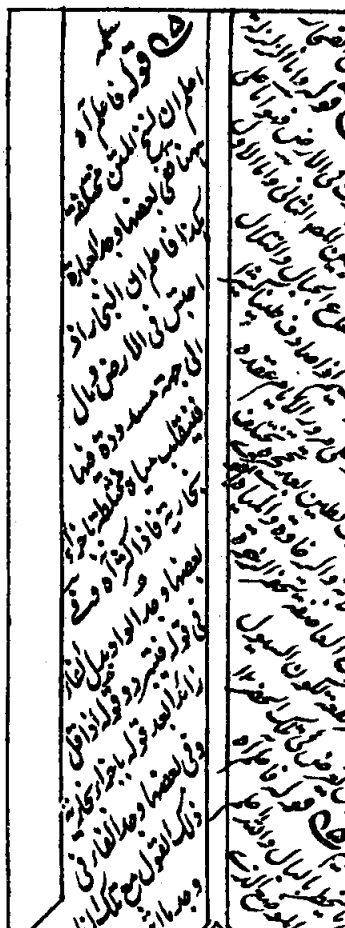

بزمان كثير ظهر في السماء نار مضطرمة في ناحية القطب

الشمالي وبقيت السنة كلها وكانت الظلمة تغشى العالم من تسع

ساعات من النهار الى الليل حتى لم يكن احد يبصر شيئا وكان ينزل

من الجو شبيه الهشيم والرماد وان كان اتصل الدخان بالارض

يشتعل النار فيه نازلة الى الارض ويسمى الحريق واما الزلزلة وانفجار

العيون فاعلم ان البخار اذا احتبس في الارض ومال الى جهة فيتبرد بها

Stamp: Asiatic Society of Bengal

سبب انفجار العيون

ای بالارض فینقلب میاهها مختلطة باجزاء بخاریة فاذا کثر بحیث لا یسعه
تفسیر لقوله یهبها ۱۲ مع بسبب الهبوط ۱۲ میرک
ای البخار ۱۲ مع
لو وصول مدد صار فی الیه
یعنی اذا زاد ۱۲ ص

الارض اوجب انشقاق الارض وانفجر منها العیون قال ابو البرکات فی المعتبر ان
لسه ۱۲ ص ۱۲ ص ۱۲ ص
یعنی برآمدن آن زمین چشمها ۱۲ مع البغدادی ۱۲ مع

السبب فی العیون والقنوات ونحوها هو ما یسیل من الثلوج ومیاهه
ای السبب ۱۲ مع

الامطار لانا نجدها تزید بزیادتها وتنقص بنقصانها واز استحالة الاهویة
ای الثلوج ومیاه الامطار ۱۲ مع

لیس الماهو مالیسیل اده والمقصود من اثباتها هو اثبات بزیادتها ۱۲ مولوی محمد حسین القضاة سلمه

والأبخرة المنحصرة في الارض لامدخل لها في ذلك واحتج بان باطن الارض في الصيف اشد بردا منه في الشتاء فلو كان سبب هذه استحالتها لوجب ان يكون العيون والقنوات ومياه الآبار في الصيف ازيد وفي الشتاء انقص مع ان الامر بخلاف ذلك على ما دلت عليه التجربة والحق ان السبب الذي ذكره صاحب المعتبر معتبر لا محالة الا انه غير مانع من اعتبار السبب الذي ذكره المصنف واحتجاجه في المنع انما يدل على انه لا يجوز ان يكون ذلك هو السبب التام

سبب انفجار العيون

لا على انه لا يجوز ان يكون ذلك سببا في الجملة واذا غلظ البخار

بحيث لا ينفذ في مجاري الارض او كانت الارض كثيفة عديمة

المسام اجتمع طالبا للخروج ولم يمكنه النفوذ فزلزلت الارض وكذا

الريح والدخان وربما قويت المادة على شق الارض فيحدث صوت

هائل وقد يخرج نارا لشدة الحركة المقتضية لاشتعال البخار

والدخان الممتزجين على طبيعة الدهن فصل في المعادن

فصل في المعادن

المعدن لفظ الجمع دون سائر الاسماء وذكر الفاضل ان المعدن في الاصل اسم للمكان الذي يقيم فيه الانسان او غيره من الحيوان ثم سمي به كل ما يستقر فيه من الجواهر وقيامه بخلافها فانها لا تختص ان يصلح ان يكون معدنا لها

ثم لما فرغ من الكلام في المركبات الناقصة شرع في الكلام في المركبات التامة وهي المعادن وانما قدمها على النبات والحيوان لتقدمها عليهما في الوجود وتأخرها عنهما في الكمال لان الاول اسبق من الثاني والاسبق من الاكمل والثاني اسبق من الثالث والاسبق من الاكمل وانما قدم النبات على الحيوان لان الاول اسبق من الثاني والاسبق من الاكمل وانما قدم النبات على الحيوان لان الاول اسبق من الثاني والاسبق من الاكمل

المركب التام وهو الذي له صورة نوعية تحفظ تركيبه اما ان يكون
له نشوء ونما اولا فالثاني هو المعدني والاول اما ان يكون له
حس وحركة ارادية اولا فالثاني هو النبات والاول هو الحيوان
وقد يقال لم ينتقض دليل على أن المعدني والنبات ليس
لهما حس وحركة ارادية وان المعدني ليس له نشوء ونمو
وغايته عدم الوجدان وانه لا يدل على العدم

فصل في المعادن

فی المعادن

ولذا قال شارح التلويحات المركب ان تحقق كونه ذا حس وارادة فهو
الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدن وقد
يتمسك لشعور النبات واختياره فی الحركة بما شاهد من ميلانه
عن سمت الاستقامة فی الصعود اذا كان هناك مانع فانه قبل ان
يصل الى ذلك المانع يعوج ثم اذا جاوزه عاد الى تلك الاستقامة
وفی شجرة النخل والمقطين امارات شاهدة بذلك وقد يتمسك
ايضا لاغتذاء المعدنی بما ظهر فی المرجان من هيأة النماء
الا بخرة والادخنة المحتبسة فی الارض اذا كثرت يتولد عنها ما اذا لم تكن

كثيرة اختلطت على ضروب من الاختلاطات المختلفة في الكم
اى اقسام ١٢ منه بيان ضروب ١٢ منه

والكيف فتكون منها الاجسام المعدنية فان غلب البخار على الدخان

يتولد النشم والبلور والزيبق والزرنيخ والرصاص وهو اما ابيض
بالكسر سياب ١٢ منه

وهو القلع او اسود وهو الاسرب واذا اطلق الرصاص اريد به
بالفتح يقال بالهندية راكا ١٢ اى الرصاص الاسود ١٢ منه

الابيض وغيرها من الجواهر المشفة قيل في عد الزيبق والرصاص
اى الاجسام المذكورة قيل ١٢ منه القائل الشارح العلامة الحرزبانى ١٢ منه

من هذا القسم نظرا ما الرصاص فلانه من الاجساد السبعة
اى الذى في الدخان ١٢

التى تتولد من امتزاج الزيبق والكبريت ولانه لا شفيف فيه
سياب ١٢ منه

تحقيق المعدنيات

فان غلب ... قوله ... يدل على غلبة البخار ... شفافية الجواهر المتولدة منها فانها تدل ... على ان المادة كثيفة فيها غالبة ... لغلبة البخار ... معرب يشب نام ... باشد وبراى خفقان ... عنان مع زيادة ... يكسر الزاى للعجمة ... قوله والزرنيخ ... قوله وهو هواة ... يعنى ان الرصاص ... يسمى بالقلع وما هو اسود فانما هو ابيض ... هو القلع بالتعبير الدارج في كلام اهل ... قوله الاسرب ... قيل لا ... قول منشأ هذا التقسيم ... قوله والاسرب ... قيل ... قول الاسرب ... قوله ... الذى فيه البخار غالب على الدخان بان يكون ... الاول ان كل ما يتولد في ... جزئين واولين ... ما يتولد في هذا القسم يكون شفافا ... الاجساد ... على الاول ... اخر الفقرة ... قوله ... قوله فلانه ... اختلافها في الكم ... قليلا وبعضها كثيرا واما اختلافها في الكيف فبان ... يكون بعضها ... وبعضها ... يكون نارية الدخان غالبة ... قوله والكيف ... قوله فتكون ... المفعول ... للفاعل ... قوله فان غلب ... رحمه الله ... اولين

تحقيق المعدنيات

وأما الزيبق فلانه لا شفيف فيه ايضا ولما تقرر عند هو انه

يتولد من جسوم مائي خالطته اجزاء كبريتية في غاية اللطافة

مخالطة شديدة بحيث لا يوجد له سطح الا وهو مغشى بغلاف

من الاجزاء الكبريتية كالقطرات المرشوشة على تراب هبائي

مسحوق غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها مغشاة بغلاف

ترابي يحفظها وان غلب الدخان يتولد الملح والزاج والكبريت

والنوشادر ثم من اختلاط بعض هذه اي الزيبق

مع بعض ای الکبریت تولدت الاجسام الارضیة ای

الاجساد السبعة المتطرقة وهی القابلة لضرب المطرقة

بحیث لا تتکسر ولا تتفرق بل تتلین وتندفع الی عمقها

فتنبسط مثل الذهب والفضة والنحاس والحدید والخارصینی

والاسرب والقلعی فصل فی النبات وله قوة

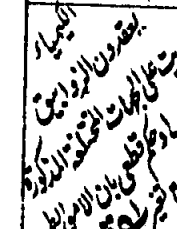

فصل فی النبات

ای صورۃ نوعیۃ عدیمۃ الشعور عند الاکثر تحفظ ترکیبہ و تصدر عنہا حرکات النبات فی الاقطار المتسامۃ نموا و افعالا مختلفۃ بالآلات مختلفۃ قیل فان الواحد لا یصدر عنہ فاعیل مختلفۃ الا بالآلات المختلفۃ وفیہ نظر لان قولہم الواحد من حیث ہو واحد لا یصدر عنہ الا الواحد علی تقدیر صحتہ یستلزم ان لا یصدر عن الواحد افاعیل مختلفۃ الا بالجہات المختلفۃ سواء کانت تلک الجہات آلات او غیرہا و یسمی نفسانیۃ

ای صورۃ نوعیۃ عدیمۃ الشعور عند الاکثر تحفظ ترکیبہ و تصدر عنہا حرکات النبات فی الاقطار المتسامۃ نموا و افعالا مختلفۃ بالآلات مختلفۃ قیل فان الواحد لا یصدر عنہ فاعیل مختلفۃ الا بالآلات المختلفۃ وفیہ نظر لان قولہم الواحد من حیث ہو واحد لا یصدر عنہ الا الواحد علی تقدیر صحتہ یستلزم ان لا یصدر عن الواحد افاعیل مختلفۃ الا بالجہات المختلفۃ سواء کانت تلک الجہات آلات او غیرہا و یسمی نفسانیۃ

كمال اول وهو ما يتم به النوع أما في حد ذاته كهيأة السرير فإنها
سواء كان ذلك النوع صناعيا كالسرير او لا كالانسان ١٢ منه
مطلقا ١٢ منه اي الكمال
كمال للجسم السريري لانه لا يتم السرير في حد ذاته الا بها او
شان ١٢ منه لانها علة صورية لها ١٢ منه
في صفاته كالبياض فانه كمال للجسم الابيض لا يكمل في صفته
صفة كمال ١٢ منه
الا به والاول كمال اول والثاني كمال ثان لجسم طبيعي ليس المراد
اعني ما يكمل به النوع في ذاته ١٢ هاشم اعني ما يكمل به النوع في صفاته وهو ما يتبع النوع من العوارض ١٢ هاشم
به ههنا ما يقابل الجسم التعليمي بل ما يقابل الجسم الصناعي فاحترز به
اي جسم طبيعي ١٢ منه
اي بل المراد به ما يقابل الجسم الذي حصل في الجسم الصناعي ١٢ منه

فصل في الثبات

قوله كمال اول اه لقائل ان يقول ان الكمال الاول ما يتوقف عليه قوام ذات النوع وهو على ما حققت سابقا هو الصورة النوعية فكيف يصح ان يقال ان الكمال الاول هو الهيولى مع الصورة النوعية ١٢ منه

قوله كمال اول اه لقائل ان يقول ان الكمال الاول ما يتوقف عليه قوام ذات النوع وهو على ما حققت سابقا هو الصورة النوعية فكيف يصح ان يقال ان الكمال الاول هو الهيولى مع الصورة النوعية ١٢ منه

قوله كمال اول اه لقائل ان يقول ان الكمال الاول ما يتوقف عليه قوام ذات النوع وهو على ما حققت سابقا هو الصورة النوعية فكيف يصح ان يقال ان الكمال الاول هو الهيولى مع الصورة النوعية ١٢ منه

قوله كمال ثان اه لقائل ان يقول ان الكمال الثاني ما يتوقف عليه كمال النوع وهو على ما حققت سابقا هو الصورة النوعية فكيف يصح ان يقال ان الكمال الثاني هو الهيولى مع الصورة النوعية ١٢ منه

قوله والاول كمال اول والثاني كمال ثان اه لقائل ان يقول ان الكمال الاول ما يتوقف عليه قوام ذات النوع وهو على ما حققت سابقا هو الصورة النوعية فكيف يصح ان يقال ان الكمال الاول هو الهيولى مع الصورة النوعية ١٢ منه

قوله ليس المراد اه اقول ما

فصل فی النبات

عن مثل الهيأة السريرية ومنهم من رفع الطبع على انه صفة لكمال
اى الطبيعى ۱۲ منه
احترازا عن الكمال الصناعى فالكمال الاول قد يكون صناعيا يحصل
الفاء للتعليل ۱۲ منه
بصنع الانسان كالسرير وقد يكون طبعيا لا مدخل لصنعه فيه اى يجوز
مثلا ۱۲ منه
جره على انه صفة جسم اى جسم مشتمل على الآلة ورفعه على انه صفة
كمال اى كمال ذو آلة واحترز به عن صور البسائط والمعدنيات من جهة

قوله الكمال الاول الخ اى الكمال الاول هو الصورة النوعية التى بها يصير الشئ بالقوة بالفعل وهو الذى يحصل به النوع ويتم به ذاته وهو المراد بالكمال الاول فى كلام المصنف وقوله الكمال الثانى هو الذى يحصل للنوع بعد حصول ذاته وتمامها وهو المراد بالكمال الثانى فى كلام المصنف وقوله الكمال الاول يكون للجسم الخ اى الكمال الاول يكون للجسم الطبيعى الذى هو جوهر قابل للابعاد الثلثة وقوله الكمال الثانى يكون للجسم الخ اى الكمال الثانى يكون للجسم الذى هو جوهر قابل للابعاد الثلثة بواسطة الكيفية التى هى الكمال الاول وقوله الكمال الاول يكون للجسم الخ اى الكمال الاول يكون للجسم الذى هو جوهر قابل للابعاد الثلثة بواسطة الهيولى التى هى جزء من الجسم الطبيعى وقوله الكمال الثانى يكون للجسم الخ اى الكمال الثانى يكون للجسم الذى هو جوهر قابل للابعاد الثلثة بواسطة الكيفية التى هى الكمال الاول وقوله الكمال الاول والثانى يكونان للجسم الخ اى الكمال الاول والثانى يكونان للجسم الذى هو جوهر قابل للابعاد الثلثة بواسطة الهيولى والكيفية التى هى الكمال الاول وقوله فافهم ۱۲ منه

قوله وفيه ايماء الخ اى فى قوله فصل فى النبات ايماء الخ وقوله الى ان النفس النباتية الخ اى الى ان النفس النباتية هى الكمال الاول الخ وقوله والى ان الاعضاء الخ اى والى ان الاعضاء هى الكمال الاول الخ وقوله والى ان القوى الخ اى والى ان القوى هى الكمال الاول الخ وقوله والى ان الافعال الخ اى والى ان الافعال هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الانفعالات الخ اى والى ان الانفعالات هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاحوال الخ اى والى ان الاحوال هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الكيفيات الخ اى والى ان الكيفيات هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاشكال الخ اى والى ان الاشكال هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاوضاع الخ اى والى ان الاوضاع هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الازمنة الخ اى والى ان الازمنة هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الامكنة الخ اى والى ان الامكنة هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاضافات الخ اى والى ان الاضافات هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاسباب الخ اى والى ان الاسباب هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المسببات الخ اى والى ان المسببات هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الشرائط الخ اى والى ان الشرائط هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الموانع الخ اى والى ان الموانع هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاضداد الخ اى والى ان الاضداد هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المتضايفين الخ اى والى ان المتضايفين هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاولى الخ اى والى ان الاولى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاخرى الخ اى والى ان الاخرى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاصل الخ اى والى ان الاصل هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الفرع الخ اى والى ان الفرع هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المقدم الخ اى والى ان المقدم هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان التالى الخ اى والى ان التالى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المتقدم الخ اى والى ان المتقدم هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المتأخر الخ اى والى ان المتأخر هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المعية الخ اى والى ان المعية هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاجتماع الخ اى والى ان الاجتماع هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الافتراق الخ اى والى ان الافتراق هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاتحاد الخ اى والى ان الاتحاد هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاختلاف الخ اى والى ان الاختلاف هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المغايرة الخ اى والى ان المغايرة هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المساوى الخ اى والى ان المساوى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاعم الخ اى والى ان الاعم هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاخص الخ اى والى ان الاخص هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المطلق الخ اى والى ان المطلق هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المقيد الخ اى والى ان المقيد هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الكلى الخ اى والى ان الكلى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الجزئى الخ اى والى ان الجزئى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الكل الخ اى والى ان الكل هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الجزء الخ اى والى ان الجزء هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الواجب الخ اى والى ان الواجب هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الممكن الخ اى والى ان الممكن هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الحادث الخ اى والى ان الحادث هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان القديم الخ اى والى ان القديم هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الزمانى الخ اى والى ان الزمانى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الدهرى الخ اى والى ان الدهرى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان السرمدى الخ اى والى ان السرمدى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الحركة الخ اى والى ان الحركة هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان السكون الخ اى والى ان السكون هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الكم الخ اى والى ان الكم هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الكيف الخ اى والى ان الكيف هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاين الخ اى والى ان الاين هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المتى الخ اى والى ان المتى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الوضع الخ اى والى ان الوضع هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الجدة الخ اى والى ان الجدة هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الفعل الخ اى والى ان الفعل هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الانفعال الخ اى والى ان الانفعال هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الملك الخ اى والى ان الملك هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الكل الخ اى والى ان الكل هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الجزء الخ اى والى ان الجزء هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الواجب الخ اى والى ان الواجب هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الممكن الخ اى والى ان الممكن هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الحادث الخ اى والى ان الحادث هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان القديم الخ اى والى ان القديم هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الزمانى الخ اى والى ان الزمانى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الدهرى الخ اى والى ان الدهرى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان السرمدى الخ اى والى ان السرمدى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الحركة الخ اى والى ان الحركة هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان السكون الخ اى والى ان السكون هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الكم الخ اى والى ان الكم هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الكيف الخ اى والى ان الكيف هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاين الخ اى والى ان الاين هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المتى الخ اى والى ان المتى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الوضع الخ اى والى ان الوضع هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الجدة الخ اى والى ان الجدة هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الفعل الخ اى والى ان الفعل هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الانفعال الخ اى والى ان الانفعال هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الملك الخ اى والى ان الملك هى الكمال الثانى الخ

قوله احترازا عن الكمال الصناعى الخ اى احترازا عن الكمال الصناعى الذى هو الكمال الثانى الخ وقوله احترازا عن السرير الخ اى احترازا عن السرير الذى هو الكمال الثانى الخ وقوله احترازا عن الكرسى الخ اى احترازا عن الكرسى الذى هو الكمال الثانى الخ وقوله احترازا عن السرير الخ اى احترازا عن السرير الذى هو الكمال الثانى الخ وقوله احترازا عن الكرسى الخ اى احترازا عن الكرسى الذى هو الكمال الثانى الخ

قوله وفيه ايماء الخ اى فى قوله فصل فى النبات ايماء الخ وقوله الى ان النفس النباتية الخ اى الى ان النفس النباتية هى الكمال الاول الخ وقوله والى ان الاعضاء الخ اى والى ان الاعضاء هى الكمال الاول الخ وقوله والى ان القوى الخ اى والى ان القوى هى الكمال الاول الخ وقوله والى ان الافعال الخ اى والى ان الافعال هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الانفعالات الخ اى والى ان الانفعالات هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاحوال الخ اى والى ان الاحوال هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الكيفيات الخ اى والى ان الكيفيات هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاشكال الخ اى والى ان الاشكال هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاوضاع الخ اى والى ان الاوضاع هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الازمنة الخ اى والى ان الازمنة هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الامكنة الخ اى والى ان الامكنة هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاضافات الخ اى والى ان الاضافات هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاسباب الخ اى والى ان الاسباب هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المسببات الخ اى والى ان المسببات هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الشرائط الخ اى والى ان الشرائط هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الموانع الخ اى والى ان الموانع هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاضداد الخ اى والى ان الاضداد هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المتضايفين الخ اى والى ان المتضايفين هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاولى الخ اى والى ان الاولى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاخرى الخ اى والى ان الاخرى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاصل الخ اى والى ان الاصل هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الفرع الخ اى والى ان الفرع هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المقدم الخ اى والى ان المقدم هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان التالى الخ اى والى ان التالى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المتقدم الخ اى والى ان المتقدم هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المتأخر الخ اى والى ان المتأخر هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المعية الخ اى والى ان المعية هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاجتماع الخ اى والى ان الاجتماع هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الافتراق الخ اى والى ان الافتراق هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاتحاد الخ اى والى ان الاتحاد هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاختلاف الخ اى والى ان الاختلاف هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المغايرة الخ اى والى ان المغايرة هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المساوى الخ اى والى ان المساوى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاعم الخ اى والى ان الاعم هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاخص الخ اى والى ان الاخص هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المطلق الخ اى والى ان المطلق هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المقيد الخ اى والى ان المقيد هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الكلى الخ اى والى ان الكلى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الجزئى الخ اى والى ان الجزئى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الكل الخ اى والى ان الكل هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الجزء الخ اى والى ان الجزء هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الواجب الخ اى والى ان الواجب هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الممكن الخ اى والى ان الممكن هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الحادث الخ اى والى ان الحادث هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان القديم الخ اى والى ان القديم هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الزمانى الخ اى والى ان الزمانى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الدهرى الخ اى والى ان الدهرى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان السرمدى الخ اى والى ان السرمدى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الحركة الخ اى والى ان الحركة هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان السكون الخ اى والى ان السكون هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الكم الخ اى والى ان الكم هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الكيف الخ اى والى ان الكيف هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الاين الخ اى والى ان الاين هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان المتى الخ اى والى ان المتى هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الوضع الخ اى والى ان الوضع هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الجدة الخ اى والى ان الجدة هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الفعل الخ اى والى ان الفعل هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الانفعال الخ اى والى ان الانفعال هى الكمال الثانى الخ وقوله والى ان الملك الخ اى والى ان الملك هى الكمال الثانى الخ

مایتولدُ ویزیدُ ویغتذی فقط واحترزبہ عن النفس

الحیوانیۃِ والانسانیۃ فلہا قوۃ غاذیۃ لاجل بقاء

الشخص وھی القوۃ التی تحیل جسماً اخر الی مشاکلہ

فصل فی النبات

فصل في النبات

الجسم الذي هي فيه فتلصق تلك القوة ذلك الجسم لمشاكلة بدل ما يتحلل عنه بالحرارة الغريزية او غيرها وهاهنا قوة نامية لاجل كمال الشخص في القياس ان يقال منمية لكنهم راعوا مشاكلة الغاذية وهي التي تزيد في الجسم الذي هي فيه زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا قيل احترز به عن الزيادة الصناعية فانها لا تكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية تكون في بعض الاقطار دون بعض آخر وفيه نظر لان نيادة الجسم المغتذي في الاقطار بانضمام الغذاء

قوله فتلصق آه اقول الضمير وان كان راجعا الى القوة لكن ليست هي بملصقة بل الملصق هو الجسم الذي هي فيه فتدبر قال العلمي لو حذف قوله فتلصق به لكفى في الجامعية والمانعية لكنه ذكره ليتحقق الحاجة الى الاخراج اقول بل لا يتحقق الحاجة الى الاخراج اذ يمكن ان يقال ان فعل القوة الغاذية هو الفصل الثالث وهو تحصيل الغذاء كما لا يخفى فتدبر

قوله

اليه بنفسه واذا كان كذلك فنقول في الزيادات الصناعية ايضا اذا اضاف

الصانع الى الشمعة مقدارا آخر من الشمع حصلت الزيادة الصناعية والاقطار

الى ان يبلغ كمال النشو يخرج به مبدأ السمن والورم اذ ليس غايتها بلوغ الجسم

الى كمال نشوه وقيل هما خارجان بقوله على تناسب طبعي اي نسبة تقتضيها طبيعة

المحل وقد يقال ان السمن والورم خارجان بقوله في اقطاره طولا وعرضا

وعمقا اما السمن فلانه لا يزيد في الطول بل في العرض والعمق واما الورم فلامتناع

تورم القلب بالاتفاق وتورم العظام عند الاكثرين اقول

فيه بحث لان المفهوم من زيادة الجسم في اقطاره الثلثة

فصل في النبات

قوى النفس النباتية

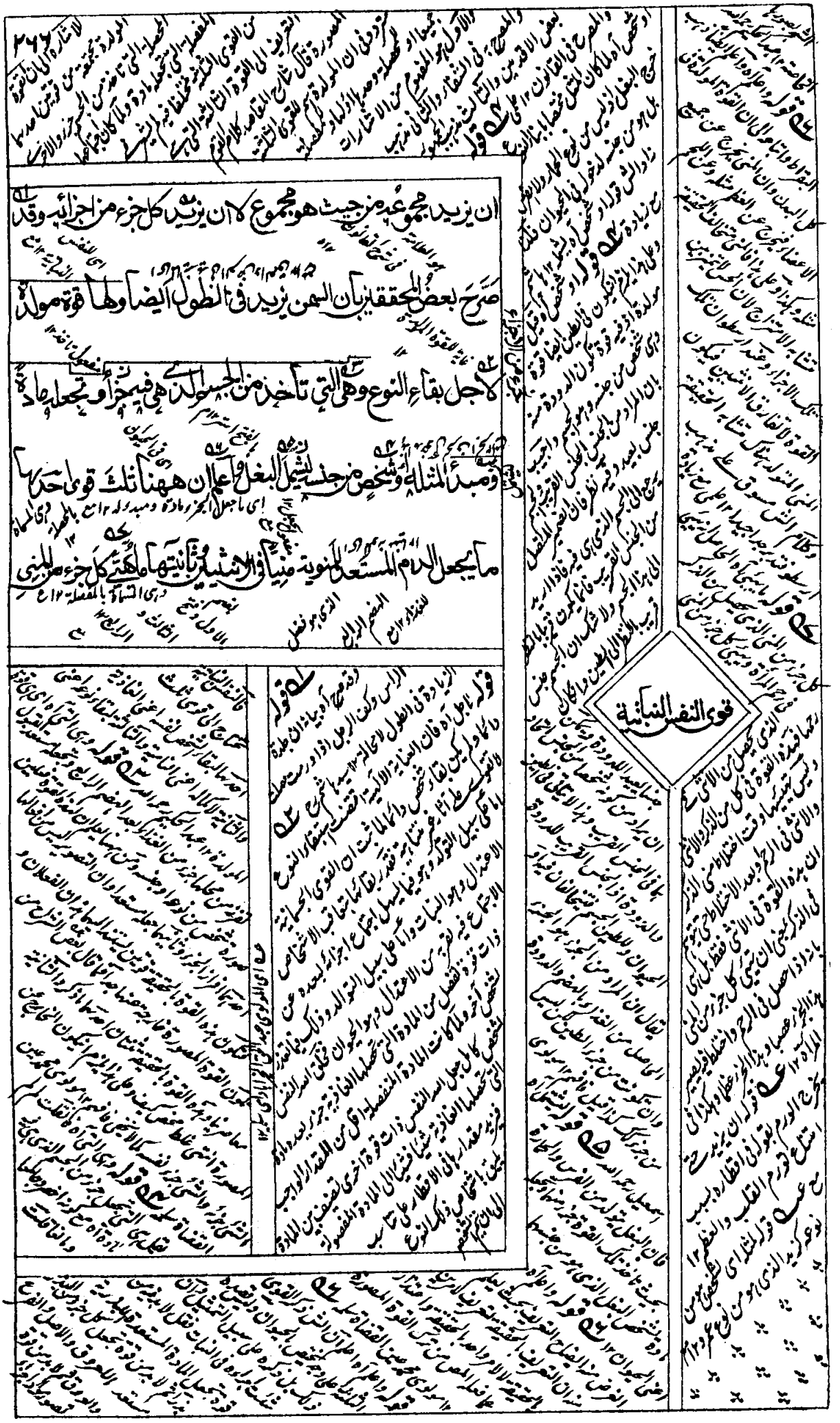

قوى النفس النباتية

الحاصل من الذكر والانثى في الرحم بعضو مخصوص بان يجعل العضو مستعدا
للعظمية وبعضو به مستعدا للغضبية الى غير ذلك والمولد مجموع هاتين القوتين
فوحدتها اعتبارية وتاثيرها ما يصور مواد الاعضاء بصورها الخاصة بها وتسمى
مصورة وذهب المحقق الطوسي الى ان صدور التصوير عن قوة عديمة الشعور
ممتنع وكان المصنف يصاد هيلى ذلك فلذا زيد المصورة هي والغاذية
تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع ثفله فلها خوادم اربع

قوله وتدفع ثفله الخ اي الى ما يليق به من الاعضاء كالكبد والمعدة
قوله فلها خوادم اربع اي لاحتياج الغذاء اليها قبل وصوله
الى المغتذي بنفسه الى آخر ما ذكره

قوله وتسمى مصورة قد عرفت ان التصوير هو الرسم بالاشكال
والصورة تعني بالاشكال الحاصلة من التصوير وهي
قوله وذهب المحقق الطوسي الخ قد عرفت ان التصوير
هو الرسم بالاشكال والصور الحاصلة منه وقد
ذكر المصنف ان المصورة هي المولدة وهي
قوة عديمة الشعور فيما ذهب اليه المحقق
الطوسي ان صدور التصوير عن قوة عديمة
الشعور ممتنع وكان المصنف يصاد هيلى ذلك
قوله فلذا زيد المصورة هي والغاذية اي
لاحتياج الغذاء اليها قبل وصوله الى المغتذي
بنفسه الى آخر ما ذكره

قوله وذهب المحقق الطوسي الخ قد عرفت
ان التصوير هو الرسم بالاشكال والصور
الحاصلة منه وقد ذكر المصنف ان المصورة
هي المولدة وهي قوة عديمة الشعور
فيما ذهب اليه المحقق الطوسي ان صدور
التصوير عن قوة عديمة الشعور ممتنع
وكان المصنف يصاد هيلى ذلك
قوله فلذا زيد المصورة هي والغاذية اي
لاحتياج الغذاء اليها قبل وصوله
الى المغتذي بنفسه الى آخر ما ذكره

قوله وذهب المحقق الطوسي الخ قد عرفت
ان التصوير هو الرسم بالاشكال والصور
الحاصلة منه وقد ذكر المصنف ان المصورة
هي المولدة وهي قوة عديمة الشعور
فيما ذهب اليه المحقق الطوسي ان صدور
التصوير عن قوة عديمة الشعور ممتنع
وكان المصنف يصاد هيلى ذلك
قوله فلذا زيد المصورة هي والغاذية اي
لاحتياج الغذاء اليها قبل وصوله
الى المغتذي بنفسه الى آخر ما ذكره

قوى النفس الثلاثة

قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثقل لا بعد ان تتحد
الغاذية والهاضمة والاكثر الاطباء كجالينوس وابي سهل المسيحي
وصاحب الكامل وغيرهم من الاطباء المتاخرين لم يفرقوا بينهما
وغاية ما قيل في الفرق ان القوة الهاضمة يتبدء فعلها عند
انتهاء فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا اجذبت جاذبة
عضو شيئا من الدم وامسكته ماسكة ذلك العضو فللدم
صورة نوعية فاذا استحال ذلك شبيها بالعضو فقد بطلت تلك الصورة
وحدثت صورة اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا للصورة
الدموية وهذا الكون والفساد انما يحصلان بان يحدث هناك من الطبخ ما
يلخذ استعدادا للمادة للصورة الدموية فلا تنقاص ويلخذ استعدادها
للصورة العضوية في الازدياد ولا يزال الاول ينتقص والثاني يتزايد الى ان تنتهي المادة

الى حيث يبطل عنها الصورة الاولى وهى الدموية فيحدث الاخرى وهى العضوية

فهنا حالتان احديهما سابقة على الاخرى فالحالة الاولى هى فعل القوة الهاضمة

والثانية هى فعل القوة الغاذية وأورد عليه انه لا يجوز ان يكون حصول الحالتين

بقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد مثل هذه الحالات واستدعت كل واحدة

منها قوة على حدة لصارت القوى اكثر من المذكورة فان الغذاء له تغيرات

كثيرة تحسب مراتب الهضوم بعضها تغير فى الكيف فقط وبعضها تغير فى الصورة النوعية

ايضا ولما جاز ان تكون تلك التغيرات الكثيرة بقوة واحدة هى الهاضمة

فليجز ان يكون التغير الى الصورة العضوية ايضا بتلك القوة بعينها فتكون هى مبطلة

للصورة الدموية ومحصلة للصورة العضوية كما كانت مبطلة للصورة الغذائية

ومحصلة للصورة الدموية والنامية تقف من الفعل اذ حين كمال النشو تبقى

النفس الحيوانية

الغاذية تفعل الى ان تتحرك فيعرض الموت قيل هذا دليل على التعاير بين

القوتين ويحتمل ان يكون هناك قوة واحدة يختلف احوالها بالقوة

والضعف فتحصل برهة من الغذاء ما يزيد على قدر المتحلل وذلك في

سن النمو اعني الى قريب من الثلثين تو تتظهر قليلا شيء من الضعف فتحصل

حالة يساوي فيه ذلك في سن الوقوف الى قريب من الاربعين ثم يتزايد ضعفها فلا

تقوى على تحصيل ما يساوي المتحلل وذلك في سن الانحطاط الخفي الذي

لا يتبين اعني الى قريب من الستين وفي سن الانحطاط الظاهر الذي

هو ما بعده الى اخر العمر

فصل في الحيوان

وهو مختص بالنفس الحيوانية وهي كمال

النفس الحيوانية

اول الجسم طبعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة

اقول هذا بحث لانه ان اراد الآلي من جهة هذين الامرين فقط على ما في

النبات فلا يصدق التعريف على النفس الحيوانية لانها آلية من

جهة الافعال النباتية ايضا وان اراد الآلي من جهتهما مطلقا

فينتقض التعريف بالنفس الناطقة فالمناسب ان يقال من جهة

النفس الحيوانية

ما يفعل الافعال النباتية ويدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة

باز دياد قيد ما يفعل الافعال النباتية يندرج الشق الاول من البحث المذكور ١٢

فقط اللهم الا ان يقال انه ذهب الى ما زعمه بعضهم من ان بدن الحيوان يشتمل

جواب باختيار الشق الاول ١٢

على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى نفس نباتية للتغذية والتنمية والتوليد وعلى

نفس حيوانية للاحساس والحركة الارادية ولا يرد مثل هذا على تعريف النفس النباتية

لانها وان صدر عنها آثار الصورة المعدنية وهو حفظ التركيب لكنها ليست منتمية من

جهة فلها باعتبار ما يخصها من الآثار قوة مدركة ومحركة واما المدركة فهي

النفس الحيوانية

ما يفعل الافعال النباتية ويدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة

باز دياد قيد ما يفعل الافعال النباتية يندرج الشق الاول من البحث المذكور ١٢

فقط اللهم الا ان يقال انه ذهب الى ما زعمه بعضهم من ان بدن الحيوان يشتمل

جواب باختيار الشق الاول ١٢

على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى نفس نباتية للتغذية والتنمية والتوليد وعلى

نفس حيوانية للاحساس والحركة الارادية ولا يرد مثل هذا على تعريف النفس النباتية

لانها وان صدر عنها آثار الصورة المعدنية وهو حفظ التركيب لكنها ليست منتمية من

جهة فلها باعتبار ما يخصها من الآثار قوة مدركة ومحركة واما المدركة فهي

اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي خمس والمراد ان
المعلوم لنا من الحواس الظاهرة خمس لا ان ممكن التحقق في نفس الامر
او المتحقق فيها كذلك بجواز ان يتحقق في نفس الامر حاسة اخرى
لبعض الحيوانات وان لم نعلمها كما ان الاكمه لا يعلم قوة الابصار والعنين
لا يعلم لذة الجماع السمع وهو قوة مودعة في العصبة المفروشة في
الصماخ التي فيها هواء محتقن كالطبل فاذا وصل الهواء المنكيف
بكيفية الصوت لتموجه الحاصل من قرع او قلع عنيفين مع مقاومة
المقروع للقارع والمقلوع للقالع الى تلك العصبة وقرعها

الحواس الظاهرة

قوله الادراك كما كان يوهم من حصر الحواس الظاهرة في الخمس حصر نفس الادراك فيها كما توهم بعضهم ان عليه الفارابي وابن سينا وغيرهما ممن قسم الحواس الظاهرة الى الخمس وجعل الباطنة اربعا وليس كذلك لان التقسيم بهذا الاعتبار غير متعين لعدم الحصر فيما ذكر اذ يجوز ان يكون للحيوان ادراكات اخر بحواس اخر لا نعلمها ولا نتصورها اصلا ولا يلزم من عدم العلم والتصور عدم الوجود ولا من عدم الوجود عدم الامكان والذي يدل على ان الحصر ليس بحسب نفس الامر ان الحس انما يدرك ما يحصل فيه اثر من المحسوس بسبب مخصوص كالقرع والقلع والعض والذوق والشم والمس ونحو ذلك وهذا لا يوجب الحصر في الخمس لجواز ان يكون للحيوان حواس اخر يدرك بها ما يحصل في تلك الحواس من الاثر بسبب مخصوص ولا يدرك ما يحصل فيها من الاثر بسبب آخر كما ان الاكمه لا يدرك ما يحصل في حاسة البصر من الاثر بسبب الضوء والعنين لا يدرك ما يحصل في حاسة الذوق من الاثر بسبب الجماع وان سلم ان الحصر في الخمس بحسب نفس الامر لكن لا نسلم ان كل ما يحصل في الحواس الخمس من الاثر بسبب مخصوص يمكن ان يدرك بها بل يجوز ان يكون بعض ما يحصل فيها من الاثر بسبب مخصوص مما لا يمكن ان يدرك بها كما ان الطعم يحصل في الطبل بسبب الضرب ولا يمكن ان يدرك بالذوق وكذا الحال في سائر الحواس فان قيل ان كان الحس انما يدرك ما يحصل فيه من الاثر بسبب مخصوص فلم لا يجوز ان يكون الحس الباطن ايضا كذلك قلنا لان الانسان يدرك بالحس الباطن ما لا يدرك بالحس الظاهر كالتخيل والتوهم والتذكر والتعقل ولا يدرك بالحس الظاهر ما يدرك بالحس الباطن فلو كان الحس الباطن ايضا كذلك لكان ما يدرك بالحس الظاهر يدرك بالحس الباطن وليس كذلك لان الحس الظاهر لا يدرك الا ما يحصل في نفس الحس الظاهر من الاثر بسبب مخصوص والحس الباطن لا يدرك ما يحصل في نفس الحس الظاهر من الاثر بسبب مخصوص بل يدرك ما يحصل في نفس الحس الباطن من الاثر بسبب مخصوص وهو ادراك الحس الظاهر ولا يدرك ما يحصل في نفس الحس الباطن من الاثر بسبب مخصوص وهو ادراك الحس الباطن لان الحس لا يدرك نفسه ولا ما يحصل في نفسه من الاثر بسبب مخصوص وان سلم ان كل ما يحصل في الحواس الخمس من الاثر بسبب مخصوص يمكن ان يدرك بها لكن لا نسلم ان كل ما يمكن ان يدرك بها فهو موجود بالفعل لجواز ان يكون بعض ما يحصل فيها من الاثر بسبب مخصوص مما يمكن ان يدرك بها ولا يدرك بالفعل لعدم ما يقتضي ادراكه بالفعل من وجود او قرب او شدة او نحو ذلك كما ان بعض ما يحصل في الطبل بسبب الضرب مما يمكن ان يدرك بالذوق ولا يدرك بالفعل لعدم ما يقتضي ادراكه بالفعل من وجود او قرب او شدة او نحو ذلك وان سلم ان كل ما يحصل في الحواس الخمس من الاثر بسبب مخصوص يمكن ان يدرك بها بالفعل لكن لا نسلم ان كل ما يدرك بالفعل فهو موجود بالفعل لجواز ان يكون بعض ما يدرك بالفعل مما لا يوجد بالفعل كما ان بعض ما يحصل في الطبل بسبب الضرب مما يدرك بالذوق بالفعل لا يوجد بالفعل كما في الطبل المعمول من الخشب ونحوه وان سلم ان كل ما يدرك بالفعل فهو موجود بالفعل لكن لا نسلم ان كل ما يوجد بالفعل فهو مدرك بالفعل لجواز ان يكون بعض ما يوجد بالفعل مما لا يدرك بالفعل لعدم ما يقتضي ادراكه بالفعل من وجود او قرب او شدة او نحو ذلك كما ان بعض ما يحصل في الطبل بسبب الضرب مما يوجد بالفعل لا يدرك بالذوق بالفعل لعدم ما يقتضي ادراكه بالفعل من وجود او قرب او شدة او نحو ذلك وان سلم ان كل ما يوجد بالفعل فهو مدرك بالفعل لكن لا نسلم ان كل ما يدرك بالفعل فهو مدرك بالفعل لجواز ان يكون بعض ما يدرك بالفعل مما لا يدرك بالفعل لعدم ما يقتضي ادراكه بالفعل من وجود او قرب او شدة او نحو ذلك كما ان بعض ما يحصل في الطبل بسبب الضرب مما يدرك بالذوق بالفعل لا يدرك بالفعل لعدم ما يقتضي ادراكه بالفعل من وجود او قرب او شدة او نحو ذلك

قوله لكيفية الصوت هذه الاضافة لتمييز الكيفية عن الكيفيات الاخر التي تحدث في الهواء من تموج بسبب آخر كما في الريح والتموج الحاصل من القرع او القلع عنيفين مع مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع الى تلك العصبة وقرعها

قوله من قرع او قلع عنيفين احترز بالقرع عن القلع بقرن خفيف ناعم وبالقلع عن القرع بمسلة ناعمة وعلى كل تقدير لا يحصل الصوت المعتد به

قوله ان كان هذا الاحتراز عن القلع بقرن خفيف ناعم فلا حاجة اليه لان القلع بمثل هذا القرن لا يحصل الصوت المعتد به فكيف يحتاج الى الاحتراز عنه

قوله ان كان هذا الاحتراز عن القرع بمسلة ناعمة فلا حاجة اليه لان القرع بمثل هذه المسلة لا يحصل الصوت المعتد به فكيف يحتاج الى الاحتراز عنه

قوله وعلى كل تقدير لا يحصل الصوت المعتد به فكيف يحتاج الى الاحتراز عنه

قوله فانك لو تحت جسما كالصوف والقلم

ادركته القوة المودعة فيهما وكذا ان كان الهواء قريبا منهما وليس المراد

بوصول الهواء الحامل للصوت الى السامعة ان هواء واحدا بعينه

يتموج ويتكيف ويوصله اليهما بل ان ما يجاوره ذلك الهواء المتكيف

بالصوت فيتموج ويتكيف بالصوت ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف

به الهواء الراكد في الصماخ فيدركه السامعة حينئذ والبصر وهو

قوة في ملتقى عصبتين نابتتين من مقدم الدماغ مجوفتين

تتقاربان حتى تتلاقيا وتتقاطعا تقاطعا صليبيا ويصير تجويفهما واحدا

ثم تتباعدان الى العينين فذلك التجويف الذي هو ملتقى او مجمع النور

القوة الباصرة ويسمى مجمع النور والمذاهب المشهورة للحكماء في الابصار

ثلثة الاول مذهب الرياضيين وهو ان الابصار بخروج الشعاع من العينين

على هيأة مخروط رأسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم اختلفوا

الحواس الظاهرية

الحواس الظاهرية

اختلفوا فيما بينهم فقد ذهب جماعة الى ان ذلك المخروط مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة الطرفها التي تلي البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر فما ينطبق عليه من المبصر اطراف تلك الخطوط اذ ركب البصر وما وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك تخفى على البصر المسامات التي في غاية الدقة في سطوح المبصرات وذهب جماعة ثالثة الى ان الخارج من العينين خط واحد مستقيم فاذا انتهى الى المبصر يتحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه حركة في غاية السرعة وتتخيل من حركته هيأة مخروطية الثاني مذهب الطبعيين وهو ان الابصار بالانطباع وهو المختار عند ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس وغيره قالوا ان مقابلة المبصر للباصرة توجب استعدادا تفيض به صورته على الجليدية ولا يكفي للابصار الانطباع في الجليدية

الاختلاف المشروط ١٢ منه

والا يُرى شئ واحد شيئين لانطباع صورته في خليدتي العينين
الخ شئ واحد ١٢

بل لا بد من تأدي الصورة الى ملتقى العصبتين المجوفتين ومنه الى الحس
من الجليدية ١٢ اى مجمع النور ١٢

المشترك ولم يريد وابتأدي الصورة من الجليدية الى الملتقى ومنه
اى الطبيعيون وتبعهم ١٢ مع

الى الحس المشترك انتقال العرض الذي هو الصورة بل اراد ان
الانتقال

انطباعها في الجليدية معد لفيضان الصورة على الملتقى و
من قبيل كواهب الصور ١٢

فيضانها عليه معد لفيضانها على الحس المشترك والثالث هو
لا يجاب محض الشرط استعداد موجبا لفيضانها عليه ١٢ مع

طائفة من الحكماء وهو ان الابصار ليس بالانطباع ولا بالخروج
وهي الاشراقية ١٢ مع

الشعاع الذي في البصر بل بان الهواء المتشف الذي بين الرائي والمرئي
اى الشفاف ١٢

يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر وبصيرورته آلة للابصار والشم وهو
اى يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ١٢ مع

في زائدتين نابتتين من مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي
بعد النصف الاثلة ١٢ اى نابتتين ١٢ مع

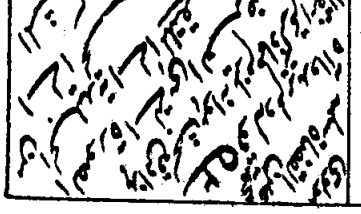

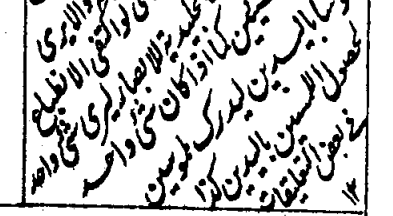

والجمهور على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذي الرائحة
اسم ١٢ ح — اي الجسم ذي الرائحة ١٢ ح
يتكيف بالرائحة الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى ما يجاوره
اي من الاقرب من ذي الرائحة ١٢ ح
الشامة فتدركها وقال بعضهم سببه التجزي وانفصال
اي سبب ادراك الروائح بالشامة ١٢ ح
اجزاء من ذي الرائحة تخالطها الاجزاء الهوائية فتصل الى الشامع وقد بقيا
موصوفة ١٢ ح — صفة ١٢ ح — تقدير مثل الشامة الرائحة ١٢

الحواشي الظاهرية

قوله والجمهور على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذي الرائحة يتكيف بالرائحة الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى ما يجاوره الشامة فتدركها وقال بعضهم سببه التجزي وانفصال اجزاء من ذي الرائحة تخالطها الاجزاء الهوائية فتصل الى الشامة وقد بقيا موصوفة بصفة ذي الرائحة

قوله والجمهور على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذي الرائحة يتكيف بالرائحة الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى ما يجاوره الشامة فتدركها وقال بعضهم سببه التجزي وانفصال اجزاء من ذي الرائحة تخالطها الاجزاء الهوائية فتصل الى الشامة وقد بقيا موصوفة بصفة ذي الرائحة

قوله والجمهور على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذي الرائحة يتكيف بالرائحة الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى ما يجاوره الشامة فتدركها وقال بعضهم سببه التجزي وانفصال اجزاء من ذي الرائحة تخالطها الاجزاء الهوائية فتصل الى الشامة وقد بقيا موصوفة بصفة ذي الرائحة

قوله والجمهور على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذي الرائحة يتكيف بالرائحة الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى ما يجاوره الشامة فتدركها وقال بعضهم سببه التجزي وانفصال اجزاء من ذي الرائحة تخالطها الاجزاء الهوائية فتصل الى الشامة وقد بقيا موصوفة بصفة ذي الرائحة

قوله والجمهور على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذي الرائحة يتكيف بالرائحة الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى ما يجاوره الشامة فتدركها وقال بعضهم سببه التجزي وانفصال اجزاء من ذي الرائحة تخالطها الاجزاء الهوائية فتصل الى الشامة وقد بقيا موصوفة بصفة ذي الرائحة

قوله والجمهور على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذي الرائحة يتكيف بالرائحة الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى ما يجاوره الشامة فتدركها وقال بعضهم سببه التجزي وانفصال اجزاء من ذي الرائحة تخالطها الاجزاء الهوائية فتصل الى الشامة وقد بقيا موصوفة بصفة ذي الرائحة

قوله والجمهور على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذي الرائحة يتكيف بالرائحة الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى ما يجاوره الشامة فتدركها وقال بعضهم سببه التجزي وانفصال اجزاء من ذي الرائحة تخالطها الاجزاء الهوائية فتصل الى الشامة وقد بقيا موصوفة بصفة ذي الرائحة

قوله والجمهور على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذي الرائحة يتكيف بالرائحة الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى ما يجاوره الشامة فتدركها وقال بعضهم سببه التجزي وانفصال اجزاء من ذي الرائحة تخالطها الاجزاء الهوائية فتصل الى الشامة وقد بقيا موصوفة بصفة ذي الرائحة

بفعل ذى الرائحة فى الشامة من غير استحالة فى الهواء ولا بتجزؤ وانفصال

والذوق وهو قوة فى العصب المفروش على جرم اللسان وادراكها بتوسط

الرطوبة اللعابية بأن يخالطها اجزاء لطيفة من ذى الطعم ثم يغوص

هذه الرطوبة معها فى جرم اللسان الى الذائقة فالمحسوس حينئذ هو كيفية

ذى الطعم وتكون الرطوبة واسطة لتسهيل وصول الجوهر الحامل للكيفية

الى الحاسة أو بأن تتكيف نفس الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فتغوص

وحدها فيكون المحسوس كيفيتها واللمس قوة فى العصب المخالطة لاكثر البدن

الحواس الظاهرية

الحواس الباطنة

وذهب الجمهور الى انها قوة واحدة وقال كثير من المحققين ومنهم الشيخ

انها اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة وبين

الخشونة والملاسة وبين اللين والصلابة ومنهم من زاد الحاكمة

بين الثقل والخفة واما التي في الباطن فهي ايضا خمس

بالاستقراء الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة

والمتصرفة عد جميعها من المدركة مع ان المدركة منها هي

الحس المشترك والوهم فقط لان الباقي يعين على الادراك اما الحس

المشترك ويسمى باليونانية بنطاسيا اى لوح النفس فهو قوة مرتبة فى مقدم

بتقديم الباء الموحدة والمكسورة على النون الساكنة ١٢

التجويف الاول من التجاويف الثلثة التى فى الدماغ تقبل جميع الصور

المنطبعة فى الحواس الظاهرة فهؤلاء الحواس كالجواسيس لها ولذا يسمى حسا

اى الرئيسة ١٢ الظاهرة ١٢ جمع جاسوس بمعنى جستجو كننده از احوال ١٢

مشتركا وهى غير البصر لانا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة

من السماء ١٢

الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليس ارتسام مما اى الخط المستقيم والمستدير فى

اى الجواله ١٢ تفسير لضمير التثنية ١٢

البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وهو القطرة والنقطة فاذن

اى الباصرة ١٢ اى البصر ١٢ اى المقابل ١٢

ارتسامها انما يكون فى قوة اخرى غير البصر ترتسم فيها صورة

اى الخط المستقيم والمستدير ١٢

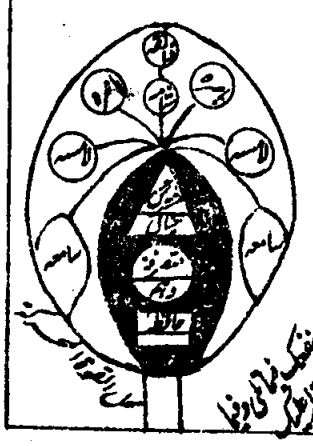

الحواس الباطنية

القطرة والنقطة وتبقى قليلاً على وجه تتصل الارتسامات البصرية

المتتالية بعضها ببعض فتشاهد خطاً واحداً واعترض عليه بانه يجوز ان

تكون اتصال الارتسام في الباصرة بان يرتسم المقابل الثاني قبل ان يزول المرتسم

الاول لقوة ارتسام الاول وسرعة تعقب الثاني فيكونان معاً واما الخيال فهو قوة مرتبة

في مؤخر التجويف الاول من الدماغ عند الجمهور وقال المحقق في شرح الاشارات

وكان الروح المصبوب في البطن المقدم هو آلة للحس المشترك والخيال الا ان ما

في مقدم تلك البطن بالحس المشترك اخص وفاعلي ومؤخره بالخيال اخص تحفظ

الحواس الباطنية

جميع الصور المحسوسات ومثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس المشترك فانا اذا

شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها بانها هي

التي شاهدناها قبل ذلك فلو لم تكن تلك الصورة محفوظة فيبنا ان الذهول

منا الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك وقبل هذه المدة ممنوع جواز ان يكون

انما خفاؤها في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختلاف بين حالتي الذهول والنسيان

الحواس الباطنية

وهي خزانة الحس المشترك مع ان

الحواس الظاهرة تدرك شيئا بعد شيء

على الحس المشترك

اليها فخلاف الحس المشترك

دليل على ثبوت الخزانة

كما لا يخفى

من الصورة بعد ما شاهدناها في

مرة اخرى بانه شاهدها فيما قبل

يدرك والتالي باطل اذ لو لم يكن لكل

بالضرورة فلو اجتمع في حالة النسيان

انتفى الحكم

على بطلان التالي

الفرق

فيفتح الحكم الخ ١٢

الحواس الباطنة

الاتصال بها وعدمها واعترض عليه بان الغائب بالحافظ للصور اما ان
اى عدم ملكة الاتصال ١٢ اى على ما قيل ١٢ مع
يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول باطل لان المفارق لا يتسم
من المادة ١٢
فيه الصورة الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية وكذا الثانى لانه
اى الحالة فيها والمعروضة لها ١٢ ع اى باطل ١٢
لو امكن ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال امكن
اى
ان يبصر شخص ويسمع ببصرة الغير وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى
اذ هى ايضا قوة جسمانية ١٢
على احد اقول فيه بحث لانه لا يلزم من كون الغائب الحافظ للصورة
اى فى الاعتراض ١٢
قوة جسمانية امكان ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة
فاعل لقوله لا يلزم ١٢ الباء للسببية ١٢
عنا بالاتصال حتى يلزم امكان ان يبصر شخص ويسمع ببصرة
اى بالقصان بتلك القوة ١٢ الذى هو محال ١٢ مع
الغير وسامعته بل اللازم منه هو امكان ان ندرك شيئا
ان تيسر فى قوة جسمانية غائبة عنا بالاتصال كالقوى الحالة
صفة ١٢ مع

قوله واعترض عليه الخ اقول اه حاصل بحثه ان لزوم امكان ان يبصر شخص ويسمع ببصرة الغير وسامعته من امكان ان يدرك الحافظ قوة جسمانية غائبة عنا ممنوع لجواز ان يكون الحافظ قوة جسمانية غائبة عنا ليلزم من امكان ادراكها بقوة جسمانية غائبة عنا امكان ان يبصر شخص ويسمع ببصرة الغير وسامعته بل يلزم من امكان كون الحافظ قوة جسمانية غائبة عنا امكان ان ندرك شيئا بقوة جسمانية غائبة عنا بالاتصال وليس بباطل ١٢ منه مع زيادة

قوله اقول اه قال فى محث العلم انه يلزم امكان ادراك المحسوس بالاقوى غائبة عنا بل المدرك كما هو فى قوة ادراكه بالقوة المدركة لادراك الادراك او لحفظ

الحافظ للصورة الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية ممنوع لجواز ان يكون الحافظ قوة جسمانية غائبة عنا ليلزم من امكان ادراكها بقوة جسمانية غائبة عنا امكان ان يبصر شخص ويسمع ببصرة الغير وسامعته بل يلزم من امكان كون الحافظ قوة جسمانية غائبة عنا امكان ان ندرك شيئا بقوة جسمانية غائبة عنا بالاتصال وليس بباطل ١٢ منه مع زيادة

قوله اقول اه قال فى محث العلم انه يلزم امكان ادراك المحسوس بالاقوى غائبة عنا بل المدرك كما هو فى قوة ادراكه بالقوة المدركة لادراك الادراك او لحفظ

في الاجرام السماوية وهذا غير ظاهر البطلان وقد يقال الذي يدل

على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما دون

الآخر كما في الماء فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها

الا فعل واحد فيستحيل ان تكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا

فالقابلة وهي الحس المشترك غير الحافظة وهي الخيال وفيه نظر لان

مسبوق بالقبول وشرط به ضرورة فقد اجتمعا في قوة واحدة سميتموها

الحواس الباطنية

بالخيال على أن القبول والادراك من قبيل الانفعال دون الفعل

فاجتماع القبول والحفظ في شئ واحد لا يقدح في قولهم الواحد يصدر

عنه الا الواحد اما الوهم فهو قوة مرتبة في الدماغ كله لكن الاخص بها

هو اخر التجويف الاوسط من الدماغ تدرك المعاني هي ما الادراك

بالحواس الظاهرة الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة

بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه واما الحافظة

الحواس الباطنية

فهي قوة مرتبة في اول التجويف الاخر من الدماغ تحفظ ما تدركه القوة

الوهمية من المعاني الجزئية الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات

وهي خزانة القوة الوهمية واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في البطن اي

التجويف الاوسط من الدماغ وسلطانها في الجزء الاول من ذلك

التجويف من شأنها تركيب بعض ما في الخيال او الحافظة من الصور

والمعاني مع بعض وتفصيله عنه وهذه القوة اذا استعملها العقل

الحواشي البلطية

بيان القوة المحركة

في مدركاته بضم بعضها الى بعض او فصله عنه سميت مفكرة واذا استعملها الوهم في المحسوسات مطلقا سميت مخيلة فان قيل كيف يستعملها الوهم في الصور المحسوسة مع انه ليس مدركا لها اجيب بان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فينعكس لكل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها وتحكم عليها بخلاف احكامها واما القوة

المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة وتسمى شوقية فهى القوة التى اذا

فى بگ ١٢ ... الى مباشرة للتحريك ١٢ ... اى الباعثة ١٢ مع

ارتسمت فى الخيال صورة مطلوبة او مهربة عنها حملت اى تلك القوة الفاعلة

الارتسام ... المصورة ... فاعل ١٢ ... الباعثة ١٢ الى ارتسام

على التحريك اى تحريك الاعضاء وهى اى الباعثة ان حملت الفاعلة على تحر

... الطلوب او الهرب ... عضلة ١٢ مع

يطلب به الاشياء المتخيلة سواء كانت ضارة فى نفس الامر او نافعة طلبا

صفة تحريكية ١٢ مع ... التى اعتقدها انها نافعة ١٢ من ص

لحصول اللذة تسمى قوة شهوانية كان حملها هذا تابعا للشوق الى تحصيل

... ١٢ ... ١٢

الملائم المسمى شهوة وان حملت الباعثة الفاعلة على تحريك

... اى المستلذ ١٢ من سم قوشجى ١٢ ... يعنى آماده كند ١٢

يدفع به الشئ المتخيل سواء كان ضارا فى نفس الامر او مفيدا

... الذى اعتقد ١٢ ...

طلبا للغلبة تسمى قوة غضبية لابتناء هذا الحمل على الشوق الى دفع

... موصوف ١٢

المنافر المسمى غضبا واما الفاعلة فهى التى تعد العضلات لقبضها او

... المباشرة للتحريك ١٢ ص ... علة غائية ١٢

بسطها او تشنجها او ارخائها للتحريك فصل فى الانسان وهو مختص بالنفس

... الظاهران التشنج والارخاء تفسيران للقبض والبسط ١٢

فصل فى الانسان

وقوله مختص بالنفس من ان محلها الدماغ فلا يختص بالنفس

الشرقى ١٢ ... وبنى عليه شئ ... ذوعت بعض الافاضل على الفصل من قوله الشوق

محل القوة الفاعلة التى ... بنى الباعثة ١٢ ... الارخاء والاعضاء

الاعضاء التى يحصل ... ارخاء ... صورة

امر مطلوب

Scanned by CamScanner

بيان قوى النفس الناطقة

النفس الناطقة وهي كمال اول لجسم طبعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية

والجزئيات المجردة ويفعل الافعال الفكرية والحدسية فلها باعتبار

ما يخصها من الآثار قوة عاقلة تدرك بها التصورات والتصديقات

اي الامور التصورية والتصديقية وتسمى تلك القوة العقل النظري

والقوة النظرية وقوة عاملة تحرك بدن الانسان الى الافعال

الجزئية بالفكر والروية او بالحدس وبالتجربة على مقتضى آراء و

اعتقادات تخصها اي تلك الافعال وتسمى تلك القوة العقل

العملي والقوة العملية والنفس باعتبار القوة العاقلة

لها مراتب اربع المرتبة الاولى ان تكون خالية عن جميع المعقولات التي

التي يكون تعقلها بالانطباع فان النفس لا تخلو عن العلم الحضوري

بنفسها بل هي مستعدة لها وهي اي هذه المرتبة العقل الهيولاني والقوة

الطلائعية على النفس في هذه المرتبة وكذا الحال في سائر المراتب والمرتبة

الثانية ان تحصل لها المعقولات البديهية بسبب احساس الجزئيات والتنبيه

لما بينها من المشاركات والمباينات فان النفس اذا احتبست جزئيات كثيرة

بيان قوى النفس الناطقة

وارتسمت صورها في الآلة الجسمانية ولاحظت نسبة بعضها الى

بعض استعدت لان تفيض عليها من المبدأ صور كلية

واحكام فيما بينها بالضرورة وتستعد استعدادا قريبا لان

تنتقل من البديهيات الى النظريات بالفكر او الحدس وهي

العقل بالملكة قيل لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات

وفيه نظر اذ ليس في هذه المرتبة الا استعداد الانتقال فالمراد

بالملكة ههنا ما يقابل الحال اي الكيفية الراسخة لان استعداد

الانتقال الى النظريات راسخ في هذه المرتبة او ما يقابل العدم

كانه قد حصل للنفس فيها وجود الانتقال اليها بناء على قرب

كما سمي العقل بالفعل عقلا بالفعل مع كونه بالقوة لان قوته

قريبة من الفعل جدا والمرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات

النظرية لكن لا تطالعها بالفعل بل صارت مخزونة عندها بحيث

تستحضرها متى شاءت بلا حاجة إلى كسب جديد وذلك انما يحصل

اذ لا خلت النظريات الحاصلة مرة بعد اخرى حتى تحصل لها ملكة تقوى

بها على ذلك الاستحضار وهي العقل بالفعل وقال صاحب المحاكمات

عندي انه لا اعتبار لملكة الاستحضار في العقل بالفعل بل القدرة على

الاستحضار كافية فيه فاذا حضرت المعقولات وذهلت عنها في

قادرة على استحضارها فهذه المرتبة لو لم تكن عقلا بالفعل لم

ينحصر مراتب القوة النظرية في الاربعة فلا بد من الاقتصار على

الاقتدار على الاستحضار والمرتبة الرابعة ان تطالع معقولاتها

قوى النفس الناطقة

بيان قوى النفس الناطقة

للكتسبة وهي العقل المطلق اعتبرها الكثرهم بالقياس الى كل معقول
بانفرادة ولا شبهة في وقوعها في هذه النشأة وقد تعتبر بالقياس
الى جميع المعقولات معا والظاهر انها حينئذ انما تكون في دار القرار
ومنهم من جوزها في هذه النشأة لنفوس كاملة لا يشغلها شان عن
شان فانهم مع كونهم في جلابيب من بدانهم قد تخطوا في سلك
المجردات التي تشاهد معقولا تماما واعلم ان العقل بالفعل متاخر

فی احداث ما سماہ المصنف عقلا مطلقا الآن المدرک اولا لم یشاهد
مرات کثیرة لا یصیر ملکة ومتقدما علیه فی البقاء لان المشاهدة تزول کثیرا
وتبقی ملکة الاستحضار مستمرة فیتوصل بها الی المشاهدة فمنهم من نظر الی
التاخر فی الحدوث فجعله مرتبة رابعة ومنهم من نظر الی التقدم فی البقاء
فجعله مرتبة ثالثة وسمی معقولاتها عقلا مستفادا ولا یخفی علی
من احاط بکتب الفن ان ما ذکره خلاف اصطلاح القوم فانهم
لا یطلقون العقل المستفاد الا علی النفس فی المرتبة الرابعة
او نفس تلک المرتبة ثم العقل بالملکة ان کان فی الغایة بان کان حصول
کل نظری له بالحدس من غیر حاجة الی فکر بسبب قوة قدسیة

قوی النفس الناطقة

Mehr Kitap

واعلم ان القوة العاقلة اراد بها النفس الناطقة فانها كما تطلق

على مبدء التعقل للنفس تطلق على نفسها ايضا مجردة عن المادة لانها

لو كانت مادية لكانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم او تنقسم لا سبيل

الى الاول لان كل ما له وضع من الجواهر فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء

ولا سبيل الى الثاني لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم
انقسامها ان اريد بالبسيط ما لا جزء له اصلا لا بالفعل ولا
بالقوة فلا يلائم قوله كل مركب مما يتركب من البسائط وان
اريد به ما لا جزء له بالفعل فالملزوم وهو لا انقسام بالقوة غير
منافٍ للبساطة لان المحال في احد جزئيها غير المحال في الجزء الآخر

فتحرد النفس الناطقة

بیان تجرد النفس

هذا انما یتم اذا کان الحلول سریانیا وهو فیما نحن بصدده

ممنوع وان کانت مرکبة وکل مرکب انما یترکب من البسائط

ضرورة امتناع ترکب الشیء من اجزاء غیر متناهیة فیلزم انقسام

تلک البسائط هذا خلف ونقول ایضا ان التعقل ای تعقل النفس

المجردة ليس بالآلة الجسمانية والا لعرض لها الكلال لضعف البدن
كما يعرض لمبادي الاحساسات والحركات وليس كذلك لان البدن
بعد الاربعين يأخذ في النقصان مع ان القوة العاقلة اي ما به يتعقل
النفس هناك تشرع في الكمال واما الخرافة الطارية في اواخر سن الشيخوخة
فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس في تدبير البدن
المشرف تركيبه الى الانحلال وذلك الاستغراق يعوق النفس عن
تعقلاتها وقد يقال يجوز ان تضعف القوة العاقلة لضعف البدن

بيان تجرد النفس الناطقة

جامعة

وكان ما يجيء من ازدياد التعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة عند النفس

وبسبب التمرن والاعتياد فان المدمنين على فعل من المشائخ يقدرون

على ما لا يقدر عليه الشباب لاقوياء وتوفي آخر من الشيوخ

يستولي الضعف على البدن وكذلك على القوة العاقلة بحيث لا يبقى

للتمرن والاعتياد اثر يعتد به فيعرض الخرافة وايضا يجوز ان يكون المزاج

الحاصل في زمان الكهولة اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة

وبذلك تقوى القوة العاقلة ونقول ايضا ان النفوس

الناطقة حادثة مع حدوث الابدان كما ذهب اليه

ارسطو خلافا لافلاطون فانه قائل بقدمها

حدوث النفس الناطقة

بحث النفس الناطقة

لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهي مختلفة متعددة

قديمة وموجودة آه ١٢ ... اي النفوس الناطقة ١٢ ع

فالاختلاف بينها اما ان يكون بالماهية ولوازمها او بعوارضها

اي فالتعدد فيما بين النفوس وامتياز كل منها عن الآخر ١٢ ع لتلك النفوس

المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها لانها

اي النفوس

مشتركة استدلوا على اشتراكها في الماهية

بشمول حد واحد لها وفيه نظر لانا لا نسلم ان ما عرفوا

وهو جوهر مجرد عن المادة متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف ١٢ ع

النفس به حد لها وان سلم فلا يكون حدا للقد

اي انه حد لها ١٢ ع

المشترك بين النفوس وهي متخالفة بالحقيقة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز

ولا جائز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض المفارقة انما تلحق الشيء

بسبب القوابل اي لعوارض المفارقة للشيء انما تفيض من المبدأ الفياض عليه

لان القابل لذلك الشيء واختلافه في استعداداته لان الماهية لا تستحق العوارض لذاتها

Scanned with CamScanner

وإلا لكان العارض لازماً والقابل للنفس وعوارضها أنما هو البدن

لان الماهية المستحقة للعارض لا تنزول فكذا ما استحقه من العارض ١٢ منه

فمتى لم تكن الابدان موجودة لم تكن النفوس موجودة على التعدد والاختلاف

فتكون حادثة مع الابدان ضرورة هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ

اى النفوس ١٢

اذ على تقدير صحته يجوز اختلافها قبل الابدان المتعلقة بها بالعوارض

المفارقة الحاصلة لها بأبدان أخر سابقة الى النهاية

القسم الثالث في الالهيات اى مباحث الحكمة الالهية

القسم الثالث في الالهيات

الفن الاول فی تقاسیم الوجود

ای القسم الثالث ١٢ اع — وجه ترتیب القسم الثالث وتکثیره علی ثلثة فنون ١٢ اع

بالمعنی الاعم وهو مرتب علی ثلثة فنون لان ما لا یفتقر الی المادة اما

ان یکون مقارنا لها وهو الامور العامة اولا والثانی اما واجب او ممکن

الفن الاول فی تقاسیم الوجود قیل اراد بها الامور العامة لکونها امورا

فالاول هو الواجب والثانی اما ان یکون ممکنا لذاته والثانی هو الجوهر

احوال فانحصرت الموضوعات هی التی لکل واحد منها

بیان احوال هذه الاقسام الثلثة وجعل الفن الاول للبیان

الاولی والثانی للاقسام الثلثة والثالث للثلثة واتما قدم الاول علی

الثانی لعموم موضوعه وکون العام معروفا عند العقل من الخاص

والثانی علی الثالث لشرف موضوعه بما وقفت الدلیل الذی

محمد عین القضاة سلمه الله تعالی قوله الفن الاول الخ اقول ههنا

صحان الاضافة تسلم ١٢ منه

فقال لیصح الحصر الاول اذ بحث فی الفن الاول عن احوال الوجود والامور العامة کما قیل

کون البحث عنها مستقلا وان اریدبها الامور العامة فلا یصح الحصر الثانی لانه یبحث

فی الفن الثانی والثالث عن الواجب والممکن الجوهر والعرض

المراد من الماهیة ما یعرض لها الکلیة بحسب الوجود

تعالی فانحصر باطل

یکون

الاول هو الواجب

لذاته والثانی هو

الممکن لذاته

قسمة الموضوعات هی التی

الاولی والثانی هو الممکن

والثانی علی ثلثة فنون

الفن الاول فی تقاسیم

الوجود والامور العامة

الفن الاول فی تقاسیم الوجود والامور العامة ثلثة فصول

الفصل الاول فی الواجب لذاته

الفصل الثانی فی الجوهر

الفصل الثالث فی العرض

الفصل الاول فی الواجب لذاته

الواجب لذاته هو الذی لا یحتاج فی وجوده الی غیره

الفصل الثانی فی الجوهر

الجوهر هو الذی لا یحتاج فی وجوده الی غیره

الفصل الثالث فی العرض

العرض هو الذی یحتاج فی وجوده الی غیره

تقاسيم الوجود

تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود والمراد بالامور العامة ما لا يختص

بقسم من اقسام الموجود التي هي الواجب والجوهر والعرض وقيل هي

وما يشمل جميع الموجودات او اكثرها وقيل هي الشاملة لجميع الموجودات

اما على الاطلاق او على سبيل التقابل بان يكون هو ومع ما يقابله

شاملا لها ولما كان هذا التعريف شاملا لجميع

تقاسيم الوجود

Scanned by CamScanner

الثانية من عالم الكون ١٢

المفهومات فان الاحوال المختصة بكل واحد من الجوهر والعرض

ايضا مع ما يقابله يكون شاملا لجميع الموجودات زاد بعضهم قيدا

آخر وهو ان يتعلق بكل واحد من المتقابلين غرض علمي وهو ترتب

على سبعة فصول فصل في الكلي والجزئي اما الكلي فليس واحدا

بالعدد مشتركا بين كثيرين في الخارج والا لكان الشيء الواحد بالعدد

الكلي والجزئي

موصوفاً بالاعراض المتضادة في حالة واحدة مثل كونه اسود
وابيض هذا خلف ومنهم من زعم ان اجتماع المتقابلات انما
يمتنع في الذات الواحدة الشخصية دون الذات الواحدة
النوعية او الجنسية وقال فالطبيعة الانسانية مثلاً موجودة
في الخارج ومشتركة بين افرادها وهي في كل فرد منها
معروضة لتشخص معين وليس المشترك بين تلك
الافراد مجموع المعروض والعارض معاً ليلزم اشتراك شخص
واحد بعينه بين امور كثيرة بل المشترك هو المعروض وحده ولا
استحالة فيه وردّ عليه بان كل موجود في الخارج هو بحيث اذا
نظر اليه في نفسه مع قطع النظر عن غيره كان متعيناً في ذاته
غير قابل للاشتراك فيه بديهة فلو كانت الطبيعة الانسانية
موجودة في الخارج لكانت مع قطع النظر عما يعرضها

الكلي والجزئي

في الخارج متعينة في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا

يتصور كونها موجودة في الخارج ومشتركة بين افرادها

بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج

على معنى ان ما في النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية

لكان ذلك الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا يعني لو وجد

متشخصا بتشخص زيد كان عين زيد ولو وجد متشخصا بتشخص عمرو

كان عينه وهكذا الحال بالنسبة الى سائر افراده وهذا انما يتاتى على مذهب

من قال ان الحاصل في النفس هو ماهيات الاشياء واما من قال ان الحاصل

فيها صورها واشباحها المخالفة لها بالحقائق فالكلي عنده هو لماهيات

الكلي والجزئي

فما هو كلي غير معقول فيها فعبارة المصنف لا تستقيم على مذهب

المحققين ودون اثبات الاشارة الا ان يراد

بالذات او الشخ والاشكال على هذا

المذهب لو وجد لما يسمى الانسان يتصف

وجود بها فيها تحقيق ما يريد قول

والحاصل وقولنا في النفس بمعناه

بمعنى المعلوم والمتصور وقولنا في

النفس بمعنى عند النفس فالعبارة

مستقيمة على كلا المذهبين بل كلفة

كما لا يخفى على المتفطن فتفطن ١٢

قوله فالكلي اه فالكلي عنده عين

قوله كان عين زيد اه

قوله وهذا انما يتاتى على من قال ان الحاصل في النفس اه

قوله وهو لماهيات اه

قوله فالوجود واحد والموجود اثنان ١٢ على

انما يتاتى على مذهب المحققين القائلين بان الحاصل في النفس

ماهيات الاشياء بانفسها ١٢ على

آه بسط الكلام بحيث يتجلى

مثالها وجود هو منشا صدور آثارها كالافاضة والاحراق

لها وجودا آخر سوى هذا الوجود والعيني بل انتزاع في ان

لا وهو الوجود الذهني والظلي والغير الاصلي فانهما وافقوا

ان الحاصل في الذهن صح عليه تلك الآثار ام

وللمناسب لي في الصفات بحيث يكون منشا لانتزاع

غيره هذا كالشيخ والتمثال المنقوش على الجدار للفرس

ماهية الشيء في الذهن لا يكون

لذلك الشيء لا وجود

قوله فالكلي عنده عين الصورة اه فالكلي عنده هو الصورة الذهنية ومعنى المطابقة

لبعضهم من ان الكلي معنى معقول لا في الخارج

قوله كان عين زيد اه

قوله وهذا انما يتاتى على من قال ان الحاصل في النفس اه

قوله وهو لماهيات اه

قوله فالوجود واحد والموجود اثنان ١٢ على

انما يتاتى على مذهب المحققين القائلين بان الحاصل في النفس

ماهيات الاشياء بانفسها ١٢ على

آه بسط الكلام بحيث يتجلى

مثالها وجود هو منشا صدور آثارها كالافاضة والاحراق

لها وجودا آخر سوى هذا الوجود والعيني بل انتزاع في ان

لا وهو الوجود الذهني والظلي والغير الاصلي فانهما وافقوا

ان الحاصل في الذهن صح عليه تلك الآثار ام

وللمناسب لي في الصفات بحيث يكون منشا لانتزاع

غيره هذا كالشيخ والتمثال المنقوش على الجدار للفرس

ماهية الشيء في الذهن لا يكون

لذلك الشيء لا وجود

قوله فالكلي عنده عين الصورة اه فالكلي عنده هو الصورة الذهنية ومعنى المطابقة

لبعضهم من ان الكلي معنى معقول لا في الخارج

المعلومة بها واما الجزئي فانما يتعين

اى المعلومة عند النفس — لما فرغ عن بيان حال الكلي شرع في حال الجزئي وقال واما الجزئي اه ١٢ مع — ٢ يتصور بها وشبهها ١٢ ع

بمشخصات الزائدة على الطبيعة الكلية

بكسر الخاء المعجمة ١٢ ع — الجزئي ١٢ مع — اى الخارجة عنها ١٢

كالوضع والاين وغيرهما اقول

الكلي والجزئي

الكلّي والجزئي

ظاهر هذا الحكم غير صحيح على اطلاقه اذ الجزئي قد يتعيّن بنفسه كالواجب وقد يتعيّن بالطبيعة الكلية وحينئذٍ تكون منحصرة في فرد واحد وقد نقل صاحب المحاكمات عن بعض الفضلاء انا لا نعقل العوارض الشخصية فانها ان كانت عقلية تشخصت شيئاً خارجياً وان كانت خارجية فهي عارضة في الخارج ومن البيّن عند العقل

ان تشخص العرض المحال بل وجوده موقوف على وجود المعروض

وتشخصه فكيف يحتاج في تشخصه الى المعروض بل الحق ان المشخص هو

المبدأ الفاعلي فان الشخص ليس الا هذه الهوية وهذه الهوية

ربما تكون لذاتها وهو واجب الوجود وربما تكون هذه الهوية بالغير فذلك

الغير هو الذي يجعل هذه الهوية هوية ولا نعني بالشخص الا هذا لان كل كلي

من حيث هو كلي فان نفس تصور مفهومه غير مانع من الشركة بين

اى الكلى ١٢ منه

الكثيرين بان يقال لكل واحد منها انه هو والشخص من حيث هو هو

اى الكلى ١٢ منه

مانع من الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية المناسب

ان يقال فالمشخص زائد ليتحقق التقريب وممكن ان يتكلف ويقال المراد

كما قال فيما سبق فانما يتحقق التقريب بكيف يتحقق التقريب ١٢ منه — تعليل للمناسب في الكلام ١٢ منه — يتعين بمشخصاته ١٢ منه — في الكلام ١٢ منه

بالمشخص فيما سبق هو التشخص باعتبار انه يجعل الشخص شخصا

من قول المصنف بمشخصاته الزائدة ١٢ منه — اى التشخص ١٢ منه

كما يطلق النوع على الفصل باعتبار انه يجعل النوع نوعا ويكون

كالناطق مثلا ١٢ منه — اى الفصل ١٢ منه

حينئذ جمع للشخص باعتبار افراده الخارجية فصل في الواحد والكثير

اى الخارجيات ١٢ منه

فصل في الواحد والكثير

في الواحد والكثير

اما الواحد فيقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال بها انه لا ينقسم

واحد المناسب ان يقال ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وهو قيد

لا يكون واحدا بالشخص ولا بالمجاز ليكون امورا متكثرة لها جهة وحدة فهي

في الواحد والكثير

أما مقومة لتلك الامور أو عارضة لها اى خارجة عنها

المراد بالمقوم ما لا يكون خارجا ليشمل النوع ١٢ ه

محمولة عليها أو لا مقومة ولا عارضة والاول قد

سواء كان محمولا بالمواطاة أو الاشتقاق ١٢ ع

يكون بالجنس كالانسان والفرس المتحدين بالحيوان

في المقدمة الاولى ان الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام كلها امور كلية

في المقدمة الثانية ان الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام كلها امور كلية

في المقدمة الثالثة ان الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام كلها امور كلية

في المقدمة الرابعة ان الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام كلها امور كلية

في القسم الاول ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثاني ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثالث ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الرابع ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الخامس ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السادس ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السابع ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثامن ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم التاسع ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم العاشر ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الحادي عشر ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثاني عشر ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثالث عشر ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الرابع عشر ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الخامس عشر ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السادس عشر ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السابع عشر ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثامن عشر ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم التاسع عشر ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم العشرين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الحادي والعشرين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثاني والعشرين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثالث والعشرين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الرابع والعشرين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الخامس والعشرين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السادس والعشرين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السابع والعشرين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثامن والعشرين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم التاسع والعشرين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثلاثين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الحادي والثلاثين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثاني والثلاثين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثالث والثلاثين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الرابع والثلاثين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الخامس والثلاثين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السادس والثلاثين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السابع والثلاثين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثامن والثلاثين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم التاسع والثلاثين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الاربعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الحادي والاربعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثاني والاربعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثالث والاربعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الرابع والاربعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الخامس والاربعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السادس والاربعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السابع والاربعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثامن والاربعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم التاسع والاربعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الخمسين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الحادي والخمسين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثاني والخمسين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثالث والخمسين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الرابع والخمسين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الخامس والخمسين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السادس والخمسين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السابع والخمسين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثامن والخمسين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم التاسع والخمسين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الستين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الحادي والستين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثاني والستين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثالث والستين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الرابع والستين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الخامس والستين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السادس والستين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السابع والستين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثامن والستين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم التاسع والستين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السبعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الحادي والسبعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثاني والسبعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثالث والسبعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الرابع والسبعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الخامس والسبعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السادس والسبعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السابع والسبعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثامن والسبعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم التاسع والسبعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثمانين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الحادي والثمانين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثاني والثمانين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثالث والثمانين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الرابع والثمانين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الخامس والثمانين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السادس والثمانين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السابع والثمانين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثامن والثمانين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم التاسع والثمانين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم التسعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الحادي والتسعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثاني والتسعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثالث والتسعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الرابع والتسعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الخامس والتسعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السادس والتسعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم السابع والتسعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم الثامن والتسعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم التاسع والتسعين ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

في القسم المائة ان الامر المشترك فيه بين الكثرة

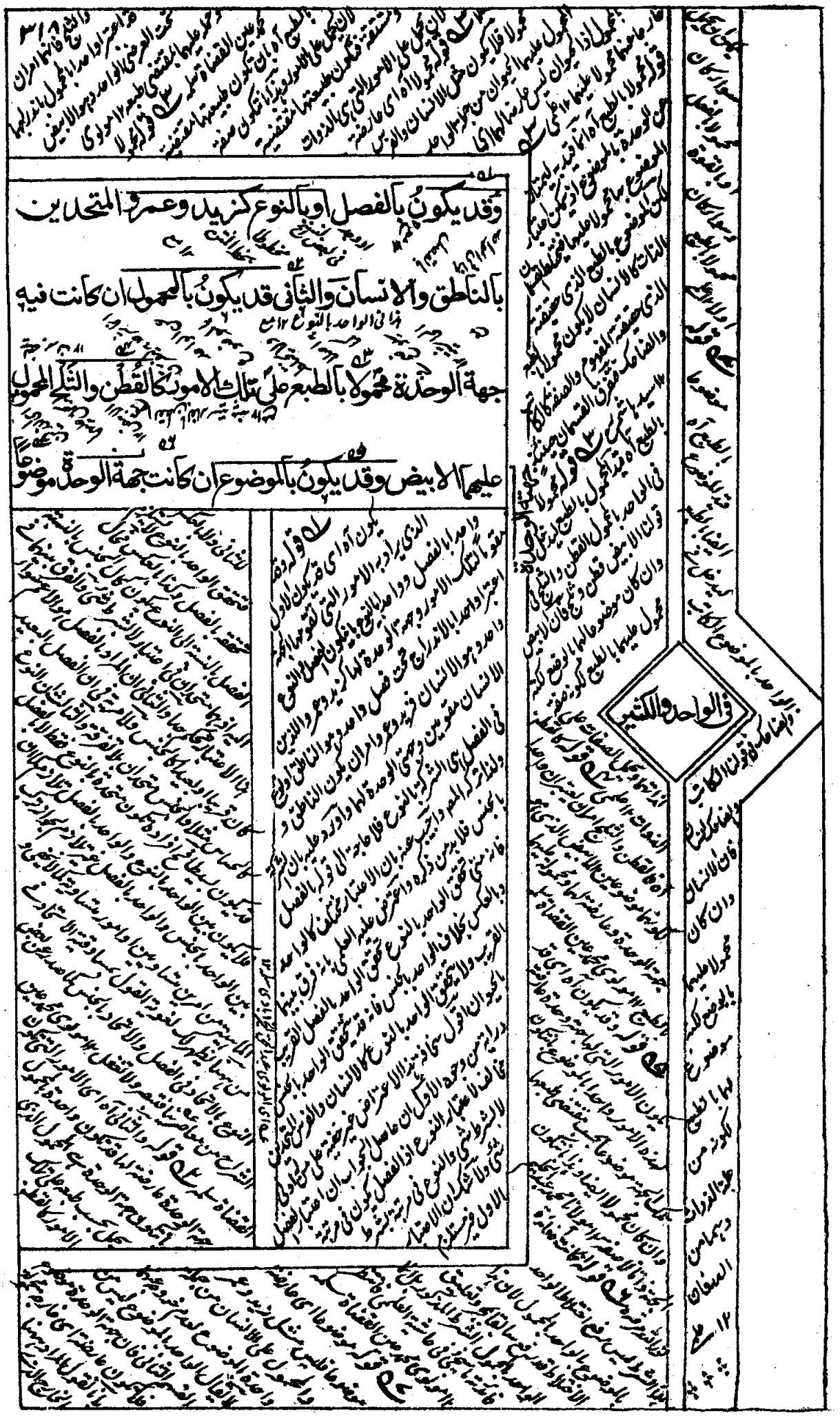

بالطبع لها كالكاتب والضاحك المحمولين على الانسان العارض

لهما لخروجه عنهما وامكان حمله عليهما والثالث كنسبة النفس

الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان للنفس تعلقا خاصا

بالبدن بحسبه تتمكن من تدبيره والتصرف فيه دون غيره من

الابدان وكذا للملك تعلق خاص بمدينته ويحسب ذلك يدبرها

ويتصرف فيها دون غيرها من المدائن فهذان التعلقان نسبتان

متحدتان في التدبير الذي ليس مقولا ولا عارضا لشيء منهما بل هو

في الواحد والكثير

متلاقيين عند حدٍّ مشترك بينهما كالخطين المحيطين بزاوية

وقد يقال ايضا لجسمين يلزم من حركة كل منهما حركة الآخر وقد

يكون بالتركيب وهو الذي له كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون

حقيقيا وهو الذي لا ينقسم اصلا كالنقطة والمفارق واما الكثير فهو

الذي يقابل الواحد اي ما ينقسم من حيث انه ينقسم هذا اية

في الواحد والكثير

قيل لما كان التقابل من عوارض اقسام الكثير فلا يعدان يتصور

المتعلم عند البحث عن الكثير فيحصل له حيرة واشتباه في ماهيته

فلذا اورد هداية في بيان حقيقة التقابل واقسامه دفعا لذلك

الاشتباه اقول الاقرب ان يقال لما ذكر المصنف ان الكثير يقابل الواحد

في الواحد والكثير

ان يحصل للمتعلم حيرة في ان مفهوم التقابل ماذا فاورد هذه
الهداية لتحقيقه وتوضيحه الاثنان قيل اي العرضان فان التقابل
انما يعتبر في الاعراض دون الجواهر فكانه ذهل من ان بعضهم
قد اعتبر التضاد في الصور النوعية ايضا قد يتقابلان وهما اللذان
لا يجتمعان اي لا يمكن اجتماعهما في شيء واحد اراد به الموضوع
او المحل على اختلاف القولين في تضاد الصور النوعية

بيان التقابل

بيان التقابل

وعدمه ولا يفهم مما سيأتي من اخذ الموضوع في تعريف المتقابلين بالعدم

والملكة ان المراد هو الاول لجواز ان يكون ذلك للاشارة الى ان ذينك

المتقابلين لا يعتبر ان الا بالنسبة اليه من جهة واحدة قيل هذا لا دخال

المتضايفين كالابوة والبنوة العارضتين لزيد من جهتين وبنوة

فيه بان الابوة والبنوة المذكورتين ليستا بمتضايفين لان

تعقل احدهما ليس بالقياس الى الاخرى

أقسام التقابل

واجيب عنه بان مطلق الابوة والبنوة متضايفان مع جواز

اجتماعهما في ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود المطلق في ضمن

المقيد والاحتراز انما هو عن خروج المطلقين لا المقيدين حتى يتو

ما ذكروا اقساما اربعة قالوا لانهما اما وجوديان اولا وعلى الاول اما

ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فهما المتضايفان اولا

فهما المتضادان وعلى الثاني يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا

فاما ان يعتبر في العدمي محل قابل للوجودي فهما العدم والملكة اولا فهما

السلب والايجاب وارد عليه اما اولا فلجواز ان يكونا عدميين

اقسام التقابل

وقد يجاب بان العدم المطلق لا يقابل نفسه ولا العدم المضاف

لاجتماعهما معه والعدم المضاف لا يقابل العدم المضاف لاجتماعهما في كل

موجود مغاير لما اضيف اليه العدم وفيه نظر لجواز ان يكون واحد من العدمين

مضافا الى الآخر كالعدم وعدم العدم وايضا يجوز ان لا يكون

بين المفهومين اللذين اضيف اليهما العدمان واسطة

كعدم القيام بالنفس وعدم القيام بالغير وعلى تقدير الواسطة

اقسام التقابل

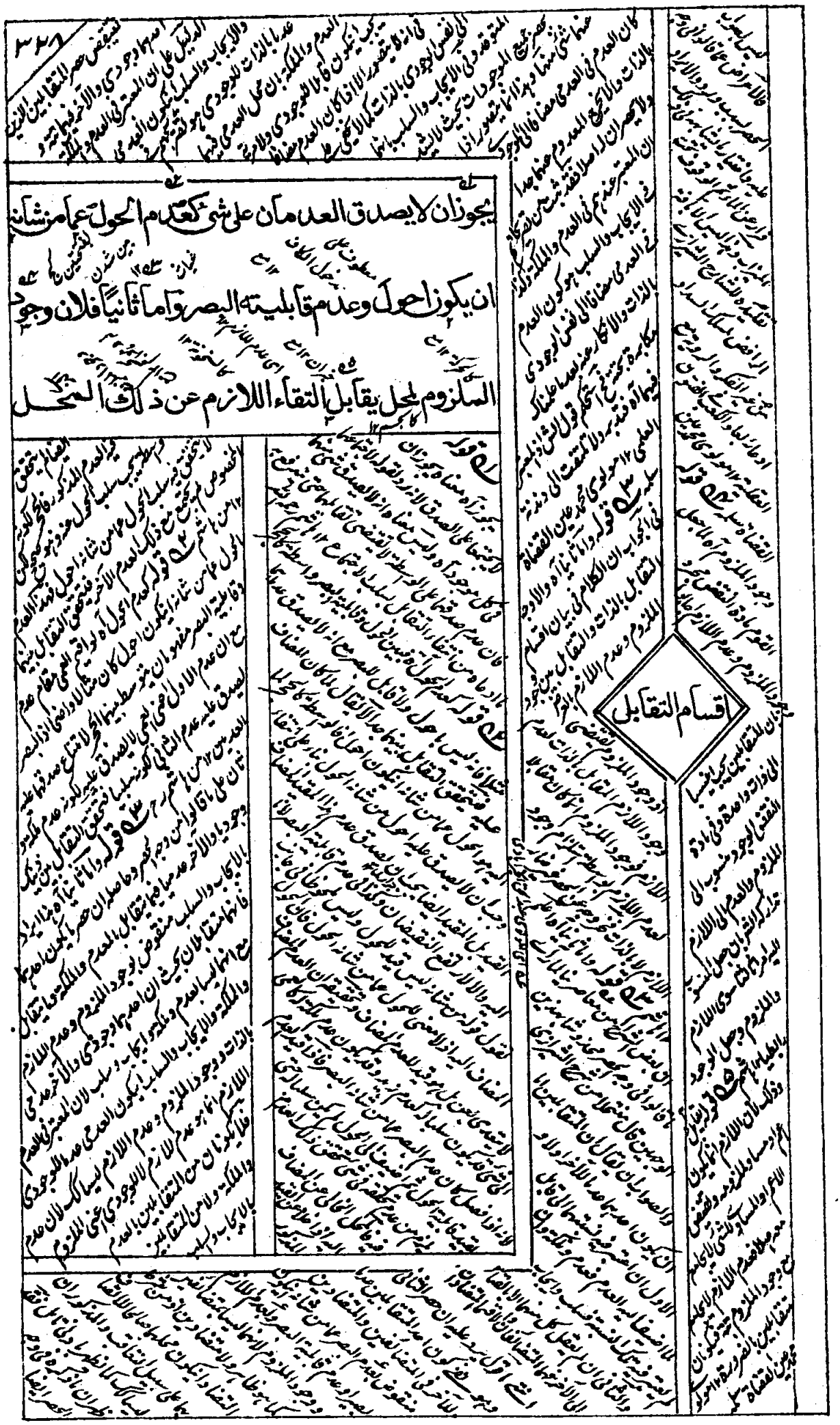
اقسام التقابل

اقسام التقابل

كوجود الحركة بجسم مع انتفاء السكونة اللازمة لها عنه وليس داخلا في العدم

والملكة وهو في السلب والايجاب اذا المعتبر فيهما ان يكون العدمي عدما للوجودي

احدها الضدان المشهوريان وهما الوجودان المتناسبان بوجه الحصر ان يقال

الوجوديان والمراد بالوجودي ههنا ما لا يكون السلب جزء من مفهومه

وهو اعم من الموجود غير المتضائفين كالسواد والبياض وقد يشترط

Harvard College Library

اقسام التقابل

فالضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف والبعد ويسميان بالحقيقيين

وثانيهما المتضائفان وهما الموجودان بل وجوديان تعقل كل واحد منهما

بالنسبة الى الآخر كالابوة والبنوة وثالثها المتقابلان بالعدم والملكة فهما

امران يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا اى عدم ذلك الوجود لكن لا مطلقا

بل يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الوجود كالبصر والعمى والعلم والجهل

فان اعتبر قوله لم يحسب شخصه في وقت اتصافه بالامر العدمي فهو

العدم والملكة المشهوريان كالكوسجية فانها عدم اللحية عما من شانه

في ذلك الوقت ان يكون ملتحيا فان الصبي لا يقال له الكوسج وان

اعتبر قوله له اعم من ذلك بان لا يقيد بذلك الوقت كعدم اللحية عن الطفل

اقسام التقابل

اقسام التقابل

وذلك في الضمير لا في الوجود العيني اي هما امران عقليان واردان

على النسبة التي هي عقلية ايضا ولا وجود لهما في الخارج اصلا

هذا قال الشيخ في الشفاء ان المتقابلين بالايجاب

والسلب ان لم يحتملا الصدق فبسيط

اقسام التقابل

كالفرسية واللافرسية والا فمركب كقولنا زيد فرس في زيد

ليس بفرس فان اطلاق هذين المعنيين على موضوع واحد

في زمان واحد محال وقال ايضا ان من التقابل الايجاب و

السلب ومعنى الايجاب وجود اي معنى كان سواء كان

باعتبار وجوده في نفسه او وجوده لغيره ومعنى السلب لا

وجود اي معنى كان سواء كان لا وجوده في نفسه ولا وجوده لغيره

فصل في المتقدم والمتاخر

فصل في المتقدم والمتاخر اما المتقدم فيقال على خمسة اشياء

احدها المتقدم بالزمان وهو ظاهر والثاني المتقدم بالطبع

في المتقدم والمتأخر

وهو الذي لا يمكن ان يوجد الآخر بكسر الخاء بمعنى المتأخر وهو موجود

معه او قبله ليشمل العلة المعدة وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر

المتأخر بموجود قيل ينبغي ان يزاد في تفسيره قيد كونه غير مؤثر

في المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية اقول فيه نظر لانه

اقسام التقدم

ان اراد غير المؤثر المستجمع لشرائط التاثير وارتفاع موانعه فلا حاجة

اليه لان قوله وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر بموجود مغن عنه

وان اراد كونه غير مؤثر في الجملة فممنوع لان الفاعل الغير المستقل

متقدم بالطبع على المعلول عندهم فاذا زيد هذا القيد لم يكن التعريف

جامعا كتقدم الواحد على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف كتقدم

سيدنا ابي بكر على سيدنا عمر رضي الله تعالى عنهما والرابع المتقدم

بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ محدود كترتب الصفوف في

المسجد منسوبة الى المحراب وكترتب الاجناس والانواع

الاضافية على سبيل التصاعد والتنازل

اقسام التقدم

على سبيل التصاعد والتنازل يكون على سبيل اللف والنشر المرتب
لان مراتب الاجناس تكون قبل الانواع كما في هذه النسخة وقد يكون على طريق اللف والنشر الغير المرتب لان مراتب الانواع مذكورة قبل الاجناس كما في بعض النسخ فافهم منه

والخامس المتقدم بالعلية وهو الفاعل المستقل بالتأثير أي المستجمع لشرائطه وارتفاع موانعه وعند صاحب الحاكمات انه الفاعل مطلقاً سواء كان مستقلاً بالتأثير أم لا

اقسام التقدم

لان جميع ما يتوقف عليه المعلول علة تامة لذلك المعلول والعلة مطلقاً سواء كانت تامة أو ناقصة هي بلا شك اصدق تقدمها على المعلول وما قال في الاستدلال المنظور فيه لان عينية مجموع الاجزاء للشيء لا ينافي تقدمها عليه او الوخط التغاير الاعتباري بهذا المعنى لا ينافي تقدمها على الانسان بالاخر مع انها متحدان ذاتاً والتغاير الاعتباري فيما نحن فيه متحقق لان علية المادة والصورة كلتيهما للشيء لا بأحد الاجمال كما كان كذلك والمادة والصورة كلتيهما انما هي في مرتبة التفصيل ومعلوليتهما في مرتبة الاجمال فالمادة والصورة كلتيهما انما هي في مرتبة التفصيل ومعلوليتهما في مرتبة الاجمال فالمادة والصورة كلتيهما انما هي في مرتبة التفصيل ومعلوليتهما في مرتبة الاجمال

المتقدم بالعلية ان يوجد هو

القدر الاخير الذي يوجد وفيه اشعار على ان الاخير من العلة

الامر الذي يوجد هو وكل الامور التي لا بد منها في وجود الشيء

وليس الاخير موجوداً في الخارج مطلقاً بل على العلة المستقل

بل على العلة التامة وان لم يستجمع شرائط التأثير وارتفاع الموانع

الموانع فكيف يكون ما سواه من العلل الناقصة موجوداً كانت

فاعلاً وهو الفاعل على ما سيجيء تعريفه

ان العلة الناقصة لا يجب وجودها مع المعلول بل يجب عدمها

المستقل من العلل والمعلول الا ترى ان الشرط والمقتضي

المعلول على المعلول بل يجب عدمها مع المعلول

والشرط عليه المعلول بل يجب عدمها مع المعلول

الشرط من حيث هو شرط والمقتضي من حيث هو مقتض

والشرط عليه المعلول بل يجب عدمها مع المعلول

والصورة لان مجموع الاجزاء المادية

والشرط عليه المعلول بل يجب عدمها مع المعلول

المعلول والعلة مطلقاً سواء كانت تامة او ناقصة هي بلا شك اصدق تقدمها على المعلول وما قال في الاستدلال المنظور فيه لان عينية مجموع الاجزاء للشيء لا ينافي تقدمها عليه او الوخط التغاير الاعتباري بهذا المعنى لا ينافي تقدمها على الانسان بالاخر مع انها متحدان ذاتاً والتغاير الاعتباري فيما نحن فيه متحقق لان علية المادة والصورة كلتيهما للشيء لا بأحد الاجمال كما كان كذلك والمادة والصورة كلتيهما انما هي في مرتبة التفصيل ومعلوليتهما في مرتبة الاجمال فالمادة والصورة كلتيهما انما هي في مرتبة التفصيل ومعلوليتهما في مرتبة الاجمال

يتقدم عليه مع انضمام

ذات تكليف

الفاعلية من حيث هو فاعل

بالطبع قال يميل عليه قول الشيخ

وقوله في مثاله كحركة اليد وحركة

الفاعلية من حيث هو فاعل

بالطبع قال يميل عليه قول الشيخ

وقوله في مثاله كحركة اليد وحركة

الفاعلية من حيث هو فاعل

بالطبع قال يميل عليه قول الشيخ

وقوله في مثاله كحركة اليد وحركة

واعلم ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع مشتركان في معنى واحد
يسمى التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج وربما يقال المعنى
المشترك تقدم بالطبع ويختص التقدم بالعلية باسم التقدم بالذات
والشيخ استعملها في قاطيغورياس الشفاء كذلك كتقدم حركة اليد
على حركة القلم وان كانتا معا في الزمان فان العقل يحكم بانه تحركت
اليد فتحرك القلم لا بالعكس والحصر في الاقسام الخمسة استقرائي

اقسام التقدم

...للمتأخرين كما لا يخفى ١٢ مولانا اسمعيل رحمه ٥ قوله استقرائي آه هكذا وجد في النسخ المعتبرة وفي النسخة الاخرى لم يوجد قوله لا عقلي ١٢ مولوي محمد معين القضاة سلمه

باب وجوه التناخر

فی القدم والحادث

لا عقلی وقد یقال المضبط المتقدم ان اجتمع المتناخران فان کان کذلک فیما یزول وجودہ

ای لیس الحصر فیہا عقلیا ای دائر بین النفی والاثبات ۱۲ منہ

فالمتقدم بالعلیۃ والا فبالطبع وان لم یکن محتاجا الیہ فان لم یمکن

اجتماعہما فی الوجود فالمتقدم بالزمان وان امکن فان اعتبر بینہما ترتب

فالمتقدم بالرتبۃ والا فبالشرف واما المتاخر فیقال علی ما یقابل

فیتعدد اقسامہ بحسب اقسام المتقدم فصل فی القدیم والحادث

القدیم بالذات ھو الذی لا یکون وجودہ من غیرہ وینحصر فی الحق تعالی

فی القدم والحادث

فی وجوہ التناخر

فی القدم والحدث

والقديم بالزمان هو الذي لا أول لزمانه كالفلك والسرمد

بالذات هو الذي يكون وجوده من غيره كالممكنات والمحدث

بالزمان هو الذي لزمانه ابتداء وقد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا

كالمركبات العنصرية فالقديم بالذات هو اخص مطلقا

من القديم بالزمان وهو اعم من وجه من المحدث بالذات وهو

اعم مطلقا من المحدث بالزمان والبواقي متباينة وكل حادث

زماني فهو مسبوق بمادة اي بما يكون موضوعا للحادث ان كان

عرضا او هيولاه ان كان صورة او متعلقه ان كان نفسا ومدة

الحادث والقديم

في الفلك وهما لا يفارقها

الاضافي فقيل ان الاول اعم مطلقا من الثاني

وليس بحدث اضافي لانه قديم اضافي بالاضافة

صدق عليه الحدوث الاضافي فذلك بالاضافة

وقته نظرا وتوهما اذا كان الاب من حيث

الزماني عن القديم الاضافي فالحادث مادة

من وجه فالمناسب ما سبق من ان الفسخ

الصدق فان كل حادث

اضافي فهو حادث

بالذات عندنا

اعم من وجه من المحدث بالزمان

والالزام بالعكس ظاهر

بالاضافة الى الاب فتامل

للحدوث بالزمان الذي

على الحدوث بالزمان

الحدوث بالزمان

بالاضافة الى الاب

الزماني عن الاضافي

الزماني والاضافي

يكون آه قد تفسر المادة

الشيء هو الذي

يكون لزمان سابق على زمان

وجوده القضاء ١٢

والثاني ظاهر لمن تصور مفهومه والاول لان امكان وجوده سابق

على وجوده والا لكان قبل ممكنا بل ممتنعا لذاته لامتناع كون المعدوم

واجبا لذاته ثم صار ممكنا في وقت وجوده فيلزم انقلاب الشيء

من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي هذا خلف وذلك لان الامكان

الاتحاد والقديم

امر وجودي اي موجود اذ لا فرق بين قولنا امكانه لا اي منتفي وبين

قولنا لا امكان له فلو كان الامكان عدميا لم يكن الممكن ممكنا هذا خلف

وفيه نظر لان ما ذكره جار في الامتناع والعدم بان يقال لو كانا عدميين لم

يكن الممتنع ممتنعا ولا المعدوم معدوما اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا وله

القضاء والبقاء ويلزم ان لا يكون صفة من صفات الاشياء معدودة فيه اثنتا اقل للاضيعة

القدم والحادث

قوله امر وجودي اذ لو كان عدميا لم يكن للحادث امكان قبل وجوده فلا يكون ممكنا قبل وجوده واعلم انه لو كان ثبوتيا لزم قبل وجوده ضرورة تقدم الموصوف على الصفة بالوجود ولو الذات للكل وجود الممكن متاخرا عن امكانه بمراتب لانه يقال للممكن الموجود اي الموجود ثابت وجوده موجود فوجوده موجود ولو الذات للكل المذكور لصاحب التلويحات ١٢ شرح تجريد ٥٣ قوله اي موجودا اي ثابتا وجوده واتصافه بثبوته العدميات والاضافيات التي تتصف بها الاشياء في اي الخارج والامكان من الموجود وهو ما لا يكون ٥٣ قوله اي موجودا اي ثابتا وجوده في الواقع ١٢ صدرا ٥٣ قوله السلب في مفهوم ان لا يكون كالفقر فلا يقتضي ٥٣ قوله اي موجودا اي ثابتا وجوده في الواقع ١٢ صدرا ٥٣ قوله اذ لا فرق بين القضيتين لانه لا يكون ٥٣ قوله اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا وله اي المتنع ١٢ صح

قوله لان ما ذكره جار في الامتناع والعدم بان يقال لو كانا عدميين لم يكن الممتنع ممتنعا ولا المعدوم معدوما اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا وله اي المتنع ١٢ صح

قوله لان ما ذكره جار في الامتناع والعدم بان يقال لو كانا عدميين لم يكن الممتنع ممتنعا ولا المعدوم معدوما اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا وله اي المتنع ١٢ صح

قوله لان ما ذكره جار في الامتناع والعدم بان يقال لو كانا عدميين لم يكن الممتنع ممتنعا ولا المعدوم معدوما اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا وله اي المتنع ١٢ صح

القديم والحادث

امتناع عدمه له وعدمه له ولا محال ان يقال قولنا امكانه لا معناه انه متصف بصفة عدمية هي الامكان وقولنا لا امكان له معناه سلب تلك الصفة العدمية عنه وكما انه فرق بين اتصاف الشيء بصفة ثبوتية وبين سلب الاتصاف بها كذلك ايضا فرق بين الاتصاف بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف بها وقد يقال معنى قولنا امكانه لا هو ان امكانه صفة سلبية والصفة السلبية انما يتحقق بتحقق موصوفها والموصوف ههنا وهو الحادث معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن بمعنى الكلام حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم

الامكان عن الحادث ليس بحادث ولا قديم ولا امكان لامكانه ولا امكان لعدمه ولا امكان لامكان عدمه وهلم جرا وكما انه فرق بين القولين المذكورين فرق بين قولنا الحادث ليس بقديم وقولنا الحادث ليس بمعدوم فقد ظهر ان قولنا الامكان ليس بحادث ليس بمعدوم وقولنا الامكان ليس بقديم ليس بموجود فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود فقد ظهر ان بين القضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الحدوث فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ليس بقديم ايضا فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الحدوث فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية ولا متصف بالصفة المحالية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة المحالية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية ولا متصف بالصفة المحالية ولا متصف بالصفة الممكنية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة المحالية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الممكنية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية ولا متصف بالصفة المحالية ولا متصف بالصفة الممكنية ولا متصف بالصفة الواجبية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة المحالية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الممكنية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الواجبية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية ولا متصف بالصفة المحالية ولا متصف بالصفة الممكنية ولا متصف بالصفة الواجبية ولا متصف بالصفة الوجوبية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة المحالية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الممكنية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الواجبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجوبية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية ولا متصف بالصفة المحالية ولا متصف بالصفة الممكنية ولا متصف بالصفة الواجبية ولا متصف بالصفة الوجوبية ولا متصف بالصفة الوجودية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة المحالية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الممكنية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الواجبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجوبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية ولا متصف بالصفة المحالية ولا متصف بالصفة الممكنية ولا متصف بالصفة الواجبية ولا متصف بالصفة الوجوبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة العدمية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة المحالية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الممكنية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الواجبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجوبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية ولا متصف بالصفة المحالية ولا متصف بالصفة الممكنية ولا متصف بالصفة الواجبية ولا متصف بالصفة الوجوبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة المحالية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الممكنية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الواجبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجوبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية ولا متصف بالصفة المحالية ولا متصف بالصفة الممكنية ولا متصف بالصفة الواجبية ولا متصف بالصفة الوجوبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة المحالية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الممكنية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الواجبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجوبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية ولا متصف بالصفة المحالية ولا متصف بالصفة الممكنية ولا متصف بالصفة الواجبية ولا متصف بالصفة الوجوبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة المحالية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الممكنية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الواجبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجوبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية ولا متصف بالصفة المحالية ولا متصف بالصفة الممكنية ولا متصف بالصفة الواجبية ولا متصف بالصفة الوجوبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة المحالية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الممكنية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الواجبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجوبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية ولا متصف بالصفة المحالية ولا متصف بالصفة الممكنية ولا متصف بالصفة الواجبية ولا متصف بالصفة الوجوبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة المحالية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الممكنية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الواجبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجوبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية ولا متصف بالصفة المحالية ولا متصف بالصفة الممكنية ولا متصف بالصفة الواجبية ولا متصف بالصفة الوجوبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة المحالية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الممكنية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الواجبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجوبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية فرقا بينا ايضا فيكون قولنا الامكان ليس بحادث ولا قديم ولا معدوم ولا موجود ولا محال ولا ممكن ولا ممتنع ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية ولا متصف بالصفة المحالية ولا متصف بالصفة الممكنية ولا متصف بالصفة الواجبية ولا متصف بالصفة الوجوبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة العدمية ولا متصف بالصفة الثبوتية ولا متصف بالصفة الاضافية ولا متصف بالصفة السلبية ولا متصف بالصفة الوجودية ولا متصف بالصفة الامكانية ولا متصف بالصفة الامتناعية ولا متصف بالصفة المحالية فرقا بينا وبين القضية التي حكم فيها بسلب الحدوث والقضية التي حكم فيها بسلب القدم والقضية التي حكم فيها بسلب الوجود والقضية التي حكم فيها بسلب العدم والقضية التي حكم فيها بسلب المحال والقضية التي حكم فيها بسلب الامكان والقضية التي حكم فيها بسلب الامتناع والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة المحالية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الممكنية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الواجبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجوبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة العدمية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الثبوتية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الاضافية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة السلبية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الوجودية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامكانية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة الامتناعية والقضية التي حكم فيها بسلب الاتصاف بالصفة المحالية فرقا بينا اي

في القديم والحادث

وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم
اى ليس عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم بل عدم الفرق بينهما بحسب اللازم كما في بعض التعليقات ١٢ منه

تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين فرق
اى موصوفه ١٢ منه

بعيد اقول فيه بحث لان قولنا امكانه لا غير مستلزم بقولنا لا امكان
اى فيما يقال ١٢ منه

له بمعنى انه لا يتصف بالامكان فان العدم والامتناع عدميان
اى الحادث ١٢ منه

معان المعدوم والممتنع متصفان بهما وهذا هو المفيد في
لان كون الصفة عدمية لا ينافي اتصاف شيء معدوم بها ١٢ منه

هذا المقام لا بمعنى ان امكانه قبل وجوده معدوم هذا
اى كما ذكر ١٢ منه

س قوله وليس اه لما عرفت من تقريرنا السالف ان امكان لا في قوة السالبة الموجبة المعدولة المحمول ومن ثم قال بعض المحققين ان الامكان من التعليقات ١٢ مولوي محمد عين القضاة سلمه

س قوله وبين المعنيين اه اي بين عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وعدم الفرق بينهما بحسب اللازم بعيد اذ المساواة بينهما لا تترتب على الاخر فلا يستلزم ارادة احدهما تارة والاخر اخرى مولوي محمد عين القضاة سلمه

س قوله اقول فيه بحث اه اقول وفيه بحث ايضا فانه قال قبل هذا بقليل ان الامكان عدمي فقولنا امكانه لا غير مستلزم بقولنا لا امكان له اما سلب ثبوت الشيء للشيء فلا يقتضي ثبوت المسلوب له وقد تقدم ١٢ منه

س قوله بمعنى انه لا يتصف اه لما كان الامكان عدميا كان معناه ان الحادث قبل وجوده لا يتصف بالوجود ولا بالعدم ولا بالامكان ولا بالامتناع لان هذه الامور انما تعرض الموجود والمعدوم والممكن والممتنع فيما لا يزال وهو الحادث قبل وجوده ١٢ منه

س قوله مع ان المعدوم اه لان المعدوم قد يتصف بالامكان ايضا كما سيجيء ١٢ منه

س قوله اقول اه اقول وفيه بحث ايضا لان الامكان الذي هو عدم الضرورة عن الطرفين لا يتصف بالعدم والامتناع لان الاتصاف بهما يقتضي ثبوت الشيء لنفسه وهو باطل ١٢ منه

وليس اه لما عرفت من تقريرنا السالف ان امكان لا في قوة السالبة الموجبة المعدولة المحمول ومن ثم قال بعض المحققين ان الامكان من التعليقات ١٢ مولوي محمد عين القضاة سلمه

س قوله وبين المعنيين اه اي بين عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وعدم الفرق بينهما بحسب اللازم بعيد اذ المساواة بينهما لا تترتب على الاخر فلا يستلزم ارادة احدهما تارة والاخر اخرى مولوي محمد عين القضاة سلمه

س قوله اقول اه اقول وفيه بحث ايضا فانه قال قبل هذا بقليل ان الامكان عدمي فقولنا امكانه لا غير مستلزم بقولنا لا امكان له اما سلب ثبوت الشيء للشيء فلا يقتضي ثبوت المسلوب له وقد تقدم ١٢ منه

س قوله بمعنى انه لا يتصف اه لما كان الامكان عدميا كان معناه ان الحادث قبل وجوده لا يتصف بالوجود ولا بالعدم ولا بالامكان ولا بالامتناع لان هذه الامور انما تعرض الموجود والمعدوم والممكن والممتنع فيما لا يزال وهو الحادث قبل وجوده ١٢ منه

س قوله مع ان المعدوم اه لان المعدوم قد يتصف بالامكان ايضا كما سيجيء ١٢ منه

س قوله اقول اه اقول وفيه بحث ايضا لان الامكان الذي هو عدم الضرورة عن الطرفين لا يتصف بالعدم والامتناع لان الاتصاف بهما يقتضي ثبوت الشيء لنفسه وهو باطل ١٢ منه

في القدم والحادث

والامكان اما ان يكون قائما بنفسه او لا يكون قائما بنفسه لا جائز ان يكون قائما بنفسه لان امكان الوجود انما هو بالاضافة الى ما هو امكان الوجود له اي لا امكان اضافة بين الوجود وذات الممكن فلا يكون قائما بنفسه فيكون قائما بمحل موجود وليس هو نفس ذلك الحادث وهو ظاهر ولا امر منفصلا عنه اذ لا معنى لقيام امكان الشيء بالامر المنفصل عنه فيكون متعلقا به وهو المادة وما توهم من ان امكان الشيء هو اقتدار الفاعل عليه فيكون

Stamp: Property of Maulana Azad Library, Aligarh Muslim University

قائما به فاسد لان الاقتدار وعدمه يعللان بالامكان وعدمه

فيقال هذا مقدور لانه ممكن وهذا غير مقدور لانه ممتنع وهنا بحث

لانا لا نسلم ان المتعلق بالحادث منحصر في المادة بالمعنى المذكور ولم لا يجوز

ان يكون امكان الحادث قائما بشيء له تعلق بالحادث وراء تعلق الحلول

والتدبير والتصرف ولو كان له تعلق الحلول فلم لا يجوز ان يكون الحادث

جوهرا غير جسم في حالة في جوهر آخر كذلك ولم يقم دليل على امتناع ذلك او

قائما بجوهر هو غير جسم فان علوم العقول والنفوس بل كيفياتها القائمة بها على الاطلاق

في القدرة والحادث

على ارادة الامكان

الاستعدادي من الامكان

باطل بما مر مشافهة بعد اخرى واشتغال

ان هذا الجواب انما يتم اذا تم ان علوم

العقول والنفوس آه فهو ليس كذلك

لم لا يجوز ان المذكور بالتشقيق في الاحتمالات

المتحققة هي الحمل الذي هو الجوهر المجرد

فلم لا يجوز ان يكون الجوهر المجرد

من العقول والنفوس مثلا مع

مطلق الامكان الاستعدادي

بل لا نسلم انها متميز

بعد قطع تعلقها عن البدن

كما في الحيوانات الكاملة

المتعلقة بالبدن فتحتمل البدن

بكمال الحوادث فيها

صادر ترجح مستعد لها

الى المبدأ الكوني

فيكون ساطة الصباغ

في صبغ الثوب لا يرفع

ذلك الاحتمال اصلا

فتدبر ولا تغفل

تحقيق من القضاة سلمه

قوله لم لا الخ

جوهر آه فيكون ذا الجوهر

متعلقا بالجوهر الحال فيه فليس

مادة الا فرض مجردا فتيقظ

قوله لتعلقها آه

متغايرة للامكان فلا يكون اصلا للمعلول فالاقتدار

غير اقتدار الفاعل وكان قابلا اذ للفاعل نسبة خاصة

الى معلولات لا يوجد فيه دليل ١٢ على آه فلا يكون الامكان عين الاقتدار لان العلة و

المعلول يكونان متباينين ١٢ اصولا ناصح عبد الحكيم رح

من الدليل المذكور بعد تسليمه انما يوجب قيام الحادث

في المادة التي فسرناها

فيما قبل مخدوم

الاخر بقي ههنا شيء وهو انه يجوز ان يكون اصل هما عين

الى معلولات لا يوجد فيه دليل ١٢ على آه فلا يكون الامكان عين الاقتدار لان العلة و

المعلول يكونان متباينين ١٢ اصولا ناصح عبد الحكيم رح

من الدليل المذكور بعد تسليمه انما يوجب قيام الحادث

في المادة التي فسرناها

فيما قبل مخدوم

بالمذكورة والرابعان ايراد وارد

ان النفس ليست من مقولة الاضافة

المذكورة ولا كانت

ماديته بالمعنى

في القوة والفعل

اعراض الموضوعها ذوات العقول والنفوس وليست باجسام ولا يمكن

تعميم الموضوع بحيث يتناول الجسم وغيره اذ يبطل حينئذ ما قرروا على

هذه القاعدة مثل ما سيجيء من ان العقول جميع

كما لا انها بالفعل لان كون بعضها بالقوة يوجب كون العقول

مادية لان كل حادث لا بد له من مادة **فصل** في القوة والفعل

القوة هي الشيء الذي هو مبداء التغير في شيء اخر سواء كان جوهرا

او عرضا وسواء كان فاعلا او غيره من حيث هو اخر هذا

التنبيه على ان الآخر المتغير لا يجب ان يكون مغايرا له بالذات بل قد
يكون مغايرا له بالاعتبار كما في معالجة الانسان نفسه الناطقة في الامراض
النفسانية فان التغاير ههنا اعتباري وانما اعتبرنا الامراض النفسانية
ليكون المعالج والمعالج متحدين بالذات متغايرين بالاعتبار
واما في الامراض البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج
هو البدن وهما متغايران بالذات واعلم ان القوة قد يطلق على
امكان الحصول مع عدمه وهذا المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول فالمناسب

في القوة والفعل

في القوة والفعل

أن يقتصر على ذكر القوة في عنوان الفصل أو ذكر هذا المعنى والبحث عنه وكمل

يصدر عن الأجسام في العادة المستمرة المحسوسة من الآثار والأفعال كالاختصاص

وكيف وحركة وسكون فهي صادرة عن قوة موجودة فيه لأن ذلك المذكور من الأفعال

والآثار إما أن يكون للكون جسما أو الأعراض تفاعلية أو لقوة موجودة فيه والأول باطل والآلات اشتركت

الاجسام فيه الثاني ايضا باطل والا لما كان ذلك مستمرا او الاكثريا لان

الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا الاكثرية فلك الاثار هي التي اقول ههنا بحث

لانا نمنع ان اراد بالامور الاتفاقية مطلق الامور الخارجية فهذه المقدمة

ممنوعة وان اراد بها ما لا يكون دائمة ولا الاكثرية مما يفهم من كلامهم

حيث قال لتوجيه هذا المقام لان الامور الاتفاقية هي التي لا تكون دائمة

ولا الاكثرية فالحصر ممنوع ولعل هذا القائل اخذ ذلك مما ذكروه من ان

او القوة والفعل

في العلة والمعلول

في العلة والمعلول

وغاية توجيهه ان يقال المراد ان يكون لوجود غيره حاجة الى
وجوده في الجملة ومع هذا لا ينطبق على العلة الغائية وعدم المانع وقد يقال
عدم المانع كاشف عن امر وجودي هو المحتاج اليه كعدم الباب المانع للدخول
فانه كاشف عن وجود فضاء له قوام ممكن للنفوذ فيه وكعدم العمود المانع

قوله وغاية توجيهه اه حاصله ان مراد المص من قوله ما لوجوده اه ليس ما يتبادر منه بحسب ظاهر عنوانه اعني ما يكون لوجود الغير حتى يرد عليه انه لا يصدق الا على العلة الفاعلية بل مراده ما يكون لوجود غيره احتياج الى وجوده بوجه ما اي سواء كان باعتبار الصدور او القوام او غيره ولا شك ان هذا الاحتياج كما يكون لوجود الغير الى وجود العلة الفاعلية كذلك يكون الى وجود العلة المادية والصورية ايضا فيصدق التعريف على العلة المادية والصورية ايضا فاندفع ذلك الايراد

في العلة والمعلول

لسقوط السقف فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن ان يتحرك السقف

فيها الا ان الشرط الوجودي ربما لا يعلو الا بلازم عدمي فيعبر عنه

بذلك فيسبق الى الاوهام ان ذلك الامر العدمي هو المحتاج اليه

ولا يخفى انه تكلف بل الحق ان مدخلية الشيء في وجود آخر

اما ان تكون بحسب وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة

فيجب ان يكون موجودا واما بحسب عدمه فقط كالمانع ويجب ان

يكون معدوما واما بحسب وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد من عدم الطارئ

على وجوده فيجب ان يوجد ولا ثم يعدم فالمناسب ان يقال العلة ما يحتاج

في العلة والمعلول

اليام في تحققه وهي اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية

اما المادية فهي التي تكون جزءا من المعلول لكن لا يجب بها ان يكون

المعلول موجودا بالفعل كالطين للكوز واما العلة الصورية فهي التي تكون جزءا

من المعلول ولكن يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة للكوز

في العلة والمعلول

وليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يخص الاجسام من المادة والصورة الهيولى والصورة الجوهريتين بل ما يعمهما وغيرهما من الجواهر والاعراض التي يوجد بها أمر بالفعل او بالقوة وهما تان علتان للماهية داخلتان في قوامها مثالهما علتان للوجود ايضا للتوقف عليهما فتختصان باسم علة الماهية تمييزا لهما عن الباقيتين المشاركتين اياهما في علية الوجود واما العلة الفاعلية فهي التي يكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائية فهي التي لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب من الكوز وهي انما تكون علة

فاما الفاعلية فانها تفيض على المشاركين

في العلة والمعلول

بحسب وجودها الذهني وأما بحسب وجودها الخارجي فهي معلولة

لانها لا تتقدم على المعلول الا بحسب ذلك الوجود ١٢

المعلول لها بالتأثير فيها عليه وتأخرها عنه في الوجود فلها علاقتا العلية و

العلية لمعلولها بحسب ذلك الوجود ١٢ اي الوجود الخارجي ١٢ ح

المعلولية بالقياس الى شيء واحد لكن بحسب وجودها الذهني و

وهو المطلوب ١٢

الخارجي وهاتان العلتان تختصان باسم علة الوجود لتوقف عليهما

اي العلة الفاعلية والعلة الغائية ١٢

دون الماهية والحصر المذكور منقوض بالشرط والمعد وعدم

الرشتية ١١ الصبر ١٢ — فانها لا تتوقف على ما ذكر ١٢ — في قول المصنف وهي الاربعة اقسام ١٢ ح — مثل الحركة في المسافة للوصول الى المقصد ١٢ ح

المانع وقد يقال ان المقسم هو علة الشيء بلا واسطة والمعد ونحوه

في جواب النقض ١٢ — هنا ١٢ ح — لا العلة مطلقا سواء كانت بلا واسطة او لا ١٢ ح — لمعلول ١٢

فهم من اقسامه هو العلة المادية بمعنى القابل بالقوة والعلة الصورية

اي اقسام المقسم الذي هو علة الشيء بلا واسطة ١٢ ح — جزء ١٢ ح

بمعنى القابل بالفعل والعلة الفاعلية بمعنى الفاعل المستقل

للمعلول ١٢

قوله بحسب وجودها الخ اه وايضا تكون بحسب وجودها علة فاعلية لعلية الفاعل بحسب هذا الوجود ايضا فالمراد بالنسبة الى المعلول ما يعم النسبة الى ذلك الوصف ايضا ح على ما ذكره الفاضل الشارح ١٢ ح — قوله بحسب وجوده ١٢ ح اي الخارجي ١٢ ح — قوله لانها لا تتقدم على المعلول الا بحسب ذلك الوجود ١٢ ح — قوله لكن بحسب وجودها الذهني قد يقال بل يكون لا بحسب وجود اصلا

قوله بالشرط لان الاولين قد يتوقف عليهما الشرط ايضا ١٢ ح — قوله وعدم المانع لان زوال المانع قد يحتاج الى امر وجودي ١٢ ح على ما ذكره الفاضل الشارح ١٢ ح — قوله وقد يقال اه حاصله ان المعلول قد يحتاج اولا الى القابل والفاعل بالاستقلال وما يحتاج اليهما بالواسطة ثانيا وبوسط ما يحتاج اليهما بالواسطة ثالثا وهكذا فتكون تلك الامور الثلاثة من العلل المادية والصورية والمقسم هو علة الشيء بلا واسطة ١٢ ح — وقد يقال اه حاصله ان المعد قد يحتاج اولا الى الفاعل والقابل بالواسطة ثانيا وبوسط ما يحتاج اليهما بالواسطة ثالثا وهكذا فتكون تلك الامور الثلاثة من العلل الفاعلية والمقسم هو علة الشيء بلا واسطة ١٢ ح — قوله وان توقف على امر وجودي اه حاصله ان المعد مطلقا وان توقف على امر وجودي فهو عدمي باعتبار ان المعد ما يكون وجوده مقارنا لعدم المانع وان توقف على امر وجودي ١٢ ح — قوله

الوجود اه والضابط ان كون الشيء بحسب وجوده علة فاعلية لعلية الفاعل بحسب هذا الوجود ايضا فالمراد بالنسبة الى المعلول ما يعم النسبة الى ذلك الوصف ايضا ح على ما ذكره الفاضل الشارح ١٢ ح — قوله بحسب وجوده ١٢ ح اي الخارجي ١٢ ح — قوله لانها لا تتقدم على المعلول الا بحسب ذلك الوجود ١٢ ح — قوله لكن بحسب وجودها الذهني قد يقال بل يكون لا بحسب وجود اصلا فتدبر

في العلة والمعلول

بالتأثير والمعلول يحتاج الى القابل والفاعل المذكورين معًا ولا يحتاج الى ما ذكر الخ

ثانيًا بواسطة احتياجهما اليه وفيه بحث لانه لا يتناول القسم حينئذ للعلة الغائية اذ

لا يحتاج المعلول اليهما الا بواسطتها مؤثرة في مؤثريتها الفاعل ثم العلة الفاعلية مع كانت

بسيطة اي كانت واحدة في حد ذاتها وان يكن لها صفة ويكن فعلها مشروطا بامر مستحال

في العلة والمعلول

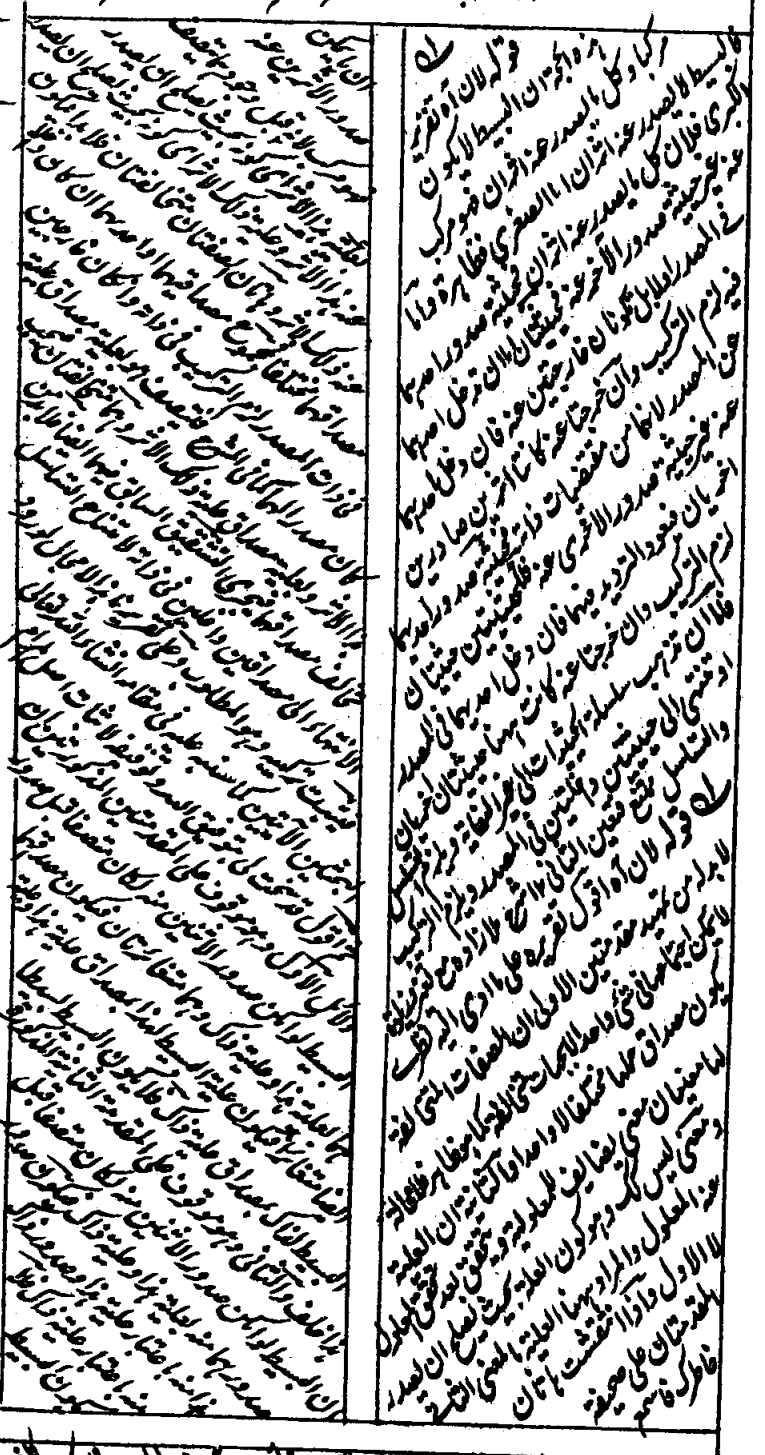

لان كون الشئ بحيث يصدر عنه هذا الاثر غير كونه بحيث يصدر

عنه ذلك الاثر لامكان تعقل كل منهما بدون الاخر فمجموع هذين

المفهومين واحدهما ان كان داخلا في ذات المصدر لزم التركيب في

ذاته وان كانا خارجين كان مصدرا لهما اي للمفهومين اذ لو كانا

مستندين الى غيره لم يكن هو وحده مصدرا للاثرين والمقدر خلافه

فكونه مصدرا لهذا المفهوم غير كونه مصدرا لذلك المفهوم ونقل

الكلام اليهما فيتهي الى محالة اذ لا يوجب التركيب والكثرة في الذات لامتناع

في العلة والمعلول

التسلسل وقد يقرر الدليل بطريق البسيط فيقال ان كان كل من

مفهومي مصدرية هذا ومصدرية ذلك نفس الواحد الحقيقي كان

لامر حقيقي بسيط ماهيتان مختلفتان وان دخلا فيها ودخل احدهما

وكان الآخر عينا لزم التركيب فقط وان خرجا او خرج احدهما وكان الآخر

عينا لزم التسلسل فقط وان دخل احدهما وخرج الآخر لزم التركيب والتسلسل

معا فالاقسام ستة والكل محال وههنا بحث اما اولا فلانه لو تم ما ذكره

في العلة والمعلول

في العلة والمعلول

وقد يقال لابد ان تكون للعلة خصوصية مع المعلول لا تكون لها تلك الخصوصية مع غيره اذ لولاها لم يكن اقتضائها لهذا المعلول اولى من اقتضائها لما عداه فلا يتصور حينئذ صدوره عنها فاذا لم تكن مع العلة الموجدة امور متعددة لا داخلة فيها ولا خارجة عنها بل كانت هي ذاتا بسيطة لا تكثر فيها بوجه من الوجوه فلا شك ان تلك الخصوصية انما تكون بحسب الذات فاذا فرض لها معلول كانت للعلة بحسب ذاتها خصوصية ليست مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول اخر والا لزم ان تكون لها خصوصية بحسب ذاتها مع الثاني فلا يكون لها مع شيء من المعلولين خصوصية ليست مع غيره فلا تكون علة لشيء منهما

في العلة والمعلول

في العلة والمعلول

الامور والتفسير الجامع انها علة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها

وفيه نظر اذ لا بد من اعتبار امكان المعلول فالتركيب لازم وقد يجاب

بان علة الاحتياج الى الفاعل هو الامكان فالشيء ما لم يعتبر

متصفا بالامكان لم يطلب له علة فالامكان ماخوذ في جانب

المعلول فانا نأخذ شيئا ممكنا ثم نطلب له علة ولا شك انه مع

ذلك لا يعتبر امكانه مع الفاعل مرة اخرى وردّ هذا بان كلا من الجزأ

في العلة والمعلول

في العلة والمعلول

الصوري والمادي مع انه جزء من المعلول جزء من العلة التامة ايضا فلو كان

الامكان جزأ من العلة التامة مع كونه صفة للمعلول ومعتبرا فيه يلزم

محذور وايضا لما كان الامكان من شرائط التاثير فلا يوجد مؤثر بلا

اشتراط امر في تاثيره واعلم ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه التي هي

عينه يكون جزء من علته التامة والجزء لا يكون محتاجا الى الكل

بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها بالمعنى المذكور غير صحيح

لانه لو لم يكن واجبا الوجود حينئذ فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو محال والا لما

أو ممكنا بالوجود فليفرض وجوده معها في زمان وعدمه معها في زمان

اي وجود المعلول مع العلة التامة ١٢ منه

آخر فيحتاج في زمان الوجود الى مرجح يخرجه من القوة الى الفعل اذ الترجيح

اي المعلول ١٢ منه

اي المعلول ١٢ منه

الحاصل من العلة التامة مشترك بين الزمانين فلا يكون جملة الامور

اي زمان الوجود وزمان العدم ١٢ منه

المعتبرة في وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة هذا خلف فبان ان

المعلول يجب في وجوده عند تحقق العلة التامة فيكون واجبا بالغير

في العلة والمعلول

في العلة والمعلول

ممكناً بالذات لانا لو اعتبرنا ماهيته من حيث هي لا يجب لها

الوجود ولا العدم ولا معنى للممكن بالذات الا هذا هداية لان التسلسل سبق

اوهام العوام من ان تاثير العلة في شيء ينافي وجوده كون الشيء موجودا

لان ايجاد الموجود محال ١٢

لا ينافي تاثير العلة الفاعلية فيه لان الشيء اذا كان معدوماً ثم وجد

الذي يؤثر فيه العلة ١٢

فاما ان توصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او

اي عدم ذلك الشيء ١٢ — اي تفيد العلة وجوده ١٢

في الحالتين جميعاً لا جائز ان تفيد وجوده حالة العدم او في الحالتين جميعاً

اي حالتي عدم ذلك الشيء ووجوده ١٢

والا لزم اجتماع الوجود والعدم هذا خلف فاذن تفيد وجوده حالة وجوده المفاد

فلا يلزم تحصيل الحاصل فكون الشئ موجودا الآن في كونه معلولا قال

بعضهم من الاوهام العامة ان المعلول بعد ما وجد من علته لا يحتاج في

بقائه اليها حتى لا يلزم من فناء العلة الموجدة له فناؤه بل يبقى موجودا

بعد فناء العلة ولذلك تراهم يتحاشون عن القول بانه لو جاز العدم

على الباري تعالى لما خرج عدما بوجود العالم وسبب توهمهم هذا ما يشاهد في

من بقاء البناء بعد زوال وجود البناء فالمصنف ورد هذه الهداية

لازالة هذا الوهم اذ لو بقي المعلول بعد فناء العلة لم يكن العلة

مؤثرة فيه حالة وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة من

ان العلة مؤثرة في المعلول حالة وجوده هذا خلف

في علة المعلول

في العلة والمعلول

أقول فيه بحث إذ الثابت ههنا بالدليل أن العلة مؤثرة في المعلول في أن وجوده لا أنها مؤثرة فيه بحالة وجوده مطلقاً ولا منافاة بينه وبين بقاء المعلول بعد فناء العلة فلا تزيل هذه الهداية الوهم المذكور والذي يزيله

هو ما ذكروه من ان علة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان

فصل في الجوهر والعرض كل موجود فاما ان يكون مختصا بشئ ساريا فيه او لا يكون فان كان الواقع هو القسم الاول يسمى السار والمسرى فيه محلا

وقد مر الكلام فيه فتذكروه ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه من الوجوه

في الجوهر والعرض

في الجوهر والعرض

والا لامتنع ذلك الحلول بالضرورة فلا يخلو اما ان
يكون المحل محتاجا الى الحال فيسمى المحل الهيولى و
الحال الصورة او بالعكس فيسمى المحل موضوعا والحال عرضا

في الجوهر والعرض

المناسب ان يقال الافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما الهيولى

والصورة او من طرف الحال فقط وهو العرض ومحله موضوع

وذلك لان الحال مفتقر الى المحل مطلقا واذا ثبت هذا فنقول

الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان اي اتصفت

تفسير لقوله وجدت اه ١٢ ع

بالوجود الخارجي كانت لا في موضوع وظاهر ان هذا المعنى

اي لا يكون حالا فيه ١٢ ع

انما يصدق على ماهية يزيد وجودها عليها اي حينئذ

فی الوجود والعرض

یخرج منه واجب الوجود اذ لیس له وراء الوجود ماهیة ویدخل

فیه الصور العقلیة للجواهر فانها وان کانت حال کونها فی الذهن

فی موضوع لکن یصدق علیها انها اذا وجدت فی الخارج لم یکن

وجودها فی موضوع وهذا علی مذهب من یقول ان الحاصل

فی الذهن هو ماهیات الاشیاء المطابقة لکل الامور الخارجیة فی تمام الماهیة

والاختلاف انما هو في الوجود وما يتبعه من الاحوال واما من

قال ان الحاصل في الذهن هو صور الاشياء واشباحها التي

لها في الماهية المناسبة اياها مناسبة مخصوصة بها صار بعض

تلك الصور على البعض الاشياء دون بعض فلا تكون تلك الصور

عندهم الاعراض موجودة بوجود خارجي قائمة بالنفس كسائر

الاعراض القائمة بها واما العرض فهو الموجود في موضوع فالصور

العقلية للجواهر تكون جوهرا وعرضا معا على الاول من

المذهبين وقد التزمه صاحب حكمة العين

في الجوهر والعرض

في الجوهر والعرض

وَالأنسب ان يقال هو الماهية التي اذا وجدت في الخارج

كانت في موضوع ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى قيل هذا

منقوض بالجسم فانه محل للاعراض مع انه ليس بهيولى واجيب بان المراد

ان كان محلا للجوهر آخر فهو الهيولى وفيه بحث اذ النفس محل للصورة الجوهرية

معا انها ليست بهيولى وان كان حالا فهو الصورة الجسمية او

النوعية وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا منهما فهو الجسم

الطبعي وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير و

التصرف فهو لنفس الانسانية او الفلكية والا فهو لعقل فاذن اقسام الجواهر

خمسة وانما قيد التعلق بالتدبير والتصرف لان للعقل تعلقا بالجسم لكن لا

على سبيل التدبير والتصرف بل على سبيل التاثير فقط واما النفس فقد تكون

مدبرة وقد تكون مؤثرة كما في الاصابة بالعين والجوهر ليس جنسا لهذه

الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا لكان ما يدخل تحته مركبا من جنس و

فصل وليس كذلك لان النفس ليست مركبة منهما لانها تعقل

الماهية البسيطة الحالة فيها فلا تكون مركبة والا لزم انقسامها

انقسام الماهية البسيطة الحالة فيها هذا خلف

في الجوهر والعرض

وفيه نظر اذ لا يلزم من تركب النفس في الذهن تركبها في الخارج وامّا

اقسام العرض تسعة بالاستقراء الكم والكيف والاين والمتى والاضافة

والملك والوضع والفعل والانفعال اما الكم فهو الذي يقبل المساواة

واللامساواة لذاته قيل هذا التعريف دوري اذ المساواة هي

الاتحاد في الكم والاولى ان يقال هو ما يقبل القسمة لذاته

اى يمكن ان يفرض فيه اجزاء وانما قالوا الذاته ليخرج الكم بالعرض

مثل محل الكم والحال فيه الى غير ذلك وينقسم الى منفصل وهو

ما لا يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك والمراد بالحد

المشترك ما يكون نسبة الى الجزءين نسبة واحدة كالنقطة بالقياس

الى جزئى الخط فانها ان اعتبرت نهاية لاحد الجزءين يمكن اعتبارها نهاية

للجزء الآخر وان اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها بداية للآخر فليس

اختصاص باحد الجزءين ليس ذلك لاختصاص بالنسبة الى الجزء

الآخر بل نسبتها اليهما على السوية وكالخط بالقياس الى جزئى السطح

والسطح الى جزئى الجسم والآن بالنسبة الى جزئى الزمان والحدود

المشتركة يجب كونها مخالفة بالنوع لما هى حدود له لان الحد المشترك

يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد به اصلا

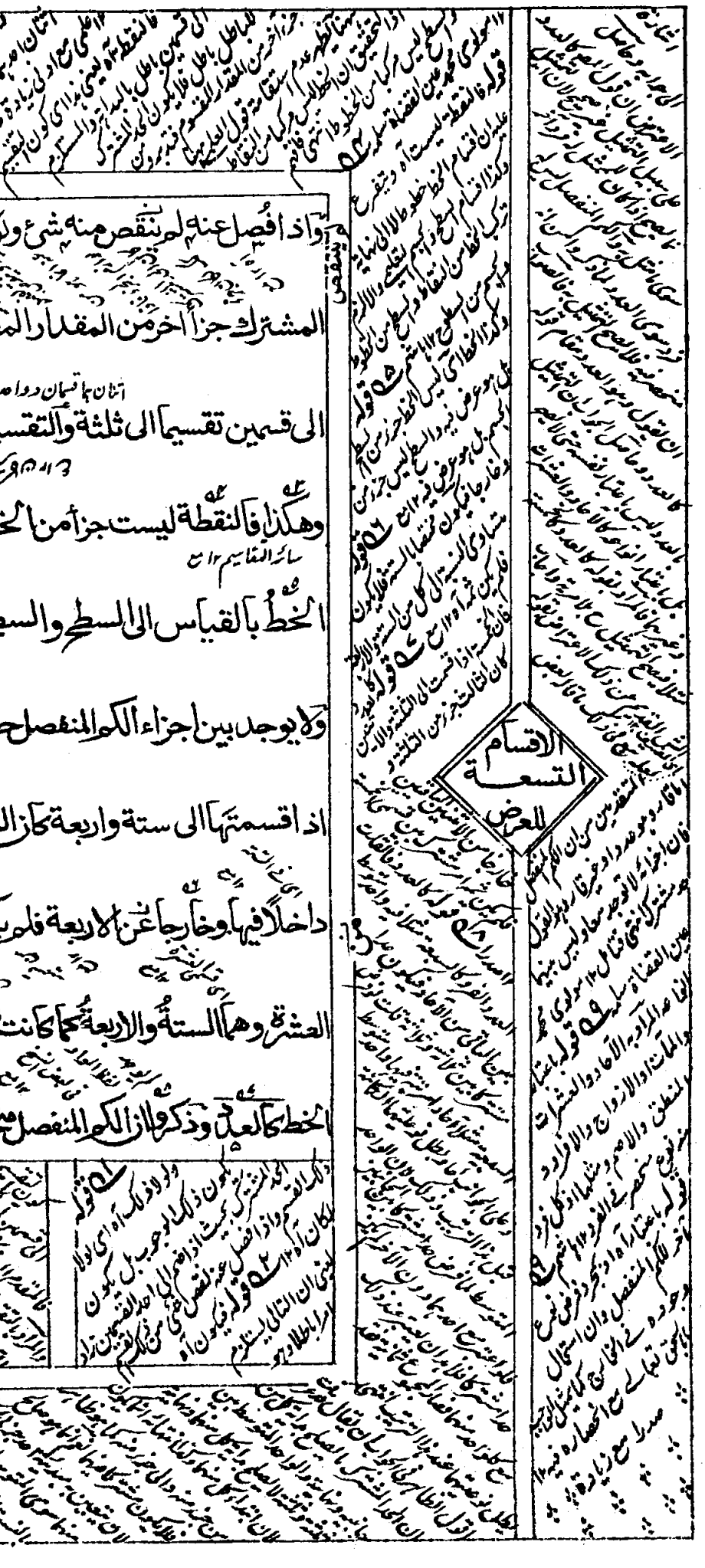

واذا فصل عنه لم ينقص منه شئ ولولا ذلك لكان الحد

المشترك جزأ آخر من المقدار المقسوم فيكون التقسيم

اثنان هما قسمان وواحد حد مشترك ١٢ منه

الى قسمين تقسيما الى ثلثة والتقسيم الى ثلثة تقسيما الى خمسة

وهكذا فالنقطة ليست جزأ من الخط بل هي عرض فيه وكذا

سائر المقاسيم ١٢ منه — اى النقطة حال فى الخط ١٢ منه

الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس الى الجسم

ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك فان العشرة

اذا قسمتها الى ستة واربعة كان السادس جزأ من الستة

اى فى الشئ ١٢ منه

داخلا فيها وخارجا عن الاربعة فلم يكن ثمة امر مشترك بين قسمي

اى فى الشئ ١٢ منه

العشرة وهما الستة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمي

الخط كما بعد وذكرنا ان الكم المنفصل منحصر فيه فهذا التمثيل باعتبار انواعه

ولو لا ذلك لكان ذلك الحد المشترك جزأ من احد القسمين فيكون ذلك القسم واذا انفصل عنه نقص اى من احد القسمين لكان ١٢ منه

اى لولا ان التالى يستلزم المحال لكان المقدم باطلا ١٢ منه

فيكون ١٢ منه

الاقسام التسعة للعرض

الكم اما ان يكون قارا او غير قار

الكم القار اما ان يكون قابلا للقسمة او لا يكون

الكم القار القابل للقسمة اما ان يكون اجزاؤه الواقعة في جهة واحدة معا او لا يكون

الكم القار القابل للقسمة الذي اجزاؤه الواقعة في جهة واحدة معا اما ان يكون بين اجزائه حد مشترك او لا يكون

الكم القار القابل للقسمة الذي اجزاؤه الواقعة في جهة واحدة معا ولا يكون بين اجزائه حد مشترك اما ان يكون اجزاؤه قارة بالذات او لا يكون

الكم القار القابل للقسمة الذي اجزاؤه الواقعة في جهة واحدة معا ولا يكون بين اجزائه حد مشترك اجزاؤه قارة بالذات هو الزمان

الكم القار القابل للقسمة الذي اجزاؤه الواقعة في جهة واحدة معا ولا يكون بين اجزائه حد مشترك اجزاؤه غير قارة بالذات هو العدد

الكم القار القابل للقسمة الذي اجزاؤه الواقعة في جهة واحدة معا ولا يكون بين اجزائه حد مشترك اجزاؤه غير قارة بالذات هو العدد

الكم القار القابل للقسمة الذي اجزاؤه الواقعة في جهة واحدة معا ولا يكون بين اجزائه حد مشترك اجزاؤه غير قارة بالذات هو العدد

الكم القار القابل للقسمة الذي اجزاؤه الواقعة في جهة واحدة معا ولا يكون بين اجزائه حد مشترك اجزاؤه غير قارة بالذات هو العدد

الكم القار القابل للقسمة الذي اجزاؤه الواقعة في جهة واحدة معا ولا يكون بين اجزائه حد مشترك اجزاؤه غير قارة بالذات هو العدد

والى متصل وهو ما يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك

علف على قوله الى المنفصل قد عرفت توضيح هذا التعريف آنفا فتذكر ١٢ منه

قار الذات وهو المقدار كالخط والسطح والثخن اى الجسم التعليمى

صفة متصل ١٢ منه اى المتصل القار الذات ١٢ منه

والى متصل غير قار الذات وهو الزمان قيل ان وجد شئ من اجزاء

اى غير مجتمع الاجزاء فى الوجود ١٢ منه

الزمان لزم اتصال الموجود بالمعدوم وان لم يوجد لزم اتصال

المعدوم بالمعدوم وكلاهما محال الان بالبداهة وان اعتبر اتصال

اجزائه بعضها ببعض فى الخيال كان من قبيل القار لاجتماع

اجزائه هناك والجواب ان ذلك الامر المتصل الممتد

الاقسام التسعة للعرض

قوله والى متصل اى يعنى الكم ينقسم الى المتصل وينقسم المتصل الى مقدار وزمان لانه اما ان قار الذات فهو مقدار والا فهو زمان ١٢ مولوى محمد عين القضاة سلمه

قوله قار الذات اى مجتمع الاجزاء فى الوجود ١٢

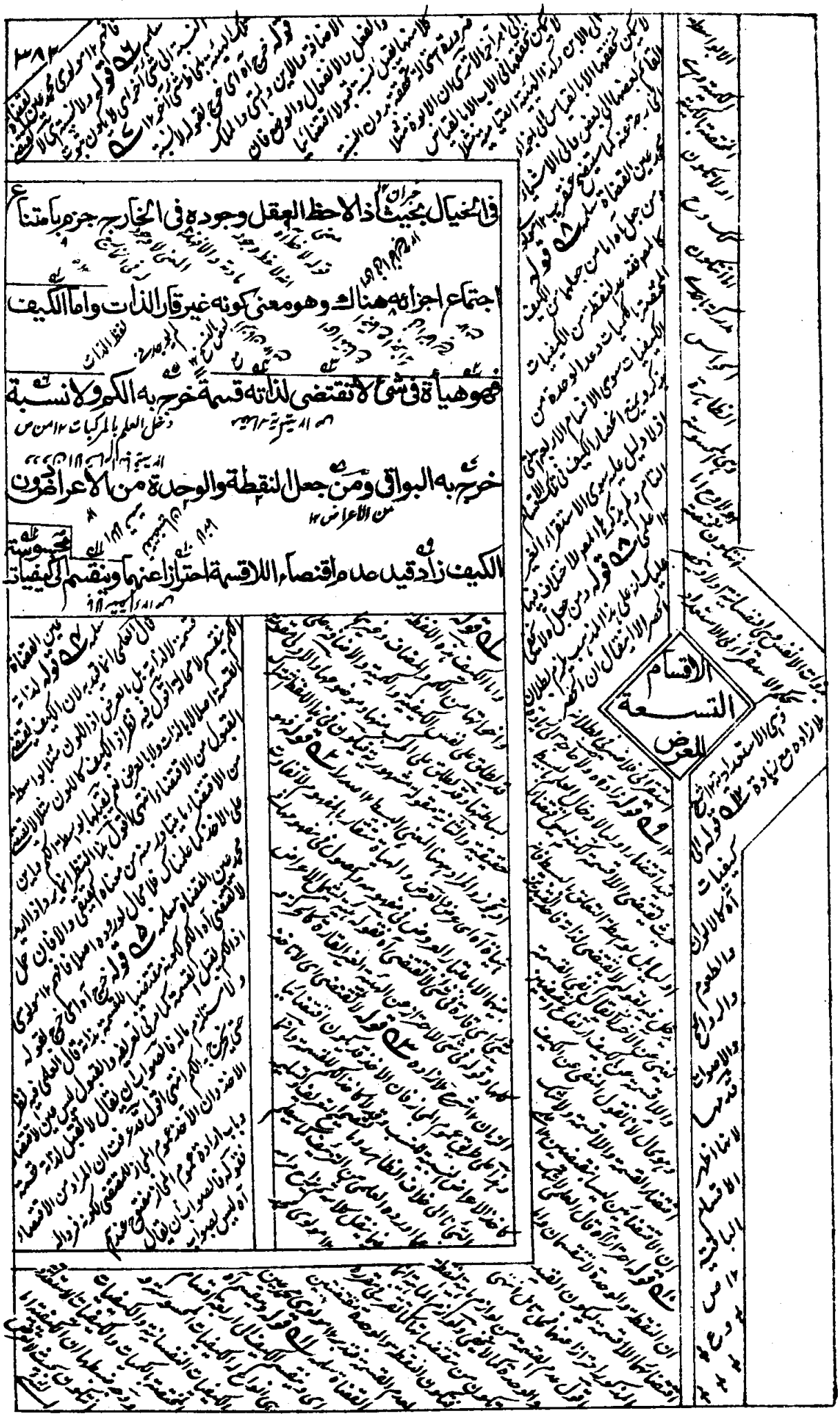
الاقسام التسعة العرض

باحد الحواس الظاهرة راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر

وتسمى انفعاليات وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى

انفعالات والى كيفيات نفسانية قيل اى مختصة بذوات الانفس

الحيوانية بمعنى انها تكون من بين الاجسام للحيوان دون النبات

والجماد فلا يمتنع ثبوت بعضها للمجردات من الواجب وغيره

وفسرها بعضهم بالمختصة بذوات الانفس مطلقا وهى حالات

ان لم تكن راسخة كالكتابة فى ابتداء الخلقة وملكات

ان كانت راسخة كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك فالى

كيفيات استعدادية اى التى هى من جنس الاستعداد فانها

مفسرة باستعداد شديد نحو الدفع واللاانفعال كالصلابة

وتسمى قوة او نحو الانفعال كاللين وتسمى ضعفا والمشهور ان لها

نوعا ثالثا وهو الاستعداد الشديد نحو الفعل كالمصارعة وليس

بشئ اذ المصارعة انما تتم بثلثة امور العلم بتلك الصناعة والقدرة

وهما من الكيفيات النفسانية وكون الاعضاء بحيث يعسر

عطفها ونقلها وهو فى الحقيقة من باب الاستعداد

نحو اللاانفعال فلم يثبت قسم رابع

الاقسام التسعة للعرض

الاقسام التسعة المعرض

قوله لاثبات قسم ثالث ۱۲ منه ——— الذين هما قسمان للكيفيات الاستعدادية ۱۲ منه

فان قيل لما اعتبرت في كل واحد من استعدادي القابل للانفعال

شرط ۱۲ منه

والانفعال الشدة والترجيح خرج عنهما اصل القبول الذي نسبته

بزيادة ۱۲ منه اي عن استعدادي القابل آه ۱۲ منه

اليهما على السواء فيكون قسما ثالثا قلنا معنى كون الشيء قابلا

اي الى الانفعال والانفعال ۱۲ منه للكيفيات الاستعدادية ۱۲ منه اي قبول الشيء للآخر ۱۲ منه

للآخر انه بحيث يمكن ويصح ان يحل فيه ذلك الآخر وهذا امر

يعني كونه بحيث آه ۱۲ منه

اعتباري تتصف به ذلك الشيء ثم انه قد يوجد فيه امور متفاوتة بها

حال ذلك المقبول بالنسبة الى ذلك القابل قربا وبعدا فتلك الامور

منتفيا ۱۲ منه

هي المسميات بالاستعداد فاصل القبول من باب الامكان الذاتي

قوله فان قيل آه حاصل السؤال ان ما اعتبرتي كل من استعدادي القابل والفاعل للانفعال والانفعال عبارة عن القبول الشديد والقبول الشديد عبارة عن الاستعداد للانفعال الشدة وكانا متحدين فما وجه الفرق بين اصل القبول الشديد الذي هو القبول للانفعال الشدة وبين القبول للانفعال الشدة فان قبول الانفعال الشدة قبول للانفعال الشدة فاذا ضعف فيرجع الى القبول للانفعال الذي هو القبول للانفعال الشدة وبين القبول للانفعال الشدة قبول للانفعال الشدة فاذا ضعف فيرجع الى القبول للانفعال الذي هو القبول للانفعال الشدة فما الفرق بين القبولين حتى جعلت احدهما قسما ثالثا دون الآخر ۱۲ منه

قوله اشارة الى دفع ما يقال ان الترجيح لا يخرج عن الاستعداد فلا يصح ان يقال خرج عنهما اصل القبول ۱۲ منه

قوله قلنا آه حاصل الجواب ان القبول الشديد والقبول الشديد وان كانا متحدين من حيث المفهوم لكنهما متغايران من حيث الاعتبار فان القبول الشديد اعتبر من حيث نسبته الى الانفعال الشدة والقبول الشديد اعتبر من حيث نسبته الى الانفعال الشدة فالقبولان متغايران بالاعتبار ۱۲ منه

قوله لان الشدة آه اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان الشدة لا توجد الا في الشديد بل قد توجد في الضعيف ايضا كما ان الضعف قد يوجد في الشديد ايضا ۱۲ منه

قوله ثم انه قد يوجد فيه آه اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان الشيء الذي يتصف بالقبول قد يوجد فيه امور متفاوتة بها حال ذلك الشيء بالنسبة الى ذلك القابل قربا وبعدا لجواز ان يكون ذلك الشيء بحيث لا يوجد فيه الا امر واحد من تلك الامور ۱۲ منه

قوله ثم انه آه جواب سؤال مقدر تقديره انه لا يجوز ان يكون الشيء بحيث لا يوجد فيه الا امر واحد من تلك الامور لان ما بالقوة لا يوجد الا ما بالفعل ۱۲ منه

قوله فاصل القبول آه تفريع على قوله معنى كون الشيء آه اقول والغرض منه رفع احتمال ان يكون

Handwritten scholarly commentary in Urdu/Persian surrounding the printed text, discussing the nine categories (الاقسام التسعة المعرض) and the distinction between القبول and الاستعداد.

ومراتبه المقتضية لقرب القبول وبعده من باب الاستعداد فتكون
الشدة المستلزمة للرجحان معتبرة في الاستعداد واعلم ان اكثرهم
عدوا الصلابة واللين من الكيفيات الملموسة والحق ما ذهب اليه
المصنف لما ذكره الامام من ان الجسم اللين هو الذي ينغمز فهناك
امور ثلثة الاول الحركة الحاصلة في سطحه والثاني الشكل المقعر
المقارن لحدوث تلك الحركة والثالث كونه مستعدا لقبول ذينك
الامرين وليس الاول ان يلين لانهما محسوسان بالبصر واللين ليس كذلك

الأقسام التسعة المعرض

فتعين الثالث وهو من الكيفيات الاستعدادية وكذلك الجسم

اي تعين ان يكون الثالث ١٢ اي تعين من الكيفيات

الصلب فيها اموار بعة الاول عدم الانقسام وهو عدمي والثاني الشكل

بفتح الاول وكسر الثاني يعني سخت ١٢ منه

الباقي على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكميات والثالث المقاوم

والصلابة ليست منحصرة فيه

المحسوس بالمس وليست ايضا صلابة لان الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه

له مقاومة ولا صلابة له وكذا الرياح القوية فيها مقاومة ولا صلابة

يعني باد هاي تند ١٢

فيها والرابع الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال فهذا هو الصلابة

اي الصلابة ١٢ ليست من الكيفيات

فتكون من الكيفيات الاستعدادية والى كيفيات مختصة بالكميات المتصلة

او المنفصلة كالمثلثية والمربعية للسطح والزوجية والفردية للعدد

مثال للكيفيات المختصة بالكميات المنفصلة ١٢ منه

الاقسام التسعة للعرض

والزوجية والفردية وامثالها

لان العرض لا الجسم فظاهر ان الكيفيات

المختصة بالكميات كذلك فتدبر

تقسيم هذه العوارض

يمكن ان يكون بالذات كما ذكرنا

وبالعرض كما اشتهر

وكالزوجية والكعبية

والاستقامة الخ

المنوط اما من الفصول

التمثيل ١٢ من مصححه

الأقسام التسعة للعرض

واما الاين فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في المكان واما المتى فهو

حالة للشيء بسبب حصوله في الزمان أو الآن واما الاضافة فهي حالة

نسبية متكررة كالأبوة والبنوة فشرع بعضهم النسبية بالحاصلة

بسبب النسبة ولذا قال في بيان كون الابوة والبنوة

اضافتين ان تولد حيوان من نطفة حيوان اخر من نوعه نسبة

بينهما بواسطتها يعرض لاحدهما حالة نسبية وهي الابوة وللاخر اخر

وهي البنوة اقول فيه بحث لانهم عرفوا الاضافة بالنسبة المتكررة و

نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى معقولة بالقياس الى الاولى

ولم يعتبروا في مفهوم الاضافة كونها حاصلة من نسبة فالاولى ان يفسر

النسبية بما يكون من جنس النسبة حتى يرجع الى ما ذكروه تخفف المؤنة

واما الملك ويقال له الجدة ايضا فهو حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط

به اي بكله او ببعضه سواء كان امرا خلقيا كالاهاب اولا ويتنقل

بانتقاله خرج به الاين فانه وان كان هيأة حاصلة للشيء بسبب

الاقسام التسعة للعرض

المكان المحيط به الا ان المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن كون الانسان

اى كالهيأة الحاصلة له بسبب كونه متعمما ومتقمصا واما الوضع فهو

هيأة حاصلة للشئ وقيل ينبغى ان يقال للجسم لئلا ينتقض التعريف

بالشكل الذى هو من مقولة الكيف وفيه نظر اذ لا ملاحظ فى الشكل

للاجزاء ونسبتها فى انفسها فضلا عن نسبتها الى الامور الخارجية

بل المعتبر هو المجموع من حيث هو مع الحدود المحيطة به فلا حاجة الى

ما ذكره وايضا ان اريد بالجسم الطبعى فيخرج الوضع الثابت للجسم

التعليمى بل لسائر المقادير عن التعريف وان اريد به الجسم مطلقا

اى لبا قيها وهو السطح والخط

الافسام التسعة للعرض

فيدخل الشكل العارض للجسم التعليمي ويخرجه الوضع الثابت لباقي

المقادير بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى

الامور الخارجية كالقيام والقعود وقد يطلق على حال الشيء بحسب

نسبة بعض اجزائه الى بعض فقط واما الفعل فهو حالة تحصل للشيء

بسبب تاثيره في غيره كالقاطع ما دام يقطع واما الانفعال فهو حالة

تحصل للشيء بسبب تاثره عن غيره والظاهر ان الفعل والانفعال نفس التاثير

الاقسام التسعة للعرض

والتاثر هيأة اخرى تعرض للشيء بسبب التاثير والتاثر كالمتسخن

ما دام يتسخن ففيه اشارة الى ان الانفعال امر غير قار وكذا الفعل ولذا

يعبر عنهما بان يفعل وان ينفعل للدلالة بهما على التجدد والتقضي

ولما الامر المستمر المرتب عليهما فخارج عنهما داخل في الكيف الفن الثاني

في العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على عشرة فصول

فصل في اثبات الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون

اى في اقامة البرهان على ان في الوجود موجودا واجب الوجود ١٢ من ع

قوله كما قال ١٢ الى قوله اى صيره للمتسخن اى

قوله بسبب التقييد بوقت الكون والتغير يعني ان المتغير ان حدوث الشيء وهو معنى قولنا لذاته

قوله اشارة الى ان الفعل والانفعال ما دام يفعل ليعرض فليس

قوله وكذا الفعل ١٢ على ان الفعل والانفعال قد يقالان

قوله ولذا اى لكون الفعل والانفعال امرا غير قار

قوله ولما الامر المستمر ١٢ على ان الفعل والانفعال قد يقالان

قوله في العلم ١٢ على ان العلم

قوله وصفاته ١٢ على ان

قوله على عشرة ١٢ على ان

قوله فصل في اثبات ١٢ على ان

قوله اذا اعتبر ١٢ على ان

اثبات الواجب لذاته

قابلاً للعدم وبرهانه ان لو لم يكن في الوجود موجود

واجب لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات باسرها حينئذ

تكون جملة مركبة من آحاد كل واحد منها ممكن لذاته

اثبات الواجب لذاته

فتكون ممكنة لاحتياجها الى كل من اجزائها الممكنة والمحتاجة الى
قوله فتكون ممكنة لم يوجد في بعض النسخ الغير المعتبرة منقوطا بخط المتن ١٢ مع

الممكن اولى بان يكون ممكنا فتحتاج اى تلك الجملة الى علة موجدة
اى الجملة ١٢ الموجودات ١٢

خارجية اى خارجة عن الجملة والعلم به بديهي اى ضروري
اى كون الجملة محتاجة الى علة خارجة ١٢ اى الجملة ١٢ اى الجملة ١٢

فطرى القياس وتنويره بان يقال انها ليست نفس الجملة وهو ظاهر
اى العلة ١٢ اى الجملة ١٢ الجملة ١٢ كونها نفس اى عدم

لاجزئها اذ علة الجملة علة لكل واحد من اجزائها
اى الجملة ١٢

وذلك لان كل جزء ممكن محتاج الى علة فلو لم تكن علة المجموع علة لكل واحد

اى كون علة الجملة علة لكل من اجزائها ١٢

من الاجزاء لكان بعضها معللا بعلة اخرى فلا تكون تلك الاولى علة

للمجموع بل البعض فقط وهو خلاف المفروض وحينئذ يلزم ان يكون الجزء

اى عدم كون تلك الاولى علة للمجموع بل لبعضه فقط ١٢ منه

الذى هو علة المجموع علة لنفسه وههنا بحث لانه لا يلزم من امكان

اى فى دليل اثبات الواجب لذاته ١٢ منه

الجملة احتياجها الى علة واحدة بالشخص بل يجوز ان يكون

احتياجها الى علل متعددة موجدة لاحاد الجملة مجموعها علة موجدة

صفة ١٢ منه

للجملة فيجوز ان تكون تلك الممكنات سلسلة غير متناهية يكون الثانى

علة للاول والثالث علة للثانى وهكذا فيكون علة الجملة

اثبات الواجب لذاته

إثبات الواجب لذاته

جزئها وهو مجموع الأجزاء التي كل واحد منها معروض للعلية والمعلولية

بحيث لا يخرج منها الا المعلول المحض قال شارح المواقف الكلام

في العلة الموجدة المستقلة بالتاثير والايجاد فلو كان ما قبل

المعلول الأخير علة موجدة للسلسلة بأسرها مستقلة بالتاثير و

الايجاد فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وقد يقال للتوجيه

هذا الكلام فيحتاج كل واحد منها الى علة خارجة عن

سلسلة الممكنات اذ لو لم تكن خارجة للزم اما الدور او التسلسل وانتفاء

Trial Version

بالاحتياج الى العلة بعد ملاحظة الامكان بديهي ولا يخفى عليك

انه غير مناسب المقام والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب

لذاته فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير عدمه وهو محال فعدمه

ايضا محال فوجوده واجب فصل في ان وجود واجب الوجود

نفس حقيقته مراتب الموجودات في الموجودية بحسب التقسيم

العقلي ثلثة ادناها الموجود بالغير اي الذي اوجب غيره فهذا

الموجود له ذات ووجود يغايرذاته وموجد يغايرهما فاذا نظرالى

ذاته وقطع النظر عن موجده امكن في نفس الامر انفكاك الوجود

عنه ولا شبهة في انه يمكن ايضا تصور انفكاك عنه فالتصوروا

وجود الواجب نفس حقيقته

كلاهما ممكن وهذا حال الماهيات الممكنة كما هو المشهور واوسطها الموجود بالذات

بوجود هو غيره اى الذى يقتضى ذاته وجوده اقتضاءً تامًا يستحيل معه انفكاك

الوجود عنه فهذا الموجود ذات وجود غير ذاته فيمتنع انفكاك الوجود عنه

بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا الانفكاك فالمتصور محال والتصور ممكن

وهذا حال واجب الوجود تعالى على مذهب جمهور المتكلمين واعلاها الموجود

بالذات بوجود هو عينه اى الذى وجوده عين ذاته فهذا الموجود ليس له

وجود غير ذاته فلا يمكن تصور انفكاك الوجود عنه بل الانفكاك وتصوره

كلاهما محالان وهذا حال واجب الوجود على مذهب الحكماء وان ردت

مزيد توضيحه لما صورناه فاستوضح الحال مما نورد فى هذا المثال و

هو ان مراتب المضى فى كونه مضيًا ثلثة ايضًا الاولى المضى بالغير

اى الذى استفاد ضوئه من غيره كوجه الارض الذى

استضاء بمقابلة الشمس فههنا مضى وضوء يغايره

وجود الواجب نفس حقيقته

وشيء ثالث افاد الضوء الثانية المضيء بالذات بضوء هو غيره

اي الذي يقتضي ذاته ضوئه اقتضاء بحيث يمتنع تخلفه عنه كحر

الشمس اذ افرض اقتضائه لهذا الضوء فهذا المضيء له ذات

وضوء يغاير ذاته الثالثة المضي بالذات بضوء هو عينه كضوء

الشمس فانه مضيء بذاته لا بضوء زائد على ذاته فهذا اعلى واقوى

مما يتصور في كون الشيء مضيئا فان قيل كيف يوصف الضوء

بانه مضيء مع ان معنى المضيء كما يتبادر اليه الاوهام ما قام به الضوء

قلنا ذلك المعنى هو الذي يتعارفه العامة وقد وضع له لفظ المضيء

في اللغة وليس كل منا في قولنا اذا قلنا الضوء مضيء بذاته لم نرد به انه قام به ضوء

آخر وصار مضيئا بذلك الضوء بل اردنا به ان ما كان حاصلا

لكل واحد من المضيء بغيره والمضيء بذاته بضوء هو غيره

اعني الظهور على الابصار بسبب الضوء فهو حاصل للضوء

وجود الواجب نفس حقيقته

في نفسه بحسب ذاته لامر زائد على ذاته بل الظهور في الضوء اقوى واكمل

فانه ظاهر بذاته ظهورا لاخفاء فيه اصلا ومظهر لغيره على حسب

قابليته لان وجوده لو كان زائدا على حقيقته لكان عارضا لها قيل

لامتناع جزئيته المستلزمة للتركيب في ذات الواجب تعالى وفيه

بحث اذ التركيب الممتنع في الواجب هو التركيب الخارجي

لانه موجب للافتقار في الخارج وهو موجب للامكان

واما التركيب الذهني للواجب تعالى فلا نسلم امتناعه

لانه لا يوجب الافتقار في الخارج بل في الذهن والافتقار في الذهن

لا يوجب الامكان اذ الممكن هو ما يحتاج في وجوده الخارجي الى غيره

ولو كان عارضا لها لكان الوجود من حيث هو مفتقرا الى الغير اى

المعروض فيكون ممكنا لذاته مستندا الى علته فلا بد له من مؤ

وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم ان تكون موجودة

قبل الوجود لان العلة الموجدة للشئ يجب تقدمها على المعلول

بالوجود فان العقل اذا لم يلاحظ كون الشئ موجودا امتنع ان يلاحظ

كونه مبدأ للوجود ومفيدا له فيكون الشئ موجودا قبل نفسه

هذا خلف وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته

محتاجا الى الغير في الوجود وهذا محال وقال المحققون ان الوجود

مع كونه عين الواجب قد انبسط على هياكل الموجودات وظهر

فيها فلا يخلو عنه شئ من الاشياء بل هو حقيقتها وعينها

وجود الواجب نفس حقيقته

وانما امتازت وتعددت بتعقلات وتعينات اعتبارية فصل في

ان وجوب واجب الوجود وتعينه نفس ذاته فان قلت كيف يتصور

كون صفة الشيء عين حقيقته مع ان كل واحد من الموصوف والصفة

يشهد بمغايرته لصاحبه قلت معنى قولهم صفات الواجب تعالى عين

ذاته ان ذاته تعالى يترتب عليه ما يترتب على ذات وصفة معا فانهم

لبيان كون الواجب عين العلم والقدرة ان ذاتك ليست كافية في انكشاف

الاشياء وظهورها عليك بل تحتاج في ذلك الى صفة العلم التي تقوم بك بخلاف

ذاته تعالى فانه لا يحتاج في انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل

المفهوم باسرها منكشفة عليه بجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم

وكذا الحال في القدرة فان ذاته تعالى مؤثرة بذاته لا بصفة زائدة عليها

كما ان ذواتنا فهي بهذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا يكون

الذات والصفات متحدة في الحقيقة متغايرة بالاعتبار والمفهوم ومرجعه

تعيّنه نفس ذاته

اذا حقق الى النسفي الصفات مع حصول نتائجها وثمراتها من الذات

وحدها اما الاول فان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته لكان

معلولا لذاته بمثل ما سبق انفا والعلة ما لم يجب وجودها استحال وجودها

فاستحال ان توجد المعلول وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات

ضرورة فيلزم وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهو محال واما

الثاني فلان تعينه لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا لذات

والعلة ما لم تكن متعينة لا توجد فلا توجد المعلول

فيكون التعين حاصلا قبل نفسه وهو محال

تعيّنه نفس ذاته

في توحيد واجب الوجود

فصل في توحيد واجب الوجود لانا لو فرضنا موجودين واجبي الوجود
لكانا مشتركين في وجوب الوجود ومتغايرين بامر من الامور وما به
الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل الى الاول لان ما به
الامتياز لو كان تمام الحقيقة لكان وجوب الوجود لاشتراكه خارجا عن
حقيقة كل واحد منهما وهو محال لما بيّنا ان وجوب الوجود نفس حقيقة
واجب الوجود اقول ههنا بحث لان معنى قولهم وجوب الوجود نفس حقيقة
واجب الوجود انه يظهر من نفس تلك الحقيقة اثر صفة وجوب الوجود لا
ان تلك الحقيقة عين هذه الصفة فلا يكون اشتراك موجودين
واجبي الوجود في وجوب الوجود الا ان يظهر من نفس كل واحد منهما اثر
صفة وجوب الوجود فلا منافاة بين اشتراكهما في وجوب الوجود وتمايزهما
بتمام الحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان كل واحد منهما حينئذ يكون مركبا
مما به الاشتراك ومما به الامتياز وكل مركب محتاج الى غيره اي جزئه فيكون ممكنا

ببطلان قوله فلا منافاة آه كما لا يخفى على من له فهم سليم وهو لصير فتدبر جدا جيدا ١٢ مولوى محمد عين القضاة سلمه

لذاته هذا خلف فيه بحث لما سبق من ان التركيب الموجب للامكان هو
التركيب الخارجي لا الذهني قيل لم لا يجوز ان يكون ما به الامتياز امرا عارضا لا مقوما
حتى يلزم التركيب وأجيب بان ذلك يوجب ان يكون التعين عارضا وهو خلاف
ما ثبت بالبرهان اقول يمكن توجيه كلام المصنف بان يتوجه على ذلك بان يقال
لو لم يكن ما به الامتياز تمام الحقيقة فهو اما جزؤها او عارضها وعلى كلا التقديرين
يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على الاول فمن الجنس والفصل
واما على الثاني فمن الحقيقة والتعين وقد يقال كما بيّنا من ان التعين
نفس حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات توحيده فان التعين اذا
كان نفس الحقيقة كان نوع تلك الماهية منحصرا في الشخص بالضرورة
اقول فيه نظر لان المعنى عن هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود
حقيقة واحدة تعينها عينها وهو غير ثابت مما مر لاحتمال ان
يكون هناك حقائق مختلفة واجبة الوجود تعين كل واحد منها

في توحيد واجب الوجود

عينه فلابد مع ذلك من اقامة البرهان على التوحيد **فصل في ان**

الواجب لذاته واجب من جميع جهاته اى ليس له حالة منتظرة

غير حاصلة لان ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا من

جميع جهاته وانما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو

لم تكن كافية لكان شئ من صفاته من غيره فيكون حضور ذلك

الغير اى وجوده علة في الجملة لوجود تلك الصفة وغيبته اى عدمه

علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت من حيث

هي هي بلا شرط حضور الغير وغيبته ان يجب لها الوجود لانه اما

ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان الوجوب مع وجود

تلك الصفة لم يكن وجودها اى الصفة من حضور غيره لحصول ذات

الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار حضور الغير وان كان مع عدمها لم يكن

عدمها من غيبته لحصول ذات الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار غيبة الغير

وههنا بحث اذ لا يلزم من عدم اعتبار امر عدمهم ذلك الامر واذا لم

يجب وجودها اى ذات الواجب بلا شرط لم يكن الوجوب واجبا لذاته

هذا خلف قيل هذا منقوض بالنسب لجريان الدليل فيها معران ذات الواجب

غير كافية في حصولها التوقف فيها على امور مغايرة للذات ضرورة

وقيل الاولى في الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات

توجب ذاته وكل ما توجب ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى

فلانها لو لم تصدق لكان وجوب بعض الصفات بغير الذات قد لك الغير

الواجب واجب من جميع جهاته

الواجب لا يشارك

ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان توجبه الذات قبل كونها موجبة للبعض الذي فرضناها غير موجبة له او لا توجبه الا بعد كونها موجبة له فاما ان يذهب سلسلة الموجبات اولا ويكون وجوب موجب ثان بموجب ثالث وهلم جرا ينقل الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة الموجبات الى غير النهاية او ينتهي الى موجب يجب به الذات ويلزم خلاف المفروض والحاصل ان الذات لو توجب الصفات باسرها لزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب والتسلسل وخلاف المفروض فتكون الذات موجبة لجميع الصفات ويحصل المطلوب اقول فيه نظر اذ لو تم هذا لزم ان يكون كل ممكن موجود قديما سواء كان صفة للواجب او لا

فصل في ان الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده اي ليس

الواجب لا يشاركه

قولا ذاتيا بالتواطؤ ۱۲ — اى ذات الواجب ۱۲

الوجود المطلق طبيعة نوعية مقولا على وجود هو عين الذات ووجودات

اى محمولا ۱۲ — صفت وجود ۱۲

الممكنات بل هو مقول عليهما قولا عرضيا بالتشكيك لانه لو كان مشاركا للممكنات

اى على وجود هو عين الذات ووجودات الممكنات ۱۲ — اى الواجب ۱۲

فى وجوده على الوجه المذكور فالوجود المطلق من حيث هو اما ان يجب له

اى بالمعنى الذى يعلم ما ذكر وهو ان كان الوجود طبيعة نوعية اه ۱۲

التجرد عن الماهية او اللاتجرد او لا يجب له شئ منهما فان وجب التجرد وجب

ان يكون وجود الممكنات باسرها مجردا غير عارض للماهيات لان مقتضى

الذى هو من افراد الوجود المطلق ۱۲ — بل يكون عينا لها او جزء لها ۱۲

الطبيعة النوعية لا يختلف وهو محال لانا نعقل المسبع مع الشك فى وجوده

اى الخاط بالاضلاع سبعة ۱۲

الخارجي المناسب ان يترك هذا القيد في الكلام في الوجود المطلق الشامل

للذهني والخارجي فلو كان وجوده نفس حقيقته لكان الشئ الواحد معلوماً

ومشكوكاً في حالة واحدة وهو محال المناسب ان يقال لانا نعقل المسبع

ونغفل عن وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته او جزءها لكان الشئ الواحد

معلوماً وغير معلوم في حالة واحدة او يقال لانا نعقل المسبع مع الشك في

وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته لما امكن الشك ضرورة ان ثبوت الشئ

لنفسه بين وكذا لو كان ذاتياً لها لان الذاتي بين الثبوت لما هو ذاتي له

وانت تعلم ان هذا كله انما يتوا ذا كانت الماهية معقولة بالكنه وان وجب له الانجرد

الذي هو فرد للوجود لاطلق ١٢

لما كان وجود الباري تعالى مجردا هذا خلف ان لم يجب له شيء منهما كان كل

اللام للتاكيد وما نافية ١٢ اي الخالق ١٢ ع اي كون وجوده ١٢ منه

واحد منهما ممكنا له فيكون معلولا لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود في

اي كل واحد منهما لامكانه وعدم لزوم ١٢ من ص

تجرده الى غيره فلا تكون ذاته كافية فيما له من الصفات هذا خلف هذه

سواء كان ذلك الغير وجودا او عدميا ١٢

اي عدم كفاية الذات فيما ذكر ١٢

هي الكلمات الدائرة على السنة القوم في هذا المقام وقال بعض المحققين

كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان فانه اذا لم ينضم اليه الوجود بوجه من

اي تبين ١٢ اي لم يتحقق ١٢ اي لم يتحقق ١٢ اي لم يتحقق ١٢ ع

الوجوه في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا وما لم يلاحظ العقل

اي عروض الوجود له ١٢ ع

انضمام الوجود اليه لم يمكن له الحكم بكونه موجودا وكل مفهوم مغاير

اي الحكم ١٢

للوجود فهو في كونه موجودا في نفس الامر محتاج الى غيره الذي هو الوجود وكل

ما هو محتاج في كونه موجودا الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما

يحتاج في كونه موجودا الى غيره فكل مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن ولا شيء

من الممكن بواجب فلا شيء من المفهومات المغايرة للوجود بواجب وقد ثبت

في الفصل الاول ١٢ ع اي الواجب ١٢ ع

بالبرهان ان الواجب موجود فهو لا يكون الا عين الوجود الذي هو موجود بذاته لا بامر غير

الواجب عالم لذاته

لذاته ولما وجب ان يكون الواجب جزئيا حقيقيا قائما بذاته فيكون تعينه

بذاته لا بامر زائد على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا

يكون الوجود مفهوما كليا يمكن ان يكون للافراد بل هو في حد ذاته جزئي حقيقي

ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام وقائم بذاته منزه عن كونه عارضا لغيره فيكون

الواجب هو الوجود المطلق المعرى عن التقييد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا

لا يتصور عروض الوجود للماهيات الممكنة فليس معنى كونها موجودة الا ان لها

نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود القائم بذاته وتلك النسبة على وجوه مختلفة

وانحاء شتى يتعذر الاطلاع على ماهياتها فالوجود كلي وان كان الوجود جزئيا

حقيقيا وقال بعض الفضلاء كنا نسمعه يقول ان هذا مذهب الاولين و

الاخرين من الحكماء المحققين **فصل** في ان الواجب لذاته عالم بذاته

الواجب عالم لذاته

لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان منقسما الى الاجزاء فيفتقر اليها

وكل مجرد عن المادة مدرك لما سيجئ في الفصل الثاني لهذا الفصل فهو

عالم بذاته ويجب ان يقيد المجرد عن المادة بالقائم بذاته لان الصور العقلية

مجردة مع انها ليست عالمة لان ذاتها حاصلة عندها فيكون عالما بذاته

لان العلم المراد ههنا المرادف للتعقل هو حصول حقيقة الشيء مجردة

عن المادة ولو احتمالا عن المدرك قالوا المدرك اما جزئي مادي او لا والاول

اما ان يكون محسوسا بالحواس الظاهرة او غير محسوس بها والمحسوس اما

ان يكون ادراكه موقوفا على حضور المادة فادراك الاحساس او لا فادراك التخيل

الواجب عالم بذاته

وادراك غير المحسوس هو التوهم واما الجزئي غير المادي فاما ان لا يكون جزئيا
بل كليا او يكون جزئيا غير مادي وايا ما كان فادراكه التعقل فالباري عالم بذاته

هداية يندفع بها ما يتوهم من استحالة علم الشئ بنفسه لان العلم نسبة
والنسبة لا تكون الا بين شيئين متغايرين بالضرورة تعقل الشئ لذاته

لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول بالذات لان العلم هو حضور حقيقة
الشئ مجردة عن المادة عند المدرك سواء كانت مغايرة له بالذات او
بالاعتبار فان التغاير الاعتباري كاف ليتحقق النسبة قطعا وهذا اعم من حضور
حقيقة الشئ المغايرة بالذات للمدرك عنده ولا يلزم من كذب الاعم كذب الاخص كذب الاعم ولان

الواجب عالم لذاته

كل واحد من الناس تعقل ذاته بذاته وإلا لكان لكل من الناس

نفسان أحدهما عاقلة والأخرى معقولة هذا خلف بالضرورة وقد يتمسك

لاستحالة علم الشيء بنفسه بأنه مستلزم لاجتماع صورتين متماثلتين و

هو محال والجواب أن علم الشيء بنفسه علم حضوري فلا اجتماع وقد يجاب

أيضا بأن أحد الصورتين موجودة بوجود أصلي والأخرى موجودة بوجود

ظلي وبذلك تمتاز فلا استحالة وأيضا الممتنع هو أن يحل متماثلان في محل

لأن يحل أحدهما في الآخر فصل في أن الواجب لذاته عالم بالكليات

عالم الواجب بالكليات

لانه مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها اذا كان

قائما بذاته يجب ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فقد مر ذكرها

لا فائدة فيما ذكره لانها مذكورة بالدليل واما الكبرى فلان كل مجرد

يمكن بالامكان العام ان يعقل وهذا يدعي خفاء فيه فان ذاته

منزه عن العلائق المادية المانعة عن التعقل فماهيته لاتحتاج

الى عمل يعمل لها حتى تصير معقولة فان لم يعقل كان ذلك من جهة

العاقل وكل ما يمكن ان يعقل وحده

والحاصل ان الواجب عالم بالكليات

يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات لا محالة فيمكن ان

يقارنه اى المجرد سائر المعقولات فى النفس فان الادراك والتعقل هو

حضور صورة المعقول فى العقل مجردة عن المادة ولواحقها وكل ما

يمكن ان يقارنه سائر المعقولات فى العقل يمكن ان يقارنه سائر

المعقولات لذاته اى بالنظر الى ماهيته سواء كانت فى الخارج او فى

لان صحة المقارنة المطلقة لم تتوقف على المقارنة فى العقل فان

صحة المقارنة المطلقة اى استعدادها متقدمة على المقارنة

المتقدمة على المقارنة فى العقل لكونها اعم من المقارنة فى العقل

فصحة المقارنة المطلقة متقدمة على مقارنة فى العقل فلا تتوقف

عليها والا لزم الدور ولا يتصور مقارنة للمعقولات فى الخارج للمجرد

الواجب عالم بالكليات

بذاته الابان تحصل هي فيه حصول الحال في المحل وذلك لانه لما كان قائما

بذاته امتنع ان يكون مقارنا للغير بحلوله فيه او حلوله ما في ثالث فالمقارنة

المطلقة منحصرة في هذه الثلث فاذا امتنع اثنان منها تعين الثالث

ومقارنة المعقولات في الخارج للمجرد القائم بذاته بحلولها فيه هي التعقل

فثبت ان كل مجرد قائم بذاته يصح ان يكون عالما بسائر المعقولات

وههنا بحث اما اولا فلان تقدم المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة

انما يكون اذا كانت المطلقة ذاتية لها وهو ممنوع واما ثانيا

فلان اللازم من المقارنة في العقل صحة المقارنة المطلقة

في ضمن هذا الخاص فجاز ان يصح لذات المجرد المقارنة في ضمن

هذا الخاص فقط لان ذات المجرد بحيث لا يقبل الا هذه

المقارنة الخاصة اعني المقارنة العقلية فاذا وجد المجرد

في الخارج امتنعت المقارنة المطلقة لانتفاء شرطها

الواجب عما بالكليات

هو اقتضاء ذات المجرد خصوص احد قسميها ١٢ هاشم ره

الذى هو الوجود الذهنى وتوضيحه ان ماهية الجزء وان كانت متحدة
اى توضيح البحث الثانى ١٢
فى الذهن والخارج الا ان وجوديها متخالفان فيجوز ان يكون الوجود الذهنى
على سبيل منع الخلو ١٢ ع
شرطا للمقارنة والوجود الخارجى مانعا لها وعلى المتقدمين لم يصح المقارنة
بين المجرد والمعقولات ١٢
بينهما اذا كان المجرد موجودا فى الخارج قائما بذاته واما ثالثا فلان ما
اى بين المجرد والمعقولات ١٢
ذكره لامتناع توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية يدل
لاثبات امتناع الخ ١٢ ع
بعينه على امتناع صحة المقارنة المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث فيلزم
احد الامرين اما فساد ذلك الدليل وبطلان هذه المقدمة وكل ما يمكن لغير
الوجود بالامكان العام يجب وجوده له والا لكان له حالة منتظرة هذا خلف

الواجب على الكليات

الواجب عالم بالكليات

المناسب أن يجعل كبرى القياس هناك وكل مجرد عن المادة يمكن ان يكون
عالما بالكليات ثم يضم نتيجة المقدمتين الى ما ذكره هنا ليحصل
المطلوب أو يقال هنا وكل ما يمكن للمجرد بالامكان العام يجب وجوده له
اذ لو بقي بالقوة لكان خروجه الى الفعل موقوفا على استعداد مادته
لقبول الفيض فيكون ماديا هذا خلف فان قيل لو كان الباري تعالى عالما
لشيء وارتسم فيه صورته لكان فاعلا لتلك الصورة لانها ممكنة
لافتقارها الى ما تقوم به فتفتقر الى مؤثر هو الواجب اذ لو كان
غيره لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير

وقابلاً لها لارتسامها فيه وهو محال لان القابل هو الذي يستعد للشيء

والفاعل هو الذي يفعل الشيء والاول غير الثاني لامكان تعقل كل منهما

مع الذهول عن الآخر فيلزم التركيب لو كان فاعلاً وقابلاً قلنا لم لا يجوز

ان يكون الشيء الواحد مستعداً للشيء التصوري اي الصورة ومفيداً له

وهذا لان معنى كونه مستعداً للشيء انه لا يمتنع لذاته ان يتصور ومعنى كونه

فاعلاً انه مقدم بالعلية على ذلك التصور فلم قلتم انهما متنافيان اقول

السؤال والجواب لا يتطابقان في الظاهر لان محصل السؤال ان القبول غير

الفعل فلو كان الواجب قابلاً وفاعلاً يلزم التركيب فيه فمحصول الجواب ان يقال انما يلزم

الواجب عالم بالكليات

التركيب لو كان القبول والفعل جزئين له وليس كذلك بل هما اضافتان

عارضتان له بالقياس الى الصورة نعم لو كان السوال ان القبول منافٍ

للفعل فلو كان الواجب فاعلاً وقابلاً يلزم اجتماع المتنافيين فيه فيكون

لهذا الجواب وجه واعلم ان العلم بالاشياء قسمان احدهما يسمى

حصولياً وهو بحصول صور الاشياء في المدرك والآخر يسمى حضورياً

وهو بحضور الاشياء بانفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا والامور القائمة

بنا اذ ليس فيه ارتسام وانطباع بل هناك حضور المعلوم بحقيقته

لا بمثاله عند العالم وهو اقوى من العلم الحصولي ضرورة

ان انكشاف الشيء على الاخر لاجل حضوره بنفسه اقوى من انكشافه

عليه لاجل حضور مثاله عنده والظاهر من كلام المصنف انه ذهب

الى ان علمه تعالى بالارتسام والاكثر هم ذهبوا الى ان علمه تعالى حضوري

وهذا مشكل في العلم بالمعدومات واحوالها خصوصاً

الواجب عالم بالكليات

بالممتنعات اذ لا حقائق لها ثابتة حتى يتصور حضورها

كشريك الباري مثلا ۱۲

وقد يقال مثل المعدومات مرتسمة في العقول الحاضرة

اي صورها ۱۲

عند الباري تعالى فتلك المثل ايضا حاضرة عنده ومن اعتقد

بحضور صورها لا عنده على ما عبر به العقول ۱۲

ان علم الباري تعالى بالاشياء نفس ذاته اعتقد نفي العلم

عنه تعالى ۱۲

بالحقيقة اذ لا علم الا بالارتسام وفيه نظر اذ الحصر ممنوع

الواجب عالم بالكليات

قوله وقد يقال مثل المعدومات الخ قوله لا حضور لها ولا امتياز لها

قوله وقد يقال مثل المعدومات الخ قوله لا حضور لها ولا امتياز لها

قوله وقد يقال مثل المعدومات الخ قوله لا حضور لها ولا امتياز لها

فصل في ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلي وبالجزئيات الغير المتغيرة من حيث هي جزئية لا يعلم شيئا منها علما تاما

الواجب عالم بالجزئيات

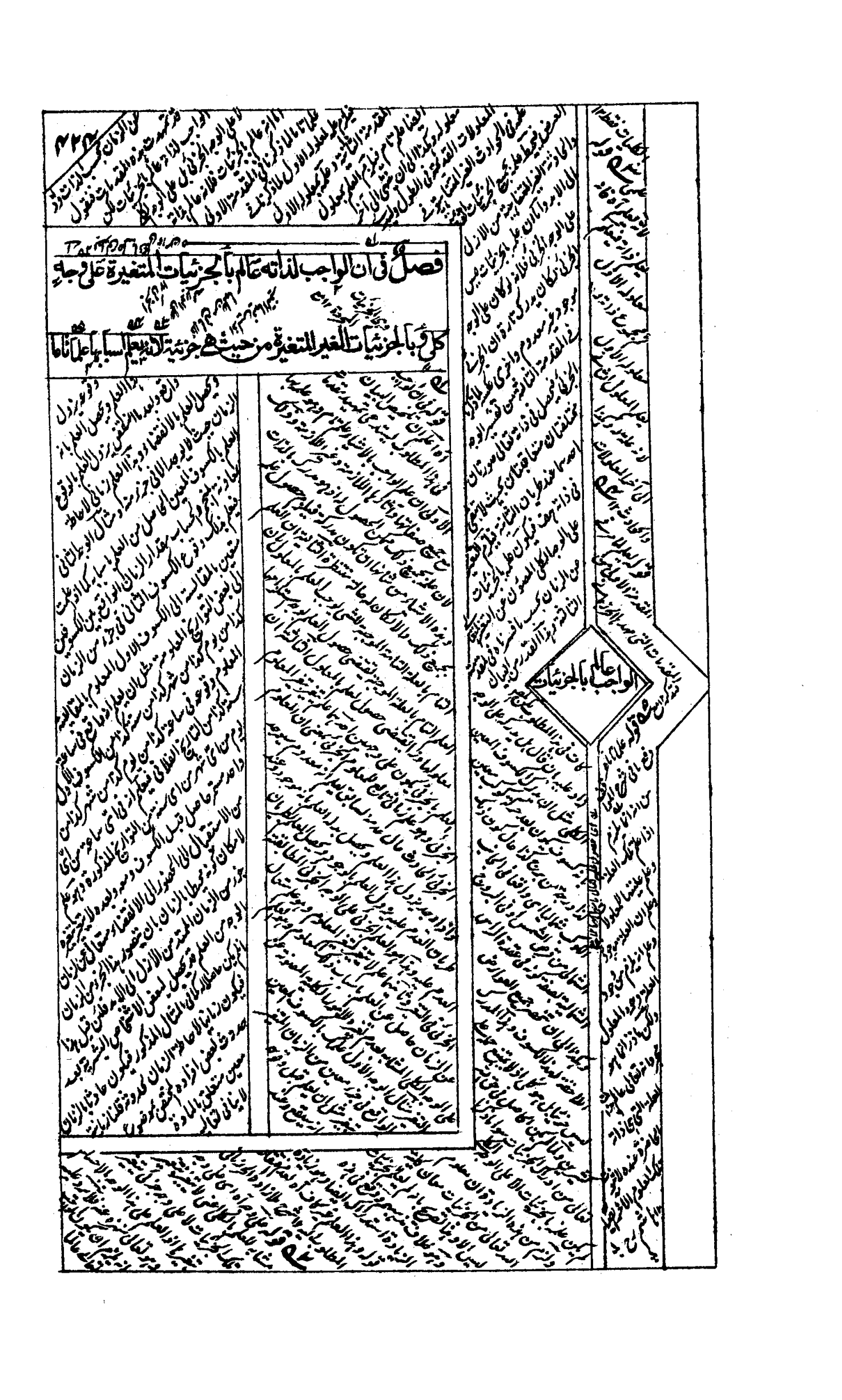

اى من جميع الوجوه فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة
التامة علما تاما واجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والا لما كان عالما
بها علما تاما لكن لا يدركها اى الجزئيات مع تغيرها والا لكان
يدركها تارة انها موجودة غير معدومة وتارة يدرك انها معدومة
غير موجودة فيكون لكل واحد منهما اى الوجود والعدم صورة
عقلية على حدة وواحدة من الصورتين لا تبقى مع الثانية فيكون
واجبا الوجود متغير الذات من صورة الى صورة هذا خلف لما مر
من انه ليس لحالة منتظرة بل يدرك الجزئيات المتغيرة على وجه كلى
فههنا محل تامل لانهم زعموا ان العلم التام بخصوصية العلة التامة
يستلزم العلم بخصوصيات معلولاتها الصادرة عنها
بواسطة او بغير واسطة وادعوا ايضا

الواجب عالم بالجزئيات

انتفاء علم تعالى بالجزئيات المتغيرة من حيث هي جزئية لاستلزامه التغير وهل هذا الانتفاء قض فان الجزئيات المتغيرة معلولة للواجب كغيرها فيلزم من قاعدة تم المذكورة علمها ايضا وقد اتجاوا والدفعه الى تخصيص القاعدة العقلية بسبب ما نعم هو التغير كما هو دأب ارباب العلوم الظنية فانهم يخصصون قواعدهم بموانع تمنع اطرادها وذلك مما لا يستقيم في العلوم اليقينية كما تعلم الكسوف الجزئي بعينه بانك تقول فيه انه كسوف يكون بعلة حركة كوكب كذا من كذا شماليا او جنوبيا بصفة كذا وهكذا

الى جميع العوارض الكلية لذلك ما علمته جزئيا لان ما علمته لا يمنع

الحمل على كثيرين وهذا العلم الكلي غير كاف للعلم بوجود ذلك الموصوف

المشخص في ذلك الوقت علم لم ينضم اليه المشاهدة او التخيل بل المشاهدة

والتخيل هما يفيدان العلم بذلك ولما لم يكن الحاصل في حق الله تعالى سوى

ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات لا على وجه كلي قال صاحب المحاكمات المراد بقولهم انه تعالى

عالم بالجزئيات على وجه كلي انه لا يعلمها من حيث ان بعضها واقع في الآن وبعضها

في الماضي وبعضها في المستقبل بل يعلمها علما تاما متعاليا عن الدخول تحت

الازمنة ثابتا ابد الدهر وهذا كما انه تعالى لما لم يكن مكانيا كان نسبته الى

جميع الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها قريبا وبعضها بعيدا وبعضها

متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع الازمنة على السواء فليس

بالقياس اليه بعضها ماضيا وبعضها حاضرا وبعضها مستقبلا وكذا الامور

الواقعة في الزمان فالموجودات من الازل الى الابد معلومة له كل في وقته وليس

الواجب عالم بالجزئيات

في علمه كان وكائن وسيكون بل هي دائما حاضرة عنده في اوقاتها بلا تغير اصلا

وليس مرادهم ما توهمه البعض من ان علمه تعالى محيط بطبائع الجزئيات واحكامها دون خصوصياتها واحوالها فصل

في ان الواجب مريد للاشياء وجوادا ما اراده فلا كل

ما هو معلوم عند المبداء وهو خير غير مناف لما هيته

فائض من ذات المبدء وحكمه المقتضى لفيضانه فذلك الشيء

الواجب مريد للاشياء

مرضيٌ له وهذا هو الارادة واما جوده قالوا هو افادة ما ينبغي
اي كون الشيء مرضيا له ۱۲ ۱۲ منه ۱۲ ۱۲ في تعريف الجود ۱۲ منه

لا الغرض اصلاً وأورد عليه ان كلا من الدواء المصح والمزيل للمرض
الغرض والعوض متشاملان ۱۲ من علي اي على ما قالوا ۱۲ منه

مفيد لما ينبغي لا لغرض مع انه ليس بجواد واجاب عنه المحقق في
فجران ۱۲ منه وهو الصحة ۱۲ اي الدواء ۱۲ منه اي عن الايراد ۱۲ منه

شرح الاشارات بان الجود هو افادة ما ينبغي بالذات لا بالعرض و
الشيخ الرئيس ابي علي ۱۲ هو شيء مرغوب عند المستفيد ۱۲

الدواء لا يفيد بالذات الا كيفية في البدن ملائمة له وضدها
للبدن ۱۲ منه

للمرض ثم انها توجب الصحة وازالة المرض فهو لا يفيد بالذات
اي الدواء ۱۲

الصحة وازالة المرض وفيه نظر لان افادة الدواء بالقياس
اي في الجواب ۱۲ منه

الى الصحة وازالة المرض وان لم تكن افادة اولية لكنه
اي بالذات ۱۲ منه

يفيد بالذات تلك الكيفية الملائمة للطبيعة او المضادة
للمرض وهي امر مؤثر مرغوب فيه فيجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس
الى الكيفية منه

اليها وحق الجواب ان القصد معتبر في مفهوم الجود فنقول الواجب
الاشياء ۱۲ منه

اما ان يفعل لقصدٍ وشوقٍ الى كمالٍ او يفعل لانه نظام الخير في الوجود
اي الاشياء ۱۲ منه

الواجب
مريد
للاشياء

قوله وفيه نظر الخ اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان الدواء لا يفيد بالذات الا كيفية في البدن ملائمة له وضدها للمرض ثم انها توجب الصحة وازالة المرض فهو لا يفيد بالذات الصحة وازالة المرض بل يفيد بالذات تلك الكيفية الملائمة للطبيعة او المضادة للمرض وهي امر مؤثر مرغوب فيه فيجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس الى الكيفية وحق الجواب ان القصد معتبر في مفهوم الجود فنقول الواجب

قوله ان كانت الخ اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان الدواء لا يفيد بالذات الا كيفية في البدن ملائمة له وضدها للمرض ثم انها توجب الصحة وازالة المرض بل يفيد بالذات تلك الكيفية الملائمة للطبيعة او المضادة للمرض وهي امر مؤثر مرغوب فيه فيجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس الى الكيفية وحق الجواب ان القصد معتبر في مفهوم الجود فنقول الواجب

قوله وفيه نظر الخ اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان الدواء لا يفيد بالذات الا كيفية في البدن ملائمة له وضدها للمرض ثم انها توجب الصحة وازالة المرض بل يفيد بالذات تلك الكيفية الملائمة للطبيعة او المضادة للمرض وهي امر مؤثر مرغوب فيه فيجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس الى الكيفية وحق الجواب ان القصد معتبر في مفهوم الجود فنقول الواجب

فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا لغرض وشوق المناسب ان يقال اما

ان يفعل بقصد وشوق الى كمال ولا والاول محال لما بيّنا ان واجب

الوجود ليس له كمال منتظر والقسم الثاني حق فهو الجواد لا يقال ان الفعل

الخالي عن الغرض عبث لانا نقول العبث ما كان خاليا عن الفوائد

والمنافع وافعاله تعالى مشتملة على حكم ومصالح راجعة الى مخلوقاته

لكنها ليست اسبابا باعثة على قدامه وعللا مقتضية لفاعليته فلا تكو

الواجب
مريد

اعراضا وعللا غائية لافعاله حتى يلزم استكمالها

بل تكون غايات ومنافع لافعاله سبحانه وتعالى

الفن الثالث في الملائكة وهي العقول المجردة وقد تطلق

على المنفوس الفلكية وغيرها ايضا وهو يشتمل على اربعة فصول

فصل في اثبات العقل وبرهانه ان الصادر عن المبدء

في الملائكة

في اثبات العقل

الاول انما هو الواحد لانه بسيط لا تكثر فيه بوجه من الوجوه

والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد كما مر وذلك الواحد اما ان

يكون هيولى او صورة او عرضا او نفسا او عقلا ولم يتعرض للجسم

من اقسام الجوهر لانه مركب من الهيولى والصورة لا جائز ان يكون

هو الهيولى لانها لا تقوم بالفعل بدون الصورة فلا تكون علة للصورة

والصادر الاول يجب ان يكون علة لجميع ما عداه اما بواسطة

او بغير واسطة ولا جائز ان يكون صورة لانها لا تتقدم

بالعلية على الهيولى لما مر ولا جائز ان يكون عرضا لاستحالة

وجوده قبل وجود الجوهر الذي قامه ذلك العرض

لان ذلك الجوهر شرط وجوده ولا يجوز ان يكون

ذلك العرض صفة قائمة بذات الواجب لا صفاته عين ذاته ولا غيره

ان يكون نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو محال ذا النفس

هي التي تفعل بواسطة الاجسام فتعين ان يكون عقلا وهو

المطلوب وفيه نظر من وجوه متعددة يظهر لك بعد تذكر

السوابق وايضا لا نسلم ان الواجب واحد من جميع الوجوه بل له

جهات اعتبارية كالسلوب ويجوز ان تكون تلك الجهات شروطا

لتاثيره فيتعدد آثاره كما جوز واتعدد آثار المعلول الاول بحسب

جهاته الاعتبارية وايضا لا نسلم ان النفس لا تؤثر الا بالة جسمانية

بل قد تؤثر بدونها وبعض خوارق العادات كالمعجزة والكرامة

في اثبات العقل

فی اثبات کثرة العقول

والسبب من هذا القبیل علی ما صرح به فان قیل فیکون مستغنیة عن المادة فی الذات والفعل ولا نعنی بالعقل الا هذا قلنا العقل وهو الجوهر المستغنی عن المادة فی ذاته فی جمیع افعاله والمحتاج الی المادة فی بعض افعاله لا یکون عقلا بل نفسا فلم لا یجوز ان یکون الصادر الاول هو النفس ویکون ایجادها فی اول المرتبة بدون الآلة

فصل فی اثبات کثرة العقول وبرهانه ان المؤثر بلا واسطة فی الافلاک المتکثرة المعلوم وجودها بالمشاهدة اختلاف حرکات الکواکب المعلومة بالرصد اما ان یکون عقلا واحدا او فلکا واحدا او افلاکا متکثرة بان یکون بعضها موثرا فی بعض او عقولا متکثرة لا جائز ان یکون عقلا واحدا لاستحالة صدور جمیع الافلاک عن عقل واحد

لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثاني و

الثالث لان الفلك لو كان علة لفلك آخر فاما ان يكون الحاوي علة

لوجود المحوي او على العكس لا سبيل الى الثاني لانه اي المحوي اخس

لكونه اقرب جزءا من الحاوي الى العناصر القابلة للكون والفساد

وهي اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس

اخس من الابعد منه واصغر وفيه بحث اذ ربما كان المحوي اكبر

ثخانة بحيث يزيد على الحاوي بحسب المساحة فيكون اعظم منه

حجما وان كان الحاوي اطول منه قطرا والاخس الاصغر استحال ان يكون

في اثبات كثرة العقول

سبباً للاشرف لا عظمه لا يخفى عليك ان هذا خطابي لا عبرة له في

المقامات البرهانية ولا جائز ان يكون الحاوي علة لوجود المحوي

لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوي متأخراً عن وجوب وجود

الحاوي لان وجوب وجود المعلول مؤخر عن وجوب وجود

العلة واذا كان كذلك فعدم المحوي مع وجود الحاوي اي في

مرتبة وجوده لا يكون ممتنعا لذاته بل يكون ممكناً والا لكان

وجوده اي المحوي معه اي مع وجود الحاوي لا متأخراً عنه في

المرتبة وقد فرضناه متأخراً هذا خلف واذا كان عدم المحوي مع وجود

الحاوي اي في مرتبة وجوده ممكناً كان وجوده الخ لا ممكناً لذاته

اثبات كثرة العقول

في تلك المرتبة لأن وجود الخلأ في داخل الحاوي وعدم المحوي في داخله

متلازمان بحيث لا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر في نفس الأمر وفي التصور ايضاً

فاذا كان احدهما ممكناً غير واجب في مرتبة كان الآخر ايضاً ممكناً غير واجب فيها فوجود

الخلأ يكون ممكناً في مرتبة وجود الحاوي ووجوبه بحيث ان عدم المحوي كذلك هذا خلف

ضرورة ان وجود الخلأ ممتنع لذاته فلا يكون الخلأ ممكناً في مرتبة اصلاً لان ما بالذات

لا يتخلف ولا يختلف وقد يقال لانسلم التلازم بين عدم المحوي ووجود الخلأ لانا

انا فرضنا عدم الحاوي وعدم المحوي معاً فاحد المتلازمين اعني عدم المحوي

متحقق مع انتفاء الآخر اعني وجود الخلأ اقول فيه بحث

اثبات كثرة العقول

تقسيم براهين

ليس الامر كذلك

انما ذا المفهوم تصور عدم الحوي

عدم الحوي عند تصور الخلأ

ان مطلق والتقييد

وفي التصور والتشكيك

الطبيعة من الطرفين

والامكان والا لامكن

احدهما عن الآخر

الخلأ وعدم المحوي متلازمان من

فلا يحال

قوله وقد يقال

الامكان

قوله اقول

لعدم

القضية

عدم الخلأ

لان عدم المحوی و وجود الخلا فیما نحن فیه متلازمان کما بینا و لا حاجة لنا الی اثبات

التلازم بینهما مطلقا لکن یمکن المناقشة بان الخلا وی لیس علة لمطلق المحوی

بل علة لمحوی معین فوجود الخلا و ان استلزم عدم المحوی المعین لکن عدم

المعین لا یستلزم وجود الخلا فلا تلازم بینهما و قد یقال یجوز ان یکون احد

المتلازمین واجبا بالذات و الآخر واجبا بالغیر کالواجب و معلوله الاول

فلا یلزم من امکان احدهما فی مرتبة امکان الآخر فیها فان قلت کیف

یجوز ان یتخالف المتلازمان فی الوجوب مع ان الواجب بالغیر یجوز

ارتفاعه دون الواجب بالذات فیلزم امکان الانفکاک بینهما

ان عدم المحوی و وجود الخلا فیما نحن فیه متلازمان کما بینا و لا حاجة لنا الی اثبات التلازم بینهما مطلقا لکن یمکن المناقشة بان الخلا وی لیس علة لمطلق المحوی بل علة لمحوی معین فوجود الخلا و ان استلزم عدم المحوی المعین لکن عدم المعین لا یستلزم وجود الخلا فلا تلازم بینهما و قد یقال یجوز ان یکون احد المتلازمین واجبا بالذات و الآخر واجبا بالغیر کالواجب و معلوله الاول فلا یلزم من امکان احدهما فی مرتبة امکان الآخر فیها فان قلت کیف یجوز ان یتخالف المتلازمان فی الوجوب مع ان الواجب بالغیر یجوز ارتفاعه دون الواجب بالذات فیلزم امکان الانفکاک بینهما

قلت امكان ارتفاع احدهما نظرا الى ذاته لا يقتضي جواز انفكاكه عن
الذي هو متحقق هنا ١٢ مع ٢ حتى يلزم امكان الانفكاك بينهما ١٢ مع
الآخر وانما يقتضيه امكان ارتفاعه نظرا الى الآخر فظهر ان المؤثر في
الافلاك عقول متكثرة قيل لم لا يجوز ان يكون المؤثر في الافلاك
وهو المطلوب ١٢ ص
نفسا او عرضا واجيب عن الاول بان المؤثر لو كان نفسا كان
اي في الفلك اي عن كون المؤثر في الفلك نفسا ١٢
تاثيرها فيه بواسطة الجسم الذي هو آلة لها في صدور افعالها
عنها واذا كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على
الفلك فهو اما حال او بالنسبة اليه او محوي وتبين بطلانها
في الحال في المؤثر في الافلاك ١٢
بما ذكره وعن الثاني بان العرض اضعف من الجوهر
اي عن كون المؤثر في الفلك عرضا ١٢ لكونه محتاجا في تقومه وقيامه اليه ١٢ مع

اثبات كثرة العقول

التعليقات ١٢ اصولي محمد عين افتضاء سلم قوله
عن الآخر يعني جواز تحقق احدهما في نفس الامر دون الآخر
فلو جاز ارتفاع احدهما لجاز تحقق احدهما دون الآخر
لانتفاء الآخر وجودا ولم يكن منفكا عنه فالاستحالة
انما هي امكان ارتفاع احدهما نظرا الى الآخر
لعدم اقتضاء

اثبات كثرة العقول

والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وبأنه لو كان مؤثرا في الفلك

لاحتاج ذلك العرض في تأثيره الى المحل فمحله وان كان فلكا او نفسا

لزم منه ما لزم من كون المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم منه

المطلوب لافتقار كل واحد من الافلاك حينئذ الى عرض قائم بعقل

على حدة لامتناع قيام الاعراض المتعددة في الحقيقة بعقل واحد

لاستلزامه تركب العقل فيتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المطلوب

فتأمل هداية لما كانت مظنة ان يعارض الدليل المقام على ان المحل

والعرض لان

للوجه سببا لا شرف من ذات الحاوي الاشرف

قوله وان كان

تغيرا قوله حينئذ اي حين اذ كان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد

قوله لاستلزامه

لان الاعراض

اثبات كثرة العقول

لا يكون علة للمحوي بان يقال الحاوي للكل مثلا اي الفلك الاعلى وسبب
المحوي اي العقل الثاني معا لكونهما معلولي علة واحدة وهي العقل الاول كما
سببا والعقل الثاني متقدم بالعلية على المحوي فيلزم تقدم الحاوي على المحوي بالعلية
لان ما مع المتقدم متقدم ايضا بان الحاوي وسبب المحوي وهو العقل الثاني معا
مع ان السبب متقدم على المحوي ولكن الحاوي ليس بمتقدم على المحوي لان السبب المتقدم بالعلية
وما مع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا
يكون متقدما بالعلية والا لزم اجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد بالشخص
فكان محتاجا الى كل منهما للعلية ومستغنيا عن كل منهما بالنظر الى الاخرى هذا خلف
هداية لما سبق الى بعض الاوهام ان الخلاء ممكن لان كلا من الحاوي والمحوي ممكن

الذات فجاز عدمهما وهو مستلزم لامكان الخلأ جاز ان الحاوي والمحوي كل واحد منهما

ممكن لذاته ولكن ذلك لا يقتضي الخلأ لأن الخلأ انما يلزم من ذلك اذا كان الجرم الذي

هو في جوفه مما يكون هو المحدد للجهات على تقدير انتفائهما فحال ما وراء ذلك

الجرم على تقدير انتفائهما كحال ما وراء محدد الجهات وكما ان ما وراء المحدد

ليس بخلأ ولا ملأ اذ لا مكان هناك فكذا حال ما وراء الجرم المذكور على

ذلك التقدير فلا يلزم من انتفائهما الخلأ وانما يلزم الخلأ من اجتماع

وجود الحاوي وعدم المحوي وذلك غير ممكن لان الحاوي بسبب

المحوي متلازمان

فصل في ازلية العقول وابديتها

الازلی ما وجد فی الازل وهو الزمان الغیر المتناهی من جانب الماضی والابدی

(ای الازل ۱۲ ع)

ما وجد فی الابد وهو الزمان الغیر المتناهی من جانب المستقبل (ای الابدی ۱۲ ع) الحکم بازلیة فلوجود احدها

ازلیة العقول و ابدیتها

وهو المذكور ههنا ان واجب الوجود مستجمع لجملة ما لابد منه في تاثيره في

معلوله والا لكان له حالة منتظرة هذا خلف فيه ايهام للتاثر في علة

العقل الاول والمناسب ان يقال الواجب بانفراده علة تامة لمعلوله الاول اذ لو

افتقر الى غيره فان كان مقارنا له كان صفة زائدة على ذاته وهو خلاف

مذهبهم وان كان منفصلا عنه كان ممكنا معلولا له سابقا على ما فرضنا

معلولا اولا هذا خلف والعقول ايضا مستلزمة لجملة ما لابد منه

في تاثير بعضها في بعض لان كل ما يمكن لها فهو حاصل لها

بالفعل والا لكان شيء منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة

ازلية العقول و ابديتها

كما مر فتكون هي اي العقول لمقارنتها الحادث المادي مادية هذا خلف

ويلزم من هذا ازليتها لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة

ويمكن ان يستدل بان العقل لو كان حادثا زمانيا لكان ماديا لان كل حادث

زماني مسبوق بمادة هذا خلف واما كونها ابدية فلانه لو انعدم شيء منها

لانعدام امر من الامور المعتبرة في وجوده فيكون الباري تعالى او شيء من العقول

قابلا للتغير والحوادث لان الامور المعتبرة في وجود كل منها المغايرة لذات العلة

احوال لذات العلة مقارنة لها هذا خلف

فصل في كيفية توسط العقول بين الباري تعالى

ازلية العقول وابديتها

وبين العالم بالجسمانى قدر مشترك واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل الاول

والافلاك معلولة للعقول لكن الافلاك فيها كثرة فيكون مبادئها كثيرة

لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذى يصدر عنه الفلك

الاعظم فيه كثرة لكن لا باعتبار صدوره عن واجب الوجود اذ لو كان الكثرة فيه

من حيث انه صادر عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب بل باعتبار انه

ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود لعلتها فيلزم وجوب الوجود بالغير والامكان

الوجود لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين مبدأ للعقل الثانى وبالاعتبار الاشرف

مبدأ للفلك الاعظم والمعلول الاشرف يجب ان يكون تابعا للجهة التى هى اشرف

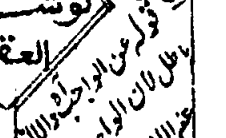

في العقل فيكون بما هو موجود واجبا لوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني وبما هو ممكن
الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم قال الامام في الملخص انهم خبطوا
فتارة اعتبروا في العقل الاول جهتين وجوب وجوده وجعلوه علة للعقل الثاني
وامكانه وجعلوه علة للفلك ومنهم من اعتبر فيه لها تعقله لوجوده وامكانه علة
لعقل وفلك وتارة اعتبروا فيه كثرة من ثلثة اوجه وجوده في نفسه ووجوبه
بالغير وامكانه لذاته وقالوا يصدر عنه بكل اعتبار امر فباعتبار وجوده
يصدر عنه عقل وباعتبار وجوبه بالغير يصدر عنه نفس وباعتبار امكانه
يصدر عنه فلك وتارة من اربعة اوجه فزادوا علمه بذلك الغير وجعلوا
امكانه علة لهيولى الفلك وعلمه علة لصورته واعترض ههنا بما سبق الاشارة
اليه من ان مثل هذه الكثرة لو كفت في ان يكون الواحد مصدرا
للمعلولات المتكثرة فذات الواجب تعالى يصلح لان يجعل مبدأ
للممكنات باعتبار ما له من كثرة السلوب والاضافات من غير

كيفية توسط العقول

ان يجعل بعض معلولاته واسطة في ذلك ويحكم بان الصادر الاول عنه ليس الا واحدا واجيب عنه بان السلوب والاضافات لا تثبت الا بعد ثبوت الغير فلو كان لها دخل في ثبوت الغير لزم الدور ورد بان ثبوتها لا يتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها يتوقف على تعقل الغير فلا دور والظاهر ان سلب الشيء عن الشيء لا يتوقف على تحقق شيء من الطرفين واما الاضافة بين الشيئين فلا يتصور تحققها الا بعد تحققهما ويمكن ان يبين كيفية تكثر الجهات المقتضية لامكان صدور الكثرة عن الواحد على وجه لا يرد ذلك بان يقال اذا فرضنا مبدأ اولا ولكن او صدر عنه شيء واحد ولكن بينه وفي مراتب معلولاته ثم من الجائز ان يصدر عن المتوسط بينه شيء ولكن جزء وعن بينه وحده شيء ولكن شيء فيكون في ثانية المراتب شيئان لا تقدم لاحدهما على الآخر وان جوزنا ان يصدر عن بينه بالنظر الى شيء آخر صار

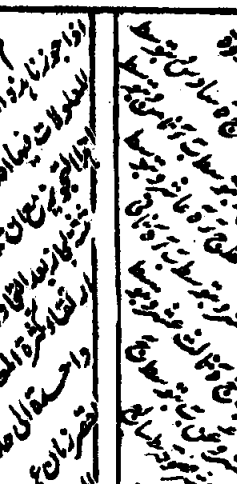

فی ثانیة المراتب ثلثة اشیاء ثم من الجائز ان یصدر عن بتوسط ج

وحدة شیء وبتوسط ء وحدة شیء ثان وبتوسط ج ء معا ثالث

وبتوسط ب ج رابع وبتوسط ب ء خامس وبتوسط ب ج ء معا سادس

وعن ب بتوسط ج سابع وبتوسط ء ثامن وبتوسط ج ء معا

تاسع وعن ج وحدة عاشر وعن ء وحدة حادی عشر وعن ج ء معا

ثانی عشر ویکون هذه کلها فی ثالثة المراتب ولو جوزنا ان یصدر

عن السافل بالنظر الی ما فوقه شیء واعتبرنا الترتیب فی المتوسطات

التی یکون فوق واحد صار ما فی هذه المراتب اضعافا مضاعفة ثم

اذا جوزنا هذه المراتب جاز وجود کثرة لا یحصی عددها فی مرتبة

واحدة هذا ما ذکره المحقق فی شرح الاشارات موافقا لما فی التلویحات

Powered by Google

وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك وكذلك الى ان ينتهي

الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل عاشر وهو المبدأ

والمدبر لما تحت فلك القمر وهو العقل الفعال للكرة فعله وتاثيره

في عالم العناصر ويسمى بلسان الشرع جبرئيل عليه السلام فيصدر

عنه الهيولى العنصرية والصورة الجسمية والصور النوعية

المختلفة بشرط استعداد الهيولى العنصرية وليس استعداد الهيولى

لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا لما تغير الاستعداد اذ

العقل ثابت لا تغير فيه بل استعدادها بسبب الحركات السماوية فان تلك

الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة تختلف بها استعدادات

هيولى العناصر فهنا حركة حادثة تستدعي وضعا حادثا يقتضي حدوث

استعداد في الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل

الفعال على الهيولى وكل حادث مسبوق بشرط سبق حادث

آخر المناسب ان يقال مسبوق بحادث لان الحركات المحدثة بل سائر

كمونه اخص واظهر ۱۲ منه

الحوادث اما ان توجد دائما او بعد حدوث حادث آخر لا سبيل الى

اى ان توجد بعد آه ۱۲ منه

الاول والا لزم دوام الحوادث فتعين الثاني فهذه الحوادث اما ان

اى الى ان توجد دائما ۱۲ منه — وهو محال ۱۲ ص — اى التى لا توجد دائما ۱۲ منه

توجد على سبيل الاجتماع في الوجود او على سبيل التعاقب لا سبيل الى

الاول والا لزم اجتماع امور لها ترتب في الوجود بلا نهاية وهو محال

وهو اجتماعها في الوجود ۱۲ ص

فقبل كل حركة حركة هذا غير ظاهر مما ذكره وقبل كل حادث حادث

اى قوله قبل كل حركة آه ۱۲ منه

اى ابتداء ۱۲ منه

لا الى اول وهو المطلوب وههنا بحث اذ الحاصل المذكور لو كان انما يتم

قوله وهو المطلوب لم يوجد في بعض النسخ ۱۲ منه

اذا اقيم الدليل على نفي حادث هو اول الحوادث واما بين ذلك

بصفة حادث ۱۲ منه — بالدليل ۱۲ منه

فكل ما ذكره مستدرك والدليل على نفي ذلك ان العلة التامة للحادث

قوله الثاني وهو ان توجد بعد صدور شماحادث آخر الخ منه

قوله فهذه آه يعني اذا ثبت ان لا بد من كون كل حادث

آخر قبل توجد كما يجيء بيان نفي الاول مع ان

والدليل ذلك وهكذا فلا يجيء بيان نفي الاول مع ان نفي

ما فيه اذ الاجتماع في الحادث

والسبق في الحادث

لا يجوز ان تكون قديمة بجميع اجزائها والا لزم قدم الحادث فالعلة
التامة للحادث مشتملة لا محالة على جزء حادث ولهذا الجزء الحادث
من العلة التامة ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا
الى غير النهاية قالوا الحركة الفلكية حالة مستمرة في ذاتها مستلزمة
لتجددات انتقالية وضعية بلا بداية وهي الواسطة بين عالم القدم
والحدوث ولولاها لم يتصور ارتباط احدهما بالآخر لان الحادث لا يكون
علته التامة بأسرها قديمة والقديم اذا كان علة تامة لشيء
لا يتخلف عنه معلوله فلا يرتفع حادث في سلسلة علله الى
قديم ولا ينزل قديم في سلسلة معلولاته الى حادث بل لا بد
هناك من امر ذي جهتين استمرار وعدم استمرار فمن حيث
استمراره يستند الى قديم ومن حيث صدم استمراره المتجدد
المتعاقب لا الى اول يصير سببا لفيضان الحوادث من القديم

كيفية توسط العقول

فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود

قلنا لانا اذا اخذنا جملتين احدهما من مبدأ معين الى غير النهاية و

اخرى مما قبله بمرتبة واحدة واطبقنا الثانية الناقصة على الاولى

بيان برهان التطبيق

الزائدة بان يقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من الاولى

والثاني بالثاني وهلم جرا فاما ان يتطابقا الى غير النهاية بان يكون باناء

كل واحد من الجملة الاولى واحدا من الجملة الثانية او تنقطع

الثانية لا سبيل الى الاول والا لكان الزائد مثل الناقص في عدد

الآحاد هذا خلف فيلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية متناهية

والاولى زائدة عليها بعدد متناه والزائد على المتناهي بعدد متناه

يجب ان يكون متناهيا فيلزم تناهي الجملتين في الجملة التي فرضناهما

غير متناهيتين فيها واتما اعتبر واقيد الاجتماع في الوجود والترتيب

لان الآحاد اذا لم تكن موجودة معا في الخارج كالحركات الفلكية

لم يتم التطبيق لان وقوع آحاد احدهما بازاء آحاد الاخرى ليس
في الوجود الخارجي اذ ليست مجتمعة في الخارج في زمان واحد
اصلا وليس في الوجود الذهني ايضا لاستحالة وجودها
مفصلة في الذهن دفعة ومن المعلوم انه لا يتصور وقوع
آحاد احدى الجملتين بازاء آحاد الاخرى الا اذا كانت
الآحاد موجودة معا اما في الخارج او في الذهن وكذا اذا
كانت الآحاد موجودة معا ولم يكن بينها ترتب بوجه ما كالنفوس
الناطقة لا يتم التطبيق اذ لا يلزم من كون الاول بازاء الاول كون
الثاني بازاء الثاني والثالث بازاء الثالث وهكذا الجواز ان
يقع آحاد كثيرة من احدهما بازاء واحد من
الاخرى اللهم الا ان يلاحظ العقل كل واحد
من الاول واعتبره بازاء واحد من الاخرى

بيان برهان التطبيق

لكن العقل لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له مفصلا

لا دفعة ولا في زمان متناه حتى تتصور هناك تطبيق

ويظهر الخلف بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم و

العقل واستشهد ما صورناه لك بتوهم التطبيق

بين جبلين ممتدين على الاستواء وبين اعداد الحصى

فانك في الاول اذا طبقت طرف احد الجبلين على طرفه الاخر

كان ذلك كافيا في وقوع كل جزء من احدهما بازاء

كل جزء من الثاني وليس الحال في اعداد الحصى كذلك

بل لا بد لك في التطبيق من اعتبار تفاصيلها وقد يقال

وقوع كل واحد من احاد الجملة الناقصة بازاء كل واحد

من احاد الجملة التامة اذا كانت الجملتان موجودتين معا

من الامور الممكنة وان لم يكن بين احادهما ترتيب والعقل يفرض ذلك

الممكن واقعاً حتى يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك الفرض الى

ملاحظة احادهما مفصلة بل يكفي في فرض وقوع ذلك الممكن

ملاحظتها له اجمالاً فبرهان التطبيق يدل على ان الامور الغير

المتناهية الموجودة معاً محال مطلقاً سواء كان بينها ترتب او لا

خاتمة في احوال النشأة الاخرة للنفس الناطقة وفيها

ستة هدايات لازالة اوهام المنكرين لما يبين فيها

في النشأة الاخرة

في النشأة الآخرة

هداية التغير بعد خراب البدن اما ان تقيد وتتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ او تبقى موجودة بلا تعلق لا سبيل الى الاول اذ النفس لا تقبل الفساد والا لكان فيها شيء بمنزلة المادة يقبل الفساد وشيء بمنزلة الصورة يفسد بالفعل لان الفاسد بالفعل غير القابل للفساد وغير القابل للفساد يجب ان يكون باقيا معه لوجوب بقاء القابل مع المقبول وفيه بحث

اذ ليس معنى قبول الشئ للعدم والفساد انه ذلك الشئ يبقى

متحققا ويحل فيه الفساد على قياس قبول الجسم للاعراض الحالة فيه

بل معناه ان ذلك الشئ ينعدم في الخارج واذا حصل ذلك الشئ

في العقل وتصور العقل معه العدم الخارجي كان العدم الخارجي

قائما به في العقل على معنى انه متصف به في حد نفسه في العقل لا

في الخارج اذ ليس في الخارج شئ وقبول وعدم قائم بذلك الشئ

فتكون مركبة هذا خلف قيل انما يلزم تركيبها لو كان محل امكان الفساد

داخلا فيها وهو ممنوع لجواز ان يكون امرا خارجا عنها مباينا لها

وهو البدن فان البدن كما جاز ان يكون محلا لامكان وجودها

وحدوثها كما مر جاز ايضا ان يكون محلا لامكان عدمها وفسادها

في النشأة الأخرة

وقد يجاب بان النفس الناطقة وان كانت مجردة في ذاتها لكنها
متعلقة بالبدن تعلقا تدبيريا متصرفة فيه ليصير آلة لها في تحصيل
كمالاتها الذاتية فهذا الارتباط الذي بينهما هو جهة مقارنة النفس
للبدن فمن هذه الجهة جاز ان يكون البدن محلا لامكان وجود
النفس وحدوثها على معنى انه يكون مستعدا لوجودها متعلقة به
فيكون البدن محلا لاستعداد وجودها من حيث انها مقارنة له لا
من حيث انها مباينة اياه بل هو محل لاستعداد تعلقها به وتصرفها
فيه ولما توقف تعلقها به على وجودها في نفسها كان هذا الاستعداد
منسوبا اولا وبالذات الى تعلقها به اعني وجودها من حيث انها متعلقة

في النشأة الآخرة

غرضه ان البدن مستعد للتعلق والتعلق متوقف على الوجود في نفسه فصار البدن موسوما بالتعلق مرتبطا بالوجود في نفسه في الجملة فكون البدن مستعدا لوجوده في نفسه حقيقة ولا حاجة الى استعداد البدن لذلك لوجود من غير توسط التعلق ١٢ منه

وثانيا وبالعرض الى وجودها في نفسها فهذا الاستعداد كاف
لافاضة الوجود عليها متعلقا به ولا حاجة في ذلك الى استعداد منسوب
اولا وبالذات الى وجودها في نفسها فيمتنع قيامه بالبدن لانها من حيث
وجودها في نفسها مباينة له والشيء لا يكون مستعدا لما هو مباين له
بالبداهة ومن هذه الجهة ايضا جاز ان يكون البدن محلا لا مكان
فساد النفس على معنى انه يكون مستعدا لعدم النفس من حيث انها مدبرة
فيكون البدن محلا لاستعداد عدمها من حيث انها مقارنة له لا من حيث
انها مباينة اياه بل هو محل لاستعداد انقطاع تدبيرها عنه لكن لما لم
يتوقف انقطاع تدبيرها على عدمها في نفسها لم يكن هذا الاستعداد
منسوبا الى عدمها في نفسها لا بالذات ولا بالعرض فلا يكفي هذا
الاستعداد لعدمها في نفسها اصلا بل لا بد له من استعداد آخر وقد
مر امتناع قيامه بالبدن فظهر ان البدن لا يجوز ان يكون محلا لامكان

فساد النفس مع انه محل لا مكان وجودها ولا سبيل الى الثاني لان

النفوس حادثة مع حدوث الابدان على ما مر فيكون التناسخ محالا

لان البدن الصالح للنفس كافٍ في فيضان النفس عن مبدئها فكل بدن

يصلح ان يتعلق به نفس فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ تعلق

بالبدن الواحد نفسان مدبرتان له قيل عليه انحصار شرط فيضان

النفس عن مبدئها في حدوث استعداد البدن ممنوع لجواز ان يكون

مشروطا ايضا بان لا يصادف استعداد البدن لتعلق النفس نفسا موجودة

قد بطل بدنها في حالة كان ذلك الاستعداد فلا يفيض حينئذ نفس

اخرى عن مبدئها لانتفاء شرط الفيضان وهو محال بالبداهة اذ لا تنقطع

كل واحد من ذاته الا نفسا واحدة فظهر القول ببقاء النفس بعد

الموت بلا تعلق وههنا بحث لان ما ذكره لبطلان التناسخ موقوف

على حدوث النفس وبيانه على ما ذكره فيما قبل موقوف على بطلان التناسخ

في النشأة الأخرة

اليه فيلزم الدور وقد يستدل على بطلان التناسخ بوجهين آخرين

اى الى توقف بيانه على بطلان التناسخ ١٢ منه

لا يتوقفان على حدوث النفس احدهما ان النفس المتعلقة بذلك

بحدوث البدن ١٢ هاشم

البدن لو كانت متعلقة قبله ببدن آخر لزم ان تتذكر شيئا من احواله

اى قبل ذلك البدن ١٢ منه — تلك النفس ١٢ منه

البدن لان محل العلم والتذكر هو جوهر النفس الباقي كما كان واللازم

باطل قطعا واعترض بان التذكر انما يلزم لو لم يكن التعلق بذلك البدن

شرطا والاستغراق في تدبير البدن الآخر مانعا وطول العهد منسيا واجيب بانه

للمتذكر ١٢

انما لو تعلقت بعد مفارقة هذا البدن ببدن آخر لزم ان لا يزيد عدد الابدان

اى النفس ١٢ منه

الهالكة على عدد الابدان الحادثة قطعا والتالي باطل بالمشاهدة فانه قد يحدث

شان ١٢ منه

وباء عام فيهلك ابدان كثيرة لا يحدث مثلها الا في اعصار طويلة وبيان

جمع عصر وهو الزمان ١٢ منه

الملازمة انه لو هلك بدنان وحدث بدن آخر واحد مثلا فاما ان يتعلق بالبدن

الحادث احد نفسيهما لا كلتاهما لكن فقط فيلزم تعطل النفس الاخرى او كلتاهما

فيلزم الدور في الاستدلال فقال

فيلزم المصادرة على المطلوب ١٢ منه

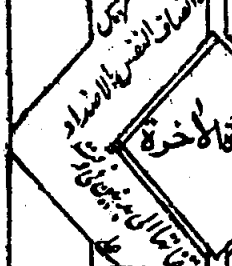

فيجتمع على بدن واحد نفسان أو لم يكن هناك الا نفس واحدة كانت
متعلقة بكلا البدنين الهالكين فيلزم تعلق النفس الواحد بالكثر
من بدن واحد والتوالي ظاهرة البطلان واعترض عليه بانه
انما يلزم ما ذكر لو كان التعلق ببدن آخر لازما البتة على
الفور واما اذا كان جائزا او لازما ولو بعد حين فلا
يجوز ان لا ينتقل نفوس الهالكين الكثرين او ينتقل
بعد حدوث الابدان الكثيرة وما ذكره من
التعطل مع انه لا حجة على بطلانه فليس بلازم لان الابتهاج
بالكمالات والتألم بالجهالات شغلها هداية اللذة ادراك الملذ

في النشأة الآخرة

من حيث هو ملايم فائدة الحيثية ان الشئ قد يلايم من وجه
دون وجه آخر كالدواء المر اذا علم ان فيه نجاة من الهلاك
فانه ملايم من حيث اشتماله على النجاة وغير ملائم من حيث
اشتماله على ما يتنفر الطبيعة عنه فادراكه من حيث انه ملائم
يكون لذة دون ادراكه من حيث انه منافر فانه الم كالحاق
عند الذوق والنور عند البصر والملايم للنفس الناطقة انما
هو ادراك المعقولات بان تتمكن من تصور قد رما يمكن ان
يتبين من الحق الاول فان تعقله على ما هو عليه

في النشأة الأخرة

غير ممكن لغيره وانه واجب لوجود لذاته في جميع جهاته مبرّى عن النقائص

منبع لفيضان الخير على الوجه الأصوب ثم اد راكه ويترتب بعده من

العقول المجردة والنفوس الفلكية والأجرام السماوية الجرم الجسم

الا انه كثر استعماله في السماوية والكائنات العنصرية حتى تصير النفس

بحيث يرتسم فيها جميع صور الموجودات على الترتيب الذي هو لها في نفس الامر فتكون

عالما عقليا مضاهيا للعالم الوجود كله وللنفس الناطقة كمالا اخرويا هو

في النشأة الأخرة

ان تستعمل العدالة اى التوسط بين طرفى الافراط والتفريط وهى العفة والشجاعة والحكمة التى هى اصول الاخلاق الفاضلة فالعفة منسوبة الى القوة الشهوانية والشجاعة الى القوة الغضبية والحكمة الى القوة العقلية فاذا حصلت لها هذه الكمالات العلمية والعملية وادركتها من حيث انها ثمالاتها وموثرة عندها التذت بها لا محالة وهذا الادراك حاصل لها بعد الموت ايضا فتكون اللذة حاصلة بعد الموت وانما قلنا ان هذا الادراك حاصل لها بعد الموت لان النفس لا تحتاج فى تعقلاتها الى الآلة الجسدانية فيكون تعقلاتها حاصلة بعد الموت بل ينبغى ان يزداد تلك التعقلات قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن كدورات المادة التى كانت تصدها عن ظهور خواصها

فى النشأة الأخرة

قوله طرفى الافراط والتفريط اى الشهوانية والغضبية والعقلية واضافة الطرفين الى الافراط باعتبار ان الافراط والتفريط قال شارح المواقف ان الاول هو المذموم اما يتصور فى القوة العقلية

قوله وهى العفة تفسير للعدالة

قوله منسوبة الى القوة الشهوانية اى بحسب الاكثر

قوله من حيث انها ثمالاتها اى كما كان حاصلا لها قبل الموت

قوله الى الآلة الجسدانية اى النفس الناطقة

قوله تلك التعقلات اى تعقلات النفس

قوله كدورات المادة اى ظلمات المادة

فتكون اللذة العقلية حاصلة بعد الموت وهي اكمل واشرف من اللذة الحيوانية

فان مدركات العقل اشرف من مدركات الحس والادراكات العقلية اقوى

من الادراكات الحسية اما الاول فلان مدركات الحس ليست الا كيفيات

محسوسة كالالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة وامثالها و

مدركات العقل هو ذات الباري تعالى وصفاته والجواهر العقلية والاجرام

السماوية وغيرها ومن البين ان لا نسبة لاحدهما في الشرف الى الآخر

واما الثاني فلوجهين احدهما ان الادراك العقلي واصل الى كنه

الشئ حتى يميز بين ماهية الشئ واجزائها واعراضها ثم يميز بين

الجنس والفصل وجنس الجنس وجنس الفصل وفصل الجنس

وفصل الفصل بالغة ما بلغت ويميز بين الخارج اللازم والمفارق

وبين اللازم بواسطة وبغير واسطة واما الادراك الحسي

فلا يصل الا الى الظاهر المحسوس فيكون الادراك العقلي

في النشأة الآخرة

اقوى وثانيهما ان الادراكات العقلية غير متناهية بخلاف

الادراكات الحسية وعدم حصولها اى اللذة الكاملة بالتعقلات

حالة تعلق النفس بالبدن انما كان لقيام المانع وهو التعلقات

البدنية والعلائق الجسمانية من الشهوات والاخلاق الذميمة

كما ان المريض الذى تغلب عليه مرة الصفراء لا يلتذ بالحلو بل يكره

هداية الادراك المنافى من حيث هو منافٍ والمنافى

للنفس الناطقة انما هو الهيأة المضادة للكمال من الجهل المركب

والجهل البسيط والخلق المذموم فالنفس اذا فارقت البدن وتمكنت

فيها الهيات المضادة للكمال ادركت المنافى من حيث هو منافٍ فيعرض لها الالم

فى النشأة الاخرة

قال الامام الاقرب ان

وانما الميت تألم قبل المفارقة لانها لما كانت مشتغلة بالمحسوسات منغمسة
في العلائق البدنية ولم يكن تعقلاتها صافية عن الشوائب العادية
والظنون والاوهام الكاذبة لم تتنبه لنقصانها وفوت كمالاتها بل
ربما تخيلت اضداد الكمال كمالا وفرحت بعقائدها الباطلة واشتاقت
الوصول الى معتقداتها واذا فارقت صفت تعقلاتها وشعرت بفوت
كمالاتها وامتناع نيلها وحصول نقصانها شعورا لا يبقى فيه التباس

هداية النفس الكاملة بتصورات حقائق الاشياء وبالاعتقادات

البرهانية الجازمة المطابقة الثابتة اذا حصل لها التنزه عن العلائق

الجسمانية والهيات الردية اتصلت بعد مفارقت البدن بالعالم القد

في حضرت جلال ربّ العالمين في مقعد صدق الاضافة الى الصدق لتحققه

او للتنبيه على ان النفس تناله بصدق القول والنيّة عند ملك مقتدر قال

الله تعالى الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون

فان لم يحصل لها التنزه عن العلائق الجسمانية بل يبقى فيها الهيات البدنية

وميلها الى الشهوات تصير بسبب تلك الهيات البدنية والميل محجوبة

عن الاتصال بالسعادة وتبقى مشتاقة الى مشتهياتها التي الفت بها

اشتياق العاشق المهجور الذي لم يبق له رجاء الوصول فتتاذى

بها اذى عظيما لكن ليس هذا الامر لانها بل امر عارض غير لازم

في النشاة الاخرة

فی النشأة الآخرة

فيزول الالم الذى كان لاجله قال صاحب التلويحات الجهل المركب هو
الذى لا يرجى فيه النجاة قبل يتأبد وما كان بسبب عارض فيزول ولا بد
واعترض عليه بان النفوس فى ذوات العقائد الباطلة الجازمة بانها حقة
اذا فارقت الابدان فان جاز ان يزول عنها ذلك الجزم فليجز زوال العقائد
الباطلة ايضا عنها وحينئذ تصير من اهل السعادة وان لم يجز فلا يكون لها
شعور بنقصانها لما لم يكن قبل الموت فلا تكون مشتاقة معذبة واجيب
بان النفوس الكاملة تمثل صور المعقولات فيها على ما هى عليه وانما
التذت بشاهدتها ما اكتسبته ووجدان ما ادركته على الوجه الذى
ادركته فكانها كانت ذوات ادراك فقط فصارت مع ذلك ذوات نيل وانما
بذلك التذاذها واما التى تمثلت اضداد الكمال فيها واعتقدت انها
كمال ورجيت الوصول الى ما ادركته فانها لاستحالة تفقد بعد الموت ما رجته
فتخيب وتصير معذبة بفقدان ما رجت الوصول اليه لا بزوال الجزم عنها

في النشأة الأخرة

هداية النفوس الناطقة الساذجة اذا ظهر لها ان من شانها ادراك

الحقائق بكسب المجهول متعلق بقوله ظهر من العلوم لزم لها من هذا

الكسب شوق الى الكمال لكن ذلك الشوق كما من فيها لا يظهر ظهورا

معتدا به ما دامت متعلقة بالبدن لان العلائق البدنية تلهيها

عن ذلك الشوق فاذا فارقت البدن وظهر الشوق ظهورا تاما

وليس معها سبب للكمال والتوهي البدن وقواه يعرض لها الالم

العظيم عند لاحظة تكاسلها عن اكتساب كمالاتها مدة تعلقها بالبدن

واشتغالها بتحصيل ما كانت صارفة لها عن الاكتساب من اللذات

الحسية والوهمية وهو الم النار الروحانية الموقدة التي تطلع

اى تعلو على الافئدة اى اوساط القلوب

في النشأة الأخرة

هداية النفوس الناطقة التي لم تكتسب العلم والشرف ولا تشتاق
ايضا اليه اذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيات البدنية الرديئة
حصل لها النجاة من العذاب والخلاص من الالم لسلامتها عن المي
الشوق والهيأة المضادة فكانت البلاهة ضد في اي قرب الى الخلاص
من فطانة بتراء اي ناقصة توجب مجرد الشوق قال النبي صلى الله عليه وسلم
اكثر اهل الجنة البله واما اذا لم تكن خالية عن الهيات البدنية فاشتاقت
الى مقتضيات تلك الهيات فتتالم بفقدان البدن الذي به كانت
ممكنة من تحصيل تلك المقتضيات وتبقى في كدر الهيولي مقيدة
بسلاسل العلائق فتتلون في غصة وعذاب اليم لكنه غير دائم
هذا هو المشهور بين الجمهور وقال اهل التناسخ انها تبقى مجردة عن
الابدان النفوس الكاملة التي خرجت قوتها الى الفعل ولم يبق شئ من الكمالات
الممكنة لها بالقوة فصارت طاهرة عن جميع العلائق الجسمانية واتصلت

الى عالم القدس واما النفوس الناقصة التي بقي شيء من كمالاتها بالقوة فانها

تتردد في الابدان الانسانية وتنتقل من بدن الى بدن اخر حتى تبلغ النهاية

فيما هو كمالها من علومها واخلاقها فحينئذ تبقى مجردة ومطهرة عن التعلق

بالابدان ويسمى هذا الانتقال نسخا وقيل ربما تنزلت من البدن الانساني الى

بدن حيواني يناسبه في الاوصاف كبدن الاسد للشجاع والارنب للجبان و

يسمى مسخا وقيل ربما تنزلت الى الاجسام النباتية ويسمى فسخا وقيل الى

الجمادية كالمعادن والبسائط ويسمى رسخا وقد يقال هي تتعلق ببعض

الاجرام السماوية للاستكمال ومن اراد الاستقصاء في الحكمة والوقوف

على مذهب الحكماء فليرجع الى كتابنا المسمى بزبدة الاسرار وظني ان الواجب

على طالب الحق مطالعة كتب الشيخين ابي علي وشهاب الدين المقتول وفوق طورهم

طور عز قدره كالكبريت الاحمر فتوفيق الوصول اليه من الله الاكبر

تمت

في النشأة الاخرة

خاتمة الطبع

حق محفوظ

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من شرح صدور ناير قائق الحكمة البالغة وروح قلوبنا بحدائق الفطنة البازغة ونسئلك ان تصلي على من حتمت بحقيقة الرسالة وتجلت بصنوف السياسة سيدنا ومولانا محمد حبيبك انفس النفوس الزكية واعلم الهداة القدسية وعلى من انتسب اليه بالنسب السنية والاخلاق الصفية والاعمال الرضية من آله واصحابه واتباعه حماة مآثر ملتك النقية وهداة مراسم شرعتك السنية صلوة دائمة بدوام جمالك الكريم باقية ببقاء الطف العميم

وبعد فلما كانت هداية الحكمة التي هي للشيخ الكامل المكمل الحري اثير الدين مفضل بن عمر الابهري صحيفة ملكوتية من صحف فن الحكمة ورسالة متداولة بين اقرباء النطفة عكف عليها الاكابر والاصاغر وباد را لى شرحها الماهر والناصر والقاصر حتى بلغت الشروح الى كثرة لا تعد ووصلت التفاسير منها الى رتبة لا تحد وقد كان من جملة تلك التفاسير بل من انفس النفائس شرح الفاضل العلامة والكامل الفهامة القاضي السيد حسين بن معين الدين **الميبذي** الذي توجهت اليه جرحة شرحه درسه وتحصيله نموضه وغاية افادته فرق الكملة والطلبة الاخيار وطار به الدبور والقبول في الاطراف والامصار حتى نال حظا وافرا من الاشتهار ولذا تصدى لطبعه ارباب المطابع تصدية كثيرة فطبعوه مرارا عديدة بعد عديدة لكن لما لم يكن مطبوعهم بعد اهتمامهم بين حيث الصحة وتعريته عن على الحواشي المفيدة مما يسهل به على الطلبة تحصيله وتحقيقه وعلى الكملة تدريسه وتدقيقه امر الاستاذ العلام والبحر القمقام منبع بحار العلوم العقلية والنقلية مجمع الفضائل الانسية والملكية الذي لم تر العين مثيله ولم يلد الدهر عديله فلذا بكت السمار بقواته وامطر الدهر مياه الحزن بفراقه اعني مولانا المنزل لكل عي وغي الحافظ الحاج ابا الحسنات محمد عبد الحي رفع الله وجهه ونور ضريحه تلميذا من تلامذته ومواساتاذي المولوى محمد عين القضاة صانه الله عن الآفات تجليته بالحلى الانيقة وتحشيته بالحواشي المفيدة ليستفيد به الاكابر والاصاغر ويستعين منه الاعظم والاحقر واسعده باعطاء النسخة الشريفة لهذا الشرح التي حشاها استاذ الاستاذ المستغاث الملاذ البحر الذخار الغيث المدرار مالك ازمة التحقيق جامع رايات التدقيق مصنف التصانيف الرائقة في الفنون العقلية ومولف التآليف الفائقة في العلوم النقلية مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحليم اوخله الله دار النعيم وباعطاء الشروح الاخر العديدة والحواشي الكثيرة فتوجه ذلك الامور الى التحشية بالحواشي التي حشى بها استاذ الاستاذ وبالتي اخذت من تلك الشروح والحواشي اخذ ليسهل على اهل الاستيناد ونسب الماخوذ الى مفيده تارة بالصراحة وتارة بالاشارة اما النسبة بالاشارة فبانه جعل كلمة بعض التعليقات اشارة الى تعليقات وجدت في كتاب الميبذي المحشي بتحشية استاذ الاستاذ و**كوسج** وك تنبيها على حاشية مولانا محمد يوسف الكوسج القراباغي رح **وجيلاني** ابناء عن حاشية الشمساء الجيلاني رح **ولاري** اخبارا عن حاشية مولانا مصلح الدين اللاري وه كناية عن حاشية السيد هاشم رح **وسن ونصر** رمزا الى حاشية مولانا نصر الله رح **وع** اشعارا عن حاشية مولانا محمد بن حسن العلمي المسماة بغاية المداة **وف وفخر** كشفا عن حاشية مولانا فخر الدين الاستربادي رح **وس** كناية عن حاشية مولانا اسمعيل الهرابادي رح **وص** تنبيها على شرح هداية الحكمة لمولانا صدر الدين الشيرازي رح **وش وق** ابناء عن شرح الهداية الحكمية للمولوى محمد عبد الحق الخيرابادي سلمه **وميرك** برمز الشرح ميرك جنگي الشارح لهداية الحكمة **وشم** ايماء الى شرح هداية الحكمة للملا زاهد الحزبائي رح **وغياث** اشارة الى غياث اللغات **ومنتخب وم** اشعارا عن منتخب اللغات **ومع** ايماء الى محرر عانة وقد ترك في بعض الحواشي ما دل على صاحبه لكن بعضه من جهده وبعض من فيض استاذه وهذه الحواشي هي التي اكثرها مختصرة فيما بين السطور مسطورة **وهم** لما تم الترقيم وبلغ الامر الى التتميم وجاء بعون الله بحيث تروق النواظر وتجلو البصائر توجه الجناب المولوى السيد محمد خادم حسين العظيم ابادي سلمه الله والابادي اولا في السنة الثانية بعد المائة الثالثة عشر من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة واتم التحية الى طبعه في المطبع العلوى حسين عن شرور الغوى وبعد ما خرجت النسخ من المطبع وبهت عليها ريح القبول في الامصار وطارت بها بحيث لم تبق نسخة عند التجار توجه ذلك الجناب ثانيا في هذه السنة وهي السنة العاشرة بعد المائة الثالثة عشر من الهجرة الى طبعه في مطبع ذي المروة والبر

بتصحيح : مولانا غلام نبي تونسوى الراجي الى مغفرة ربه القوى